



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

لماذا يحتفلون بـ«قانون مناهضة التطبيع»؟

مرر مجلس النواب الأمريكي قبل أيام مشروع قانون حمل اسم «مناهضة التطبيع مع الأسد» تضمن منعاً للمسؤولين الفيدراليين الأمريكيين من القيام بأي فعل من شأنه الاعتراف بالحكومة السورية، إضافة إلى توسيع وتشديد للعقوبات المفروضة على سورية، وما يزال مشروع القانون بحاجة إلى تمرير في مجلس الشيوخ لكي يصبح قانوناً سارياً.

الاحتفاء والسرور الذي يستقبل به بعض المحسوبين على المعارضة السورية هذا المشروع، يعيد إلى الذاكرة احتفاءهم بقانون قيصر ودفاعهم عنه وعن مجمل العقوبات الأمريكية والأوروبية على سورية، والتي ما يزالون مصرين على الدفاع عنها حتى اللحظة، رغم أنها أثبتت أنها ليست معنية لا بإسقاط النظام، ولا بالوصول إلى الحل السياسي، بل معنية بأمرين لا ثالث لهما:

أولاً: تعميق أزمة الشعب السوري ومعاناته وتكريس تقسيمات الأمر الواقع وتعزيز النشاطات الإجرامية بكل أشكالها، كجزء من العمل على الفوضى الشاملة الهجينة في سورية وفي المنطقة.

ثانياً: استخدام «العقوبات» كأداة ضمن عملية ليست لا إسقاط النظام ولا الحل السياسي وفق 2254، وإنما بالضبط: «تغيير سلوك النظام» في إطار مشروع «خطوة مقابل خطوة»، والذي لا تندرج فيه لا من قريب ولا من بعيد مصلحة سورية والشعب السوري، «والمعارضة السورية ضمناً»، وإنما مصلحة واشنطن وحلفائها.

لطالما «بشّرنا» هؤلاء المحترفون أنفسهم، بأن أمريكا تملك في يدها 99% من أوراق اللعبة، وقدموا ذلك على أنه مسلمة وبيديهية ينبغي القبول بها كما هي، ولم يفسروا لماذا يحتاج من يملك أوراق اللعبة إلى اللجوء إلى العقوبات أو إلى «قانون مناهضة التطبيع»!

بكل الأحوال، وبعيداً عن الأفراح المجانية لأبواق الأمريكان، والتي طالما انعكست مزيداً من الآلام والعذابات على السوريين، فإنه من الضروري فهم السياق الفعلي الذي تأتي ضمنه هذه الخطوات الأمريكية...

جوهر المسألة ما زال متمثلاً بمشروع «خطوة مقابل خطوة»، و«تغيير السلوك»، لا يغير في ذلك توزيع الأدوات بين تلك المستخدمة في الترغيب وفي التهيب، وبين تلك التي تشكل قنابل دخانية ضخمة للتغطية على ما يجري تحت الطاولة.

ما ينبغي أن يولي اهتماماً حقيقياً - في مشروع القرار موضع النظر، وفي مجمل السلوك الأمريكي والأوروبي خلال السنوات القليلة الماضية - هو أن الطرف الغربي يجري انزياحاً مستمراً في طريقة التعامل مع المسألة السورية بحيث تصبح المعادلة محصورةً بطرفين لا غير، هو نفسه «الغرب» و«النظام»، أدوات المعادلة هي العقوبات ومناهضة التطبيع من جانب، وتغيير السلوك من جانب مقابل، وحلها هو «الخطوة مقابل خطوة»، التي تعني دفن 2254 بشكل نهائي، ودفن أي أمل في إعادة توحيد سورية وشعبها وإخراج القوات الأجنبية منها عبر تغيير سياسي جذري وشامل بيد الشعب السوري ولمصلحته... ومن نافل القول إن «المعارضة السورية»، ليست طرفاً في هذه «الطبخة».

مع تعقد وتعمق الأزمة السورية طوال عقدين وأكثر، تطورت الحاجة الموضوعية مع الوقت من الإصلاح الجذري إلى التغيير الجذري، وبالتوازي تطورت آليات حلها من إمكانيات الحل الداخلي، إلى التدويل، ووصلت الآن إلى وضع جديد بات حلها حلاً حقيقياً يعيد وحدة البلاد، يمر الزامياً عبر إنهاء أي دور للأمريكي ضمن المعادلة، وبالاستناد إلى مصلحة الشعب السوري أولاً، وإلى تقاطع تلك المصلحة مع مصالح أستانا والصين والدول العربية الأساسية...



أرقام تحكي مأساة:

عينة من بعض خسائر الحرب في سورية [12]

شؤون عربية ودولية



عن أي مشروع تتحدث الولايات المتحدة؟

17

شؤون محلية



القانون 3 وبوابات الجحيم الإضافية التي فتحتها على الجهات العامة.

08

ملف «سورية 2024»



هل يمكن الوصول لحل دون أمريكا؟

05

شؤون عماليّة



الأنار الاجتماعية لتجميد الأجور

02

الآثار الاجتماعية لتجميد الأجور



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



مشاهد من حياة الناس اليومية

الأزمة الوطنية أفرزت الكثير من الأشياء التي لم نكن نراها سائدة وواضحة بهذا الشكل والتجلي في تفاصيل حياتنا اليومية، والآن نراها سائدة وواضحة أمام كل الناس، وهي جزء من مشهدهم العام الذي اعتادوا عليه في حركتهم كل يوم، ولكن التفسير لهذه الظواهر ليس واحداً عند الناس.

نبش الحاويات وأماكن تجمع القمامة أصبحت من المشاهد اليومية في كل المناطق ولها عمالها، وهذا الوضع قد استدعى مسؤول النظافة في محافظة دمشق للإدلاء بتصريح خاص حول النباشين ويوضح حجم المعاناة التي تعانيها المحافظة من هذا المظهر السائد في جميع الشوارع والحارات.

قال مدير النظافة في محافظة دمشق: «لا توجد نصوص قانونية لمعاقبة النباشين». ولكن هذا المدير قد نسي تصريحاً سابقاً لواحد من مسؤولي المحافظة حول النباشين، وهذا التصريح هو «أن مهنة النباش ليست من المهن المصنفة وأن العمل بها يعرض العامل لغرامة تقدر بثلاثة آلاف ليرة سورية».

أي إن هناك غرامة مفروضة على النباشين الذين دفعتهم أحوالهم إلى الذهاب إلى هذا العمل الذي تريد المحافظة أن تقاسمهم عليه، ولا ندري إن كان يعرف هذا المسؤول أو من اتخذ هذا القرار المسببات العميقة التي تدفع بالأهل إلى رمي أطفالهم للنباش بالقمامة والمغامرة بحياتهم لظروف العمل في أماكن موبوءة كهذه بكل تفاصيلها، وهي درجة النهب العالية لكل ما له علاقة بمقومات الحياة المختلفة لفقراء الشعب السوري، أي حقوقه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

فقد قامت المحافظة بالعديد من الإجراءات كما عهدنا مسؤول النظافة لمكافحة النباشين، وهي حجز أكثر من 100 سيارة ومصادرة أكثر من 200 عربية، والأهم هو تحويل النباشين إلى الجهات المعنية وتسيير دوريات مشتركة مع إدارة الإتجار بالبشر وتوقيف عدد من النباشين لمعرفة المشغلين.

هذه المشاهد اليومية التي نجدها في كل مكان هي واحدة من مظاهر الأزمة العميقة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها شعبنا، وما أفرزته من ظواهر، والتي يتجاهلها المصروحون بقراراتهم، وفي مقدمتها الفقر المدقع، الذي أوصل أغلبية السوريين المنهوبين إلى البحث عن مصادر للعيش في كل شيء يتمكنون من العمل به لتحصيل لقمة عيشهم، وما ذكرناه هو غيض من فيض يصعب تعدادها، بينما أصحاب النهب والفساد الكبارين سائرون في طريق واحد لا ثاني له، وهو نهب كل ما يمكن نهبه من ثروتنا الوطنية، واغتصاب كل ما يمكن اغتصابه من لقمة عيشنا وعرقنا ومستقبل أطفالنا، ولكن نقول لهم: إن للباغي جولة.

ليست الأجور قضية سياسية أو اقتصادية فحسب، بل ترتبط بمجمل العلاقات في المجتمع باعتبارها الدخل الأساسي للغالبية من السوريين، والتي تحدد علاقاتهم بالمجتمع على حسب مستوى دخلهم الشهري.

ظاهرة الجريمة في المجتمع يعني عملياً انهيار المجتمع وفساده، والذي لن نتخلص من آثاره لعقود قادمة، خاصة لأنه يدمر حياة جيل كامل من الشباب ويقوده نحو الهاوية.

جميع النتائج المأساوية التي ذكرناها أعلاه تعود إلى سياسة تجميد الأجور ورفع الدعم وتحرير الأسعار وليس لها علاقة بالأزمة السورية والعقوبات أو المؤامرة الخارجية التي تتذرع بها الحكومة دائماً والتي جعلتها قميص عثمان تعلق نتائج سياساتها عليها وكأن الحكومة مفعول به وليست فاعلاً مؤثراً في حياة السوريين ولكن الواقع يؤكد أنه ليست هناك الإرادة السياسية الحقيقية لإنقاذ المجتمع من هذه الأمراض وتجنبيه عوامل الانهيار الكامل ولا يمكن تعديل هذه السياسات بالإصلاح الذي بات لا ينفع، بل يحتاج الأمر إلى تغيير جذري وشامل في بنية النظام والمجتمع من خلال الحل السياسي وتطبيق القرار 2254 وإعادة السلطة للشعب وإقرار حق تقرير المصير للسوريين، وبناء نموذج اقتصادي قائم على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح.

سوء التغذية عند الأطفال نتيجة انخفاض الدخل لمستويات مخيفة وبات المجتمع السوري مهدداً بانتشار مجاعة حقيقية وانتشار الأمراض المزمنة.

هذا عدا عن انتشار ظاهرة التسرب من التعليم وارتفاع معدلات هذا التسرب، حيث يضطر الأطفال لترك مقاعد الدراسة والالتحاق بسوق العمل بسن مبكرة جداً لمساعدة ذويهم في تأمين احتياجات العائلة. ونتيجة لانخفاض الأجور اتجه الأطفال إلى العمل في مجالات السوق السوداء كبيع الخبز على الطرقات والمحروقات والدخان أو افتتاح بسطات متواضعة على أرصفة العاصمة لبيع الشاي والقهوة.

ومن أهم الآثار السلبية لسياسة تجميد الأجور انتشار العمل الأسود والجريمة في المجتمع وخاصة داخل فئة الشباب، بسبب عدم كفاية الأجور من خلال التوجه نحو العمل بتجارة المواد الممنوعة من مخدرات وحشيش وحبوب الكبتاغون والتسول والتهرب والدعارة والسرقة، حيث بات الكثير من الشباب والشابات يلجؤون إلى هذه الأساليب السوداء لأنها تدر أرباحاً أكبر بكثير من العمل المأجور في أي مجال، ومن المعلوم أن انتشار

سياسة تجميد الأجور التي تتبعها الحكومات السورية المتعاقبة مع الاستمرار بتخفيض قيمتها من خلال رفع الدعم وانسحاب دور الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحرير الأسعار عن قصد وبنية وتخطيط مسبق حسب توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سواء بالقطاع العام أو الخاص، أدت إلى تهجير السوريين خاصة فئة الشباب منهم وشملت الهجرة الجميع الاختصاصات المهنية كافة، والكفاءات العلمية والقوى العاملة. أما من لم يحظ بفرصة هجرة أو سفر وإن استطاع الحصول على فرصة عمل فإنه يعمل بأجر لا يسد سوى 3% من الاحتياجات الأساسية للمواطن السوري وبهذا الأجر لا يستطيع أي شاب بناء مستقبله وتأمين حياة كريمة، أو الإقبال على الزواج، مما أدى إلى ارتفاع نسبة العنوسة في المجتمع بشكل مخيف، وأصبح العزوف عن الزواج أو تأخيره قدر المستطاع قراراً يفرض على الشباب اتخاذه، وانخفضت تبعاً لذلك معدلات الولادة.

ذكرت عدة تقارير لمنظمة الأمم المتحدة أن غالبية السوريين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وانتشار الأمراض الناتجة عن

الأجور الضعيفة لا تحرك الاقتصاد

بات القاضي والداني يعرف ما تعيشه الطبقة العاملة السورية منذ انفجار الأزمة من تفاقم لأوضاعها المعيشية والاجتماعية، وما تنعرض له من مأس مختلفة. لقد تعطلت معظم القطاعات وخاصة الإنتاجية، لكن ماكينته النهب والفساد الكبير ما زالت مستمرة في العمل وحققنت خلال هذه الأزمة أرباحاً لم تحققها منذ نشوء هذه المنظومة.



تعتبر الطبقة العاملة من أكبر الخاسرين مقارنة مع مختلف الشرائح الاجتماعية في البلاد. وتعرض آلاف العمال نتيجة سياسة السلطة التنفيذية الاقتصادية والاجتماعية التي طبقتها إلى التجويع والأمراض الصحية المختلفة والأمراض الاجتماعية. ما زالت الحكومة تصمّ السمع عن مطالبات العمال بضرورة رفع الحد الأدنى للأجور وفقاً لمعدلات التضخم وارتفاع الأسعار، بل ما زالت مستمرة في تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية بعيدة عن مصالح العاملين بأجر، وتمعن في سيطرتها على نقابات العمال والنقابات الأخرى بما فيها غرف الصناعة والتجارة. سياسات الأجور هي إحدى أدوات السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومات في مختلف البلدان لإدارة أي اقتصاد، باعتبار هذه الأجور من المحددات الأساسية، في توزيع الثروة الوطنية في المجتمع، وتعمل على ردم الهوة بين الشرائح الاجتماعية. غير أن الحكومة، تتبنى سياسة أجور قائمة على ربطها بالإنتاج دون أن تسعى أو تعمل على تقديم أي دعم لمقومات الإنتاج الأساسية سواء في الزراعة

أو الصناعة لقطاع الدولة وحتى للقطاع الخاص. بل تعتبر عن خيار سياسي واقتصادي يخدم مصالح فئة محددة من قوى النهب والفساد، همهم الأساسي زيادة أرباحهم على حساب العباد والبلاد، وآخر همهم مكافحة الفقر بمختلف أشكاله. وتعتبر أن زيادة الأجور ورفع الحد الأدنى لها سيزيدان من معدلات التضخم. إن الضغوط التي يعاني منها القطاع الخاص تعود إلى عوامل مختلفة، منها الضرائب المباشرة وغير المباشرة المرتفعة، من ضريبة على المبيعات والضرائب المقطوعة، والرسوم الجمركية، وارتفاع تكاليف الطاقة، وغيرها من إجراءات أنهكت القطاع الخاص. وهي بالنهاية تقع على عاتق الطبقة العاملة والمواطنين عموماً.

الأجور تشكل ضغطاً كبيراً على الطبقة العاملة، لأنها منخفضة جداً، حيث تشير أرقام معدل الأجور على أنه أقل من خط الفقر المطلق المعين عالمياً، فيما يبلغ الحد الأدنى للأجور ما يقارب الـ 300 ألف ليرة سورية بعد الزيادة الأخيرة.

اقتصاد قوي مستدام. لكن ما تعلمته الطبقة العاملة في جميع أصقاع العالم، أنها طبقة قد تضعف لكنها لا تستسلم. ومن خلال لحمتها الطبقية سرعان ما تسترجع وحدتها سر قوتها. وهذا اليوم ليس ببعيد، لأنه لا يمكن تصور مجتمع من دون هذه الطبقة المنتجة للخيرات والثروة الوطنية. وسوف تنبثق الحياة فيها فهي طبقة أساسية في المجتمع.

الأجور. إن استمرار الحكومة في هذه السياسات الاقتصادية وعلى حساب الأجور وتراجع الدعم الاجتماعي والتي اعتمدها الحكومات المتعاقبة، شكلت وتشكل خطراً كبيراً، وأن أوان التراجع عنها. وبالقدر الذي يحتاج اقتصادنا الوطني إلى مزيد من الاستثمارات، فإنه يحتاج إلى قدرات شرائية للعاملين بأجر وعائلاتهم، وبغير ذلك لن يتحقق النمو الاقتصادي المنشود، ولن يتم بناء

هذا الواقع سوف يعمق حالة التراجع الاقتصادي أكثر فأكثر، وبالتالي سيزيد من معدلات الفقر والبطالة، وعلى النقابات أن تعلم أن زيادة الأجور، والحد الأدنى لها، يعد أحد أهم محركات النمو الاقتصادي وبناء اقتصاد قوي. كذلك إن زيادة الحد الأدنى للأجور ستشجع طالبي العمل على العمل بوظائف يحجمون عن العمل فيها اليوم، بسبب ضعف شروط العمل فيها، وبخاصة انخفاض

الطبقة العاملة



أمريكا - سائقو السيارات

دخل آلاف السائقين العاملين في خدمات مشاركة الركوب في الولايات المتحدة في إضراب عن العمل يوم 14 شباط، احتجاجاً على ظروف عملهم وأجورهم. وقال المنظمون إن هذا الإضراب هو الأكبر من نوعه حتى الآن، ويهدف إلى الضغط على شركتي «أوبر» و«ليفنت» لتحسين مزايا السائقين وحمايتهم. وشارك في الإضراب سائقون من عشر مدن أمريكية، بينها شيكاغو وفيلادلفيا وبينتسبرغ وميامي وأورلاندو وتامبا وهارت فورد ونيويورك وأوسطن وبروفيندنس. ونظم السائقون مظاهرات في مطارات هذه المدن في منتصف النهار، للتعبير عن مطالبهم وجذب انتباه الرأي العام، وتطالب المجموعة بزيادة الأجور وتقديم التأمين الصحي والحماية من التسريح التعسفي والحق في تشكيل النقابات.



أوروبا - احتجاجات المزارعين

تظاهر آلاف المزارعين يوم 15 شباط، في إيطاليا وإسبانيا واليونان في إطار التعبئة المستمرة منذ عدة أسابيع في أوروبا على خلفية تراجع مداخيلهم. وقاد مزارعون إيطاليون الجرارات في حلبة «سيركوس ماكسيموس» القديمة لعربات الخيل في العاصمة روما، كما تظاهرت مجموعة صغيرة قرب مكتب رئيسة الوزراء، بينما زار وفد في وقت سابق مكاتب الاتحاد الأوروبي لتسليم خطاب شكوى. في إسبانيا، ركن مزارعون نحو 15 جراراً لنحو ساعتين أمام وزارة الزراعة في وسط العاصمة مدريد، قبل اجتماع مع الوزير لويس بلاناس بشأن الأزمة التي يعانيها القطاع. يشن المزارعون في الاتحاد الأوروبي من انخفاض أسعار منتجاتهم بدفع من السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة ونقص الدعم المقدم للقطاع.



ألمانيا - عمال التجزئة

دعت نقابة فيردي للعاملين بقطاع الخدمات في ألمانيا، يوم 2 شباط العاملين في قطاع تجارة التجزئة إلى تنظيم إضرابات على مستوى البلاد. وذكرت النقابة أن هذا فقط أول إضراب ضمن الكثير من الإضرابات والإجراءات خلال الأسابيع القادمة. والجدير بالذكر أن الجولة الحالية من المفاوضات الجماعية بشأن الأجور في قطاع تجارة التجزئة، متواصلة منذ أشهر. ولم تستطع مجموعة من الإضرابات، حتى في الأيام السابقة مباشرة للاحتفال بعيد الميلاد، تغيير الوضع. وتطلب نقابة فيردي، ضمن عدة أمور في قطاع تجارة التجزئة، زيادة بما لا يقل عن 2,5 يورو لكل ساعة عمل في جميع المناطق على مستوى ألمانيا.



بريطانيا - عمال فورد

حذرت نقابة «يوناييت» البريطانية شركة فورد من احتمال إضراب أكثر من 3 آلاف عامل من ذوي الخبرات في المملكة المتحدة، بعد رفض أعضائها عرضاً قدمته الشركة الأمريكية للعاملين بشأن الأجور. وقالت «يوناييت» التي تعد من أكبر النقابات العمالية في بريطانيا، إنه رغم رفض أكثر من 90% من الموظفين والمديرين لدى «فورد» للعرض المقدم، فإن الشركة ترفض حتى الآن الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وأوضحت النقابة أن عرض الأجور المقدم من قبل «فورد» كان عبارة عن دفعة واحدة بقيمة 5% من أجور عام 2024، وهذا يعني عدم زيادة الأجور الفعلية للعاملين هذا العام.

الصوت العمالي وسؤال الفقر

قدمت دار الخدمات النقابية والعمالية في مصر تقريراً مطولاً عن أحوال الطبقة العاملة في مصر، من حيث الحريات النقابية وحق الإضراب للعمال المصريين، وموقف الحكومة المصرية من الإضرابات العمالية التي تنسج وتتطور في المعامل الكبيرة، وهي تنظم نفسها وتقدم مطالبها العادلة التي ترفضها الحكومة وأرباب العمل. ليس هذا وحسب، بل يلجأ الطرفان إلى معاقبة العمال إما بالاعتقال لقادتهم النقابيين أو بالطرد من العمل، وهي أساليب تتبعها الحكومات جميعها في كل البلدان نصرة لأرباب العمل شركائهم في استغلال ونهب مننوج العمال والفلاحين وأصحاب الأجور، أما النقابات الرسمية فمواقفها لا تنعدي التهذنة وإفناع العمال بعدم اللجوء إلى الإضراب والتصعيد.

■ محرر الشؤون العمالية

التقرير مطول، واقتبسنا منه بعض الأجزاء لتشابها بأحوال الطبقة العاملة السورية ومعظم العمال أينما وجدوا.

لماذا يغيب الصوت العمالي وسؤال الفقر؟

ما هي أحوال العمال معيشياً، والحدود بينها وبين الفقر؟ هو سؤال مهم سعينا إلى تضمينه في تقريرنا إجمالاً، وبشكل خاص، في فصلنا هذا.

بالرغم من أن العامل سبب رئيسي في أية خطوة تُعنى بالنمو الاقتصادي للمجتمعات، فالعناية بأحواله، ومتطلباته، ليست بالقدر نفسه من الأهمية لدى المهتمين بالنمو الاقتصادي، حيث لا يتم احتساب ميزاته المادية على قدر ما يمنح العمل من عمره، أو حسابات التضخم، التي تبتلع أجره بالكامل، وتقضي على أية قوة شرائية ممكنة لتلك الأجور الزهيدة.

في الواقع يعيش العمال أزمة الأجور منذ عقود، والتي لا تحتسب على قدر احتياجاته، وإنما بحسب مزاجية صاحب العمل، وأعلى ربح ممكن له، فالحاد الأدنى للأجور الذي بدوره وصل إلى 4 آلاف جنيه، أي ما يوازي 80 دولاراً شهرياً حسب سعر الدولار غير الرسمي «يطبق فقط في القطاع العام الذي يمثل أقل من ثلث مجموع القوى العاملة في مصر».

جدير بالذكر أن الحد الأدنى للأجور، يتم احتسابه مشمولاً بالمقتطع التأميني الذي يفترض أن يدفعه صاحب العمل لا العامل. أما الوضع في القطاع الخاص فحدث ولا حرج، حيث العمال لا يسمح لهم بإنشاء النقابات التي تحميهم، ولا وزارة تراقبه، ما يخلق وضعاً جائراً يجعلهم من الفقراء، أو على الأقل من المهديين بالجوع، الذين يعملون لساعات طويلة، بلا عائد يقينهم العوز.

للقوف على حجم الأزمة التي يعيشها العمال، وفروق العملة، والتضخم، يمكننا الاستعانة بعام 2013 كسنة قياس، إذ كان الحد الأدنى للأجور 1200 جنيهاً مصرياً،

وكان يعادل 172 دولاراً تقريباً، حيث كان الدولار أقل من 7 جنيهاً، وعليه فالزيادة في الحد الأدنى التي تروج لها الحكومة والتي أصبحت تعادل 80 دولاراً ليست زيادة حقيقية، بل أوهاماً تقضها نسب التضخم التي تأكلت معها الدخول.

فيما يخص أصحاب المعاشات، فالأمر بالغ العوار، على سبيل المثال من المفترض أن تزيد المعاشات بشكل يرتبط بنسب التضخم، ويقانون واضح، لا بقرار سنوي من السلطة التنفيذية، إذ تقتصر الزيادة على نسبة الـ 14% في حين أن نسب التضخم تصل إلى أكثر من 35%.

ومن المعروف أن صندوق التأمينات قد تعرض للنهب منذ سنوات، في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، ووزيره بطرس غالي، الذي ضارب بأموال المعاشات في البورصات العالمية، وضمها إلى ميزانية الدولة.

حتى قرار الحكومة منذ أعوام كان برد أموال التأمينات على دفعات، وفي طريقها إلى هذا الرد تستعمل كل الوسائل في التصييق على الصندوق، ولا تجعل من أصحابه، أي أصحاب المعاشات ينعمون بأي من نجاحاته.

ويحقق الصندوق فوائض بشكل مستمر، على سبيل المثال حقق الصندوق في 2021 فائضاً بقدر 6,28 مليار دولار، حيث بلغت مصروفاته الإجمالية 16,5 مليار دولار، في حين بلغت إيراداته نحو 22,79 ملياراً. كما نجد التكريس لوضع فجوة معاشات مثل فجوة الأجور، وجاء ذلك في أسوأ صوره بتقسيم القانون أصحاب المعاشات إلى درجات، حيث عليه القوم أصحاب المادة 27 من رئيس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس النواب ونوابه والمحافظين ونوابهم يحتسب معاشهم بالمعامل الاكتواري 1/ 10 للموظفين والعمال العاديين على أساس 1/ 45 رغم دفعهما للنسبة نفسها من الاشتراكات. وعبر قانون التأمينات نفسه رقم 148 لعام

2019، نفخت الدولة يديها من أبناء العمالة غير المنتظمة تماماً، وحرمتهم من الحصول على أي معاش مستقبلاً، عبر إلزامهم بدفع مبلغ شهري، وهو ما يعجز عنه أغلبهم، حيث لا دخل ولا عمل مستقراً. الحد الأدنى لأجر الاشتراك 2000 ج يقوم المشترك بدفع 9%، أي يبلغ إجمالي الحد الأدنى لما يجب أن يقوم المشترك بدفعه 200 ج في يناير 2024 وقد زادت الطين بلة محاولات الدولة التخلي عن مسؤولياتها، عبر رفع الدعم، وتقليص المساعدات الخاصة بها للمواطنين الأكثر فقراً، والمتمثلة في صندوق «تكافل وكرامة».

وخلال عام 2023 أصدر رئيس الوزراء مصطفى مدبولي قراراً بتحديد الفئات المستفيدة من معاش «تكافل وكرامة»

تنفيذاً لقرار كان الرئيس عبد الفتاح السيسي قد أصدره أوائل آذار 2023 يقضي بزيادة نسبة 25% على قيمة هذا المعاش المخصص لأفقر فقراء البلاد، وطبقاً للقرار المنشور في الجريدة الرسمية، بلغ معاش الأسرة المستفيدة من برنامج «تكافل» 406 جنيهاً شهرياً، وبلغ معاش المطلقة أو الأرملة أو زوجة السجين 437 جنيهاً، ومعاش المعاق أو المسن من الذين يستفيدون من برنامج «كرامة» نحو 562 جنيهاً شهرياً، وهي أرقام تجعل منقاضيها من الجوعى الذين لا يستطيعون تلبية أي بند من بنود الحياة الأساسية بما فيها الطعام. والحقيقة أنه حتى مع هذا المبلغ الزهيد فإن حجم تغطية الصندوق للفقراء لا يتجاوز 50% منهم.

زادت الطين بلة محاولات الدولة التخلي عن مسؤولياتها عبر رفع الدعم وتقليص المساعدات الخاصة بها للمواطنين الأكثر فقراً



هل يمكن الوصول لحل دون أمريكا؟



«99% من أوراق اللعبة بيد أمريكا»... كذلك قال أنور السادات قبل نصف قرن من الآن. واستخدم هذه المقولة لتبرير وشرعنة الانعطاف السياسية الكبرى في كامب ديفيد، والاقتصادية الكبرى داخلياً باتجاه لبرلة شاملة، لا تزال مصر ومعها المنطقة بأكملها، تعيش آثارهما المدمرة..

لأنها في إطار صراعها على الهيمنة العالمية، تحتاج إلى فوضى شاملة هجينة في كامل المنطقة، وحالة الفوضى السائدة في سورية ينبغي أن تستمر وتتعمق بحيث تساعد في توسيع انتشار تلك الفوضى عبر الإقليم. باختصار، فإن السؤال ينبغي أن يكون معاكساً ليس: «هل هناك حل دون أمريكا؟»، بل: هل هناك حل بوجود واشترك أمريكا... والجواب هو قطعاً لا، فالحل على الطريقة الأمريكية ليس حلاً بل مزيداً من التآزم والتعقيد والخراب... ولذا فالحل لا يمكن أن يكون إلا دون أمريكا، ويبقى السؤال حول كيف يتم ذلك، وما هي إمكانية ذلك.

كنقطة بداية، فإن التوازنات الدولية والإقليمية الجديدة، بانت تسمح بحل متكامل دون - ورغم - التدخل الأمريكي «حتى مسألة الوجود العسكري الأمريكي، ليست معيقاً فعلياً، فوجود إرادة سياسية حقيقية لطرده عبر رفع تكاليف وجوده يمكنها أن تنتهي ذلك الوجود في آجال غير بعيدة».

الجانب الإشكالي الآخر في المسألة، هو الارتباط الوظيفي بين المتشددين والفاستدين الكبار في كل من النظام والمعارضة، وبين الأمريكي والغربي عموماً؛ فهؤلاء لا يرون مستقبلاً لهم إلا بتنفيذ الأجندة الأمريكية، وهم بذلك قصيرو النظر بشكل ملفت، ولم يتعلموا شيئاً من كل التجارب سواء في الإقليم نفسه أو حول العالم التجارب التي تقول: إن الأمريكي يبذل الأحصنة ضمن السباق، بالذات لأنه يراهن على خسارة تلك الأحصنة، وعلى خسارة تلك المجتمعات...

الحل دون الأمريكي ورغماً عنه هو الخيار الوحيد عملياً، وينبغي العمل عليه على أساس وطني، وبالتعاون مع الدول التي لها مصلحة مباشرة في تطويق الفوضى الأمريكية، وعلى رأسها أستانا والصين والدول العربية الأساسية، وعبر 2254، وصولاً إلى إعادة ولادة سورية موحدة أرضاً وشعباً...

قدرات إنتاجية فيها، واستكمال تحولها نحو بؤرة لنشاط رأس المال المالي الإجرامي عبر المخدرات وغيرها، ومع استمرار العقوبات ودون إعادة إعمار «اللهم إلا من تلك التي على طريقة سوليدير أو المنطقة الخضراء، حيث يتم خلق جزيرة صغيرة لموظفي الاحتلال الأمريكي الاقتصادي ضمن صحراء مدمرة مقفرة»... «انظر مادة مركز دراسات قاسيون في العدد الماضي من قاسيون على الرابط المرفق: من «تغيير سلوك النظام» إلى «خطوة مقابل خطوة» أين وصلت اتفاقات تحت الطاولة مع الغرب؟».

«الحل الأمريكي» كابوسي إلى ذلك الحد الذي يجعل حتى أولئك الذين «يبشروننا» بأن «أوراق اللعبة بيد أمريكا»، لا يجهدون أنفسهم في أن يشرحوا لنا أي مصير ينتظرنا في حال اكتمل تحقق «الكابوس الأمريكي» في بلداننا...

هل هناك حل دون أمريكا؟

مقولة أن إغضاب المستعمر دائماً أقل كلفة من إرضائه، ما تزال صحيحة وراهنة، وهي أكثر وضوحاً وصحة لدى التعامل مع المستعمر الأمريكي الذي دمج شكلي الاستعمار القديم العسكري والجديد الاقتصادي في شكل هو الأكثر وحشية عبر التاريخ. حل بوجود أمريكا، يعني أننا، كسوريين، ينبغي أن نقدم تنازلات معينة كافية لإرضاء الأمريكي. التنازلات التي يطلبها الأمريكي، ليس من القوى المسيطرة في المناطق السورية المختلفة فحسب، بل ومن الشعب السوري ككل، ومن سورية كدولة، تتلخص في أنه ينبغي على سورية أن تصل إلى نموذج أقصى طموحاته هو أن يكون تابعاً اقتصادياً، منخوراً بالفساد الكبير وبالصراعات المذهبية والقومية، ومتحكماً به اقتصادياً، وذا إنتاجية منخفضة ومتخلفة، وجاهزاً للتقسيم الكامل في أي لحظة، وتابعاً بالكامل للمحور الغربي-«الإسرائيلي»... بهذه الطريقة فقط يمكن إرضاء أمريكا،

التوسع المستمر، والتوسع هذا يحتاج إلى مزيدٍ ومزيدٍ من الدعاية.

مركز دراسات قاسيون

ما هو «الحل الأمريكي»؟

قبل أن ننظر في إمكانية الوصول إلى حل في سورية دون أمريكا، ربما من المفيد أن نحاول تشكيل تصور عن ماهية «الحل الأمريكي» في سورية. وفي هذا الإطار، ربما من المفيد أيضاً أن ننظر إلى حالات كانت فيها معظم «أوراق اللعبة» بيد أمريكا، في العراق مثلاً، أو في أفغانستان، وحتى في لبنان أيام اتفاق الطائف، وفي السودان وغيرها...

المثال العراقي يختصره ويكثفه دستور بريمر الذي كرس انقساماً طائفيًا وقومياً مصحوباً بتخلف اقتصادي وسياسي سيحتاج العراق معه عقوداً ليتعافى. ربما لا يعرف كثيرون أن أيام صدام حسين ما تزال سارية بمعظمها حتى اللحظة. بل وتم فرض ما هو أسوأ من ذلك؛ عشرات مليارات الدولارات التي يبيع العراق بها نفطه سنوياً، لا يتم استلامها من قبل العراق، بل يسلمه المشترون إلى البنك الفيدرالي الأمريكي، الذي يتحكم بطريقة وصولها إلى العراق، ويمكنه أن يحجبها أو يجمد أجزاء منها متى شاء، وتحت أي حجة كانت... وهذا ليس إلا جانباً واحداً من جوانب الكارثة العراقية.

بالنسبة لسورية، فإن «الحل الأمريكي»، هو ذاك المحمول على شعاري «تغيير سلوك النظام» و«خطوة مقابل خطوة»، والذي يعني بالجوهري استمرار تقسيم سورية ضمن تقسيمات الأمر الواقع القائمة، وتكريس تلك التقسيمات، وشرعنة كل السلطات القائمة، إضافة إلى إنهاء أي دور عضوي لسورية ضمن المنطقة وخاصة تجاه القضية الفلسطينية، بالتوازي مع استكمال لبرلتها وإنهاء أي

ورغم أنه ليس من الصعب الجدل بأن مقولة السادات كانت خاطئة حتى في ذلك الوقت، بل وحتى في لحظة انهيار الاتحاد السوفيتي؛ إذ لم تمر لحظة في التاريخ كانت فيها 99% من الأوراق بيد طرف أياً يكن، ولكن مرت لحظات كثيرة شاء فيها قادة دول أن يتخلوا عن أوراقهم لمصلحة الآخرين...

رغم مرور كل هذا الوقت، ورغم الوقائع التي تفق العيون حول العالم، إلا أنه ما تزال هناك أصوات، من وهنا ومن هناك، تكرر العبارة ذاتها بأشكال مختلفة.

أحد هذه الأشكال هو النمط من التحليلات الذي يصل بطريقة ما، مليئة بالتناقضات وحتى بالأعاجيب، إلى أن أمريكا هي من تشغل إيران وتشرف على عملها في المنطقة، وأمريكا هي من أعطت الضوء الأخضر لروسيا للتدخل في سورية، وهي من دفعت دول الخليج إلى إعادة سورية للجامعة العربية... وأمريكا هي من خطت مع إسرائيل لـ 7 أكتوبر، وحماس ليست إلا أداة بيدهم... والخ والخ... باختصار: أمريكا هي ربكم الأعلى... فاعبدوها!

السادات ليس أول ولا آخر من نظري سوريمانية الولايات المتحدة؛ بل ويمكن القول: إن الأمريكيان أنفسهم ليسوا المروجين الأساسيين لتلك السوريمانية، وإنما أتباعهم حول العالم، وخاصة من فئة «المثقفين الليبراليين»، وهذا الأمر ليس مصادفة طبيعية الحال؛ فالهيمنة الأمريكية خلال نصف القرن الماضي على الأقل، ومع انتقال مركز الإنتاج نحو الشرق، ومع طباعة الدولار بلا قيد أو شرط، ومع تضخم الدين المحلي بصورة فلكية، بانت أقرب إلى آلة علاقة ل«التسويق الهرمي»، الذي لا ينتج أي بضاعة ملموسة، ويعتمد بالكامل على



الحل دون الأمريكي ورغماً عنه هو الخيار الوحيد عملياً وينبغي العمل عليه على أساس وطني

لماذا يخشى الغرب إلى هذا الحد من رئاسة روسيا لمجموعة البريكس؟



نشرت مجلة «نيوزويك» مقالاً لناناب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، غريغوري زرزان، يدعو للتفكير في مصير الدولار كعملة عالمية، حيث حذر زرزان سلطات «أمريكا القوية» من أنه لا ينبغي لها الاستخفاف بتوسع مجموعة البريكس التي يرى فيها تعزيزاً كبيراً لأحد التهديدات الرئيسية للأمن المالي وللهيمنة العالمية، حسب وصفه.

سعد خاطر

ويصف كاتب المقال مجموعة «بريكس بلس» بأنها «آلية إطلاق» لقبلة اقتصادية موقوتة محتملة: «هذا تحالف من الدول التي قد تحاول قريباً استبدال الدولار الأمريكي كعملة احتياطية في العالم... ونجاحها سيعني تدني نوعية الحياة لجميع الأمريكيين».

ويشير كاتب المقال، القاطع في أحكامه، إلى انضمام مصر وإثيوبيا وإيران والسعودية والإمارات إلى التحالف الذي تكرهه واشنطن، وهو ما يجعل من هذا التحالف قوة جدية.

وتمثل دول البريكس الموسعة 45% من سكان الكوكب، و33% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و40% من إنتاج النفط العالمي. وإذا توصلت هذه الدول إلى اتفاق وبدأت ليس فقط في بيع النفط، بل وكذلك القمح والذهب والسلع الأخرى «مقابل عملاتها التي قد تنتشئها»، فإن هذا سيصبح تهديداً مباشراً للدولار والولايات المتحدة نفسها.

وفي نهاية المطاف، كما كتب كاتب المقال: «ليس لدى الدول المعادية لنا أي سبب آخر لتطوير بديل للدولار غير الرغبة في تقويض قوة الولايات المتحدة». وبمعونة العملات الوطنية، سيدعمون

العجز التجاري والميزانية الضخمة على المدى الطويل في الولايات المتحدة، بل وسيؤمّنون بديلاً للدول التي تبحث عن بدائل للنظام المصرفي الأمريكي. وإذا خلقت مجموعة «بريكس بلس» عالماً مالياً بديلاً، فإن قيمة الدولار ستتناقص، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع الأسعار، مما يزيد من صعوبة خدمة الدين الحكومي الأمريكي، الذي يبلغ حالياً أكثر من 34 تريليون دولار. ولتجنب انهيار النظام المالي، سيتعين على الولايات المتحدة أن تقترض المزيد وتزيد أسعار الفائدة على الأوراق المالية «إلى أن يصبح العجز عن السداد احتمالاً حقيقياً». وسيؤدي هذا إلى اضطراب الولايات المتحدة إلى التضحية بمكانتها الفريدة. يتم إنشاء نظام عالمي جديد بسرعة كبيرة، حيث ترغب المزيد والمزيد من الدول في الابتعاد عن الدولار إن أمكن، وهذا سيضر بالاقتصاد الأمريكي. وعلى هذه الخلفية، نشعر النخبة الغربية بالقلق بشكل متزايد من رئاسة روسيا لمجموعة البريكس في عام 2024.

جدير بالذكر أن رئيس الدولة المستضيفة هو الذي يحدد جدول الأعمال الرئيسي للمجموعة، ويوجه عملها في اتجاه معين. وقد حدد الرئيس الروسي الأهداف التي ستسعى روسيا إلى تحقيقها كرئيس

لمجموعة البريكس، فيصفتها رئيساً لمجموعة البريكس، ستعمل روسيا بكل الطرق الممكنة على تعزيز تنفيذ استراتيجية الشراكة الاقتصادية لبريكس حتى عام 2025، وخطة العمل للتعاون الابتكاري للفترة 2021-2024، وضمان أمن الطاقة والغذاء، وزيادة دور البريكس في السياسة النقدية والمالية الدولية، وتطوير التعاون بين البنوك، وتوسيع استخدام العملات الوطنية في التجارة المتبادلة.

ولا تقترح روسيا في الوقت الحالي التخلي عن الدولار والتحول إلى عملة موحدة مشابهة لليورو المستخدم في الاتحاد الأوروبي فوراً، بل تتحدث عن شيء آخر، وهو إنشاء وحدة حسابية تُستخدم حصرياً في التجارة الخارجية وتحفيز المدفوعات بالعملات الوطنية. وفي المستقبل، إذا تمكنت الدول المشاركة من الاتفاق، فيمكن اعتبارها عملة لأنشطة التجارة الخارجية. فمن خلال الحد من تأثير الدولار على الاقتصاد، يصبح بوسع الدول التي لا تتفق مع السياسات الأمريكية أن تقلل من اعتمادها عليه.

وقد أكد وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف أن دول البريكس تناقش إمكانية إنشاء وحدة حسابية مشتركة بديلة للدولار. ووحدة الحساب الجديدة «يمكن أن تعبر عن تكلفة إمدادات السلع الأساسية، وعن مقاييس لبعض السلع حتى لا تعتمد على عملة واحدة أو مركز الإصدار ذلك [إشارة إلى الولايات المتحدة]، الذي ليس من الواضح كيف يصدر هذه الأوراق النقدية».

وأحد المقترحات المبتكرة لوزارة المالية الروسية هو إصدار أصل مالي رقمي - عملة مستقرة - على أساس سلة معينة من

عملات دول البريكس. لكن هذا الاقتراح يحتاج إلى دراسة جادة. هناك الكثير من التفاصيل والأسئلة التي «ستحتاج إلى مناقشتها مع شركائنا» وفقاً لتعبير وزير المالية الروسي.

أي إن العملة المستقرة لن تكون عملة جديدة بالمعنى الكامل للكلمة، مثل الدولار الآن للمدفوعات الدولية، الذي يعطي تفضيلات مالية هائلة للولايات المتحدة. بل يتم التفكير في بدائل تؤسس لنظام عالمي لا يقوم أحد فيه «بإطعام» قوة مهيمنة جديدة.

وقد أكد بوتين أن بلاده «ليست بحاجة إلى إنشاء عملة جديدة، بل إلى لوجستيات مالية جديدة!». ومن الواضح الآن - وفقاً للتقديرات الروسية - أن تركيا ودول الخليج ستكون على استعداد لاستخدام وحدة الحساب التي اقترحتها روسيا فوراً. من الممكن مقارنة الوحدة الحسابية التي يتحدث عنها سيلوانوف بوحدة النقد الأوروبي، التي كانت مستخدمة في الفترة 1979-1998. ففي تلك الفترة، تم قبول وحدة نقدية أوروبية بسهولة كوسيلة دفع غير نقدية لمعاملات التجارة الخارجية، وكانت تستخدم لتسوية الحسابات مع البنوك التجارية والمركزية، حيث أزال هذا التناقضات بين الدول الأوروبية لاحقاً.

في تشرين الأول، وقبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين الثاني، من المقرر أن تعقد قمة مجموعة البريكس في قازان. وإذا كان من الممكن بحلول هذا الوقت الاتفاق على جميع القرارات المتعلقة بنظام المدفوعات الجديد، فسواجبه الرئيس الأمريكي الجديد المهمة الصعبة المتمثلة في إخراج البلاد من مستنقع الديون الذي قادته إليه سياسات بايدين وأسلافه.

سيواجه الرئيس الأمريكي الجديد المهمة الصعبة المتمثلة في إخراج البلاد من مستنقع الديون الذي قادته إليه سياسات بايدين وأسلافه

أهمية التحركات الجزائرية ضد الكيان أمام القانون الدولي



العرب وإفلاسهم. حيث يمكننا مقارنة موقف الجزائر، بموقف تطبيعي عربي نموذجي يملكه ويقوده النظام الإماراتي. فهذا الأخير لم يجد حرجاً في إصدار تعليماته لوزيرة شؤون التعاون الدولي الإماراتية ريم الهاشمي، لتقول خلال كلمتها في مجلس الأمن، في 25 أكتوبر الماضي، إن بلادها «تعتبر عملية طوفان الأقصى هجمات بربرية وشنيعة». بالمقابل وعلى العكس تماماً، شدّد الموقف الرسمي الجزائري على استنكار آتھام الفلسطينيين بـ«الإرهاب» كما عبّر عن ذلك الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في 30 أكتوبر الماضي بقوله «إن العالم يشهد في غزة جرائم كاملة الأركان... جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب»، وأضاف مشدداً: «الفلسطينيون لم يكونوا يوماً إرهابيين، الفلسطينيون ليسوا إرهابيين، فمن يدافع عن وطنه وعن استقلال وطنه ليس إرهابياً». وشبه تبون النضال التحرري للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني بنضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي حيث قال «ونحن في حرب التحرير [الجزائرية] كانوا يقولون عنّا أننا إرهابيون».

في مزيد من الفضح للموقف الإجرامي الأمريكي الداعم للكيان، حيث صرحت السفارة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد أن بلادها رفضت مشروع القرار الجزائري أمام مجلس الأمن لأنه «لا يزيد الضغط على حماس»، وتذرعت بأنه «على العكس قد يعرّض هذا المشروع المفاوضات الحساسة للخطر، ويعرقل الجهود الدبلوماسية المكثفة لتأمين الإفراج عن الرهائن والتوصل إلى هدنة مطولة يحتاجها بشدة المدنيون الفلسطينيون وعاملو الإغاثة» على حد تعبيرها. وشددت على ضرورة أن يدعم مجلس الأمن القرارين الإنسانيين اللذين اعتمدهما بالفعل من قبل.

وبذلك حاولت واشنطن تجاهل التأثير المهم لقرار محكمة العدل الدولية وكأنه لم يكن، وأن تتهرب من الضغوط المتزايدة عليها وعلى الكيان بفعل ميزان القوى العالمي الذي يزداد رجحانه لصالح المطالبين عالمياً بوقف الحرب في غزة. ويمكن تسجيل فائدة مهمة ثانية للموقف الجزائري، ألا وهي تعرية موقف المطبوعين

تحركات الجزائر مبادرة قانونية دولية جديدة ضد كيان الاحتلال الصهيوني، عبر جهة نقابية هي «الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين»، حيث قدمت بلاغاً أمام «محكمة الجنايات الدولية» في لاهاي، جاءت بعد أسبوع من صدور قرار «محكمة العدل الدولية» في دعوى الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال والتي رفعتها جنوب إفريقيا. وقالت المبادرة الجزائرية الجديدة إنها تأتي تلبية لدعوة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، وكذلك تنفيذاً لتوصيات ندوة «الجزائر - العدالة للشعب الفلسطيني» التي تمثل عشرات الآلاف من المحامين النقابيين من خمسة بلدان عربية، مما يشكل تحالفاً دعا مؤسسه إلى توسيعه ليضم «كل المحامين والمنظمات وكل أحرار العالم».

د. اسامة دليقان

كافية تنفيذ بارتكاب جرائم إبادة جماعية في الأراضي المحتلة، فأمرت المحكمة بفرض التدابير والإجراءات الاحترازية المؤقتة على كيان الاحتلال لمنع استمرار هذه الجرائم، الأمر الذي يعتبر خطوة تاريخية مهمة للأمام، رغم أن قرار المحكمة لم يتضمن دعوة صريحة لـ«وقف إطلاق النار».

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ مطلع العام الجاري تشغل الجزائر عضوية غير دائمة بمجلس الأمن الدولي لمدة عامين. وبحسب بيان الخارجية الجزائرية لمناسبة مشروع القرار الجزائري أمام مجلس الأمن، فإن «الجزائر تعتبر أن الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية يعلن بداية نهاية حقبة الإفلات من العقاب التي لطالما العنان لنفسه لاضطهاد الشعب الفلسطيني وقمع كافة حقوقه المشروعة».

فائدة مزدوجة للموقف الجزائري

موقف الجزائر المناصر للشعب الفلسطيني، والذي تدفع به في مجلس الأمن وأمام المحاكم الدولية، يحقق على الأقل فائدتين خدمة للقضية: فهو يصب

البلاغ المذكور، الذي أودع لدى المحكمة الجنائية الدولية الجمعة الماضية، 2 شباط 2024، لا يمثل نقابة المحامين الجزائريين فحسب، بل ونقابات المحامين في كل من فلسطين والأردن وتونس وموريتانيا. وأوضح بيان الاتحاد أن بلاغه لمحكمة الجنايات الدولية يستند إضافة إلى «قرار محكمة العدل الدولية التاريخي الصادر بتاريخ 26 يناير 2024» على مجموعة من الوثائق والصور والفيديوهات التي تثبت هذه الجرائم «والملتقطة بعين المكان من مصادر موثوقة... ومراجع التصريحات الرسمية لقادة الاحتلال المتضمنة لقرارات واعترافات علنية بارتكاب هذه الجرائم وحتى الدعوة إلى ذلك».

جاءت هذه الخطوة أيضاً بعد أيام قليلة من انعقاد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي، الأربعاء 31 كانون الثاني الماضي، بطلب من الجزائر، وكان يفترض بالجلسة «إعطاء صيغة تنفيذية» لقرار محكمة العدل الدولية بشأن الحرب في غزة، والتي أكد الأمين العام للأمم المتحدة أن قراراتها ملزمة. وقرار المحكمة أكد وجود قرائن

الفلسطينيون
لم يكونوا
يوماً إرهابيين
الفلسطينيون
ليسوا إرهابيين فمن
يدافع عن وطنه
وعن استقلال وطنه
ليس إرهابياً



عصفوران بحجر... مزيد من الإفكار وتقويض الإنتاج!



تستمر الحكومة بسياسات تخفيض الدعم، وهذه المرة تطال قطاع الإنتاج الحيواني، غير أبهة بحال المربي والمواطن الفقير!

سعر مبيع طن سماد اليوريا بـ8,9 ملايين ليرة بدلاً من 8 ملايين ليرة! وكل ذلك سيشكل أعباء إضافية على المواطن الفقير، وعلى الفلاح بصفته منتجاً ومستهلكاً في آن معاً!

وقد أوضح رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف في تصريح لـ«الوطن» بتاريخ 2024/1/25 «إن الفلاح غير راض عن رفع أسعار الأسمدة المدعومة... لافتاً إلى أنه بناء على الكتب التي وردت إلى الاتحاد العام للفلاحين من الاتحادات الفرعية في المحافظات، والتي تضمنت المطالبة بتخفيض أسعار الأسمدة المدعومة وخاصة سماد اليوريا 46 باعتبار أن الأسعار المعتمدة من الحكومة غير مناسبة وتكلف الفلاح أسعاراً باهظة قام الاتحاد العام برفع كتاب إلى رئاسة مجلس الوزراء منذ نحو عشرة أيام، مطالباً عبره بإعادة النظر بالأسعار التي تم تحديدها مع نهاية العام الماضي للأسمدة المدعومة».

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة زيادة أسعار الأسمدة في سورية منذ عام 2011 حتى نهاية 2023 تجاوزت 600 ضعف، مع ما يعنيه ذلك من نتائج كارثية على القطاع الزراعي المتدهور منذ عقود، ابتداء من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، وليس انتهاء بعزوف الكثير من الفلاحين عن زراعة أراضيهم، وبالتالي تراجع الحد في المحاصيل الضرورية، مع الانعكاسات السلبية لذلك على المواطنين، أي إن النتائج ستكون مزيداً من تراجع الإنتاج الزراعي بشكل حتمي!

كل هذا لم يوقف مساعي الحكومة المستمرة في انتهاج سياسات الإفكار وتقويض الإنتاج، حيث تشير التسريبات والإشاعات إلى نية رفع جديد لأسعار الأسمدة، خاصة بعد تسعيرة الأعلاف الأخيرة!

والآن وبعد قرار رفع أسعار الأعلاف فنحن أمام كارثة كبيرة ستطال مربي قطاع المواشي، وربما تدفع بعضهم إلى بيع جزء من قطعانهم بأسعار بخسة في سبيل إنقاذ ما تبقى منها، وستمتد الكارثة لتشمل المواطن في لقمة عيشه، فلا يبيض ولا ألبان ولا أجبان بعد الآن على موايدهم، ربما عليهم نسيانها كما طوى النسيان اللحوم بأنواعها خلال السنوات الماضية تبعاً!

الأسمدة الزراعية هي التالي في سناريوهات الحكومة!

رغم أن الأمطار الغزيرة التي شهدتها البلاد في هذه الأيام مبشرة بالخير، إلا أن المزارعين يعترضهم القلق من أسعار الأسمدة المرتفعة جداً، والتي شكلت عاملاً من عوامل الخسارة خلال الأعوام الماضية، خاصة بعد ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي على نحو مخيف تزامناً مع سياسات تخفيض الدعم التي تنتهجها الحكومة، والتي باتت واضحة بعد قرارات اللجنة الاقتصادية مع نهاية شهر تشرين الثاني من العام الماضي، حيث ارتفعت بموجبها أسعار الأسمدة 3 أضعاف ليصبح مبيع طن سماد اليوريا 8 ملايين ليرة بدلاً من 3 ملايين للطن بواقع زيادة 266% عما كان عليه سعر المبيع في العام الماضي، ورفعت أسعار السوبر فوسفات وسماد كالينترو إلى حدود ثلاثة أضعاف مبيعه في العام الماضي، ولتصبح الأسعار 6 ملايين ليرة لطن السوبر فوسفات بدلاً من مليوني ليرة، وسعر مبيع سماد كالينترو 5 ملايين ليرة بدلاً من 1,650 مليون ليرة، وبعد مضي أقل من شهر أعلن المصرف الزراعي التعاوني في تعميم صادر عنه لكل فروع في المحافظات عن استئناف عملية بيع الأسمدة للفلاحين لمحصول القمح حصراً عقب إيقاف عمليات البيع في تعميم سابق، وأنه من خلال التعميم الجديد تم تحديد

وتفاجئهم برفع أسعار الأعلاف رسمياً! على سبيل المثال: في العام الماضي تم توزيع 6 أو 8 كيلوغرامات من مادة النخالة للرأس الواحد من الأغنام والماعز، و100 كيلوغرام جاهز حلوب للرأس الواحد من الأبقار، في وقت تحتاج هذه الماشية إلى أضعاف مضاعفة من العلف، وهذه المخصصات المسلمة من المؤسسة تستهلك في فترة قصيرة، تمتد إلى بضعة أيام فقط فتغطي نسبة 20% فقط من الحاجة الفعلية!

هذا القرار الكارثي لن يقع ضحيته المربي فقط، بل المواطن عموماً، خاصة وأن ارتفاع أسعار الأعلاف يعتبر السبب الرئيس لارتفاع أسعار اللحوم والحليب ومشتقاته. وهذا أكده رئيس الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان في دمشق محي الدين الشعار مشيراً إلى صدور نشرة أسعار جديدة للألبان والأجبان قريباً. كما كشف رئيس جمعية لحامي دمشق محمد الخن لصحيفة الوطن الأسبوع الماضي، عن وجود دراسة لرفع أسعار اللحوم، تم رفعها لمجلس الوزراء من أجل الموافقة عليها حيث قال «إن سعر الكيلوغرام من الخروف القائم وصل إلى 85 ألفاً وأن سعر كيلوغرام الهبرة الخالية من الدهن وصل إلى 250 ألف ليرة في حين أن سعر الكيلوغرام مع 25% من الدهن وصل إلى 200 ألف ليرة «والمسوفة» 150 ألفاً، سعر الكيلوغرام من لحم العجل الهبرة حالياً عند 160 ألف ليرة في حين أن سعر كيلوغرام الحي منه يتراوح بين 60 و65 ألف ليرة ويبلغ سعر كيلوغرام البقر الحي بين 50 و55 ألفاً»

وأرجع الخن سبب ارتفاع أسعار الخراف والعجول الحية، إلى ارتفاع تكاليف التربية!

سياسات الإفكار الممنهجة تطال دائماً لقمة العيش، وأخرها كان إعلان المدير العام لمؤسسة الأعلاف عبد الكريم شباط بتاريخ 2024/2/6 عن رفع أسعار المواد العلفية، مشيراً إلى أن نسبة الارتفاع تقدر وسطياً بحدود 15%، زاعماً أن مؤسسة الأعلاف هي مؤسسة اقتصادية يحسب عليها ارتفاع البنزين والمازوت والأجور وأسعار الشراء! التسعيرة الجديدة طالت مختلف الأنواع العلفية، حيث أصبح سعر كيلو النخالة الصفراء 5200 ليرة، وكيло كسبة الصويا 11900 ليرة، وكيло الجاهز حلوب كبسول 3600 ليرة، والجاهز حلوب جريش 3425 ليرة، وكيло النخالة 1750 ليرة، وكيло كسبة القطن 7800 ليرة!

المربون في جهة والحكومة في الجهة الأخرى!

في الوقت الذي لا تسمن ولا تغني فيه مخصصات المغنن العلفي الموزع من قبل المؤسسة العامة للأعلاف - التي تتباهى بها تحت مسمى الدعم - على المربين، فإن حاجة كل رأس من الأغنام أو الأبقار هي أكبر بكثير - في حال تم تسليمها كاملة طبعاً - فالكمية الموزعة لا تتجاوز نسبة 20% من الكمية المطلوبة، ليلجأ المربون مجبورين إلى السوق السوداء بأسعارها الفلكية، فيقعون لقمة سائغة للتجار المستغلين، وخاصة في ظل حاجة المربين الماسة في إطعام ماشيتهم خاصة في فصل الشتاء.

وقد رفع مربو الماشية أصواتهم مطالبين الجهات المعنية بزيادة كمية المخصصات، إلا أن أصواتهم لم تسمع، لتأتي القرارات الحكومية



بعد قرار رفع أسعار الأعلاف نحن أمام كارثة كبيرة ستطال المربين وربما تدفع بعضهم إلى بيع جزء من قطعانهم وستمتد الكارثة لتشمل المواطن في لقمة عيشه!

القانون 3 وبوابات الجحيم الإضافية التي فتحتها على الجهات العامة!



صدر القانون رقم 3 لعام 2024 الخاص بإحداث وحوكمة وإدارة الشركات المساهمة العمومية والشركات المشتركة، وذلك «بهدف الإسهام في تنمية القطاع العام الاقتصادي»، حسب ما ورد في متنه.

الاقتصادي الاجتماعي، وعلى المستوى المعيشي للغالبية المقرة في البلاد!

بين الهدف البراق والمضمون التفريطي!
يهدف القانون بحسب المادة 2/ منه «إلى الإسهام في تنمية القطاع العام الاقتصادي، من خلال تنظيم إحداث الشركات المساهمة العمومية والشركات المشتركة، التي تدخل فيها الدولة ممثلة بالخرينة العامة أو المؤسسات والشركات العامة في ملكية أو إدارة تلك الشركات، مع الأخذ في الحسبان معايير الحوكمة، وذلك ضماناً لتحقيق الكفاءة الإدارية والاقتصادية».

لكن ضمن السماحيات التي وردت بموجب المادة 2/ من القانون، والممنوحة للحكومة، ما يلي: «يتم دمج الشركات المساهمة العمومية أو تجزئتها أو حلها أو تغيير جهة ارتباطها بقرار من مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح من هيئتها العامة، ويحدد القرار الصادر بهذا الشأن كيفية تنفيذ ذلك والنتائج المترتبة عليه، وفي حال حل الشركة أو تجزئتها، يجب أن ينص اقتراح الهيئة العامة على كيفية تصفية الشركة مالياً، والجهات التي تؤول إليها أصول الشركة، وعلى كيفية تسوية وضع العاملين فيها».

المادة أعلاه قد تكون الأسوأ من ضمن مواد القانون، فهي تحمل في طياتها مروحة واسعة من الاحتمالات التفريطية بجهات القطاع العام الاقتصادي والتجاري والخدمي، مع الكثير من السهولة والمرونة بتنفيذ ذلك، حيث يكتفى بموافقة الحكومة على اقتراح الهيئة العامة بما يخص «الدمج والتجزئة والحل وتغيير جهة الارتباط»!

فهل من سهولة ومرونة أوسع من ذلك؟! فالمادة أعلاه لوحدتها يمكن اعتبارها بوابة جحيم تم فتحها على الجهات العامة قاطبة، إضافة للبوابات الأخرى التي فتحتها مجمل القانون الجديد، مع ما سبقها من بوابات تم فتحها سابقاً عبر الكثير من القوانين الشبيهة التي لا تقل سوءاً «التشاركية-الاستثمارية...»، ليس على مستوى الخصخصة «المعلنة وغير المعلنة» فقط، بل سيراً نحو استكمال تقويضها وقضم مهامها وصولاً لإنهائها وتصفيها، تماشياً مع جملة السياسات الليبرالية التفريطية المتبعة، وتتويجاً لها!

طغيان قوانين العمل الخاصة!

بموجب القانون تم إنهاء خضوع العاملين في الشركات المحدثّة لقانون العاملين الأساسي، فقد نصت المادة 22/ الفقرة 1/ على ما يلي: «يعد جميع العاملين في المؤسسة العامة أو الشركة العامة أو المنشأة العامة، التي تم تحويلها وفقاً لهذا القانون منقولين حكماً إلى الشركة المساهمة العمومية المحدثّة، ويخضعون لنظام العمل والعاملين الخاص بالشركة المحدثّة».

مع الأخذ بعين الاعتبار ما نصت عليه المادة 6/ الفقرة 1/ بأنه: «يوضع نظام العمل والعاملين في الشركة المساهمة العمومية على نحو يتفق مع قانون العمل النافذ وتعديلاته، مع مراعاة ألا تقل جميع الحقوق والمزايا للعاملين وفق هذا النظام، ومنها حقوقهم التأمينية، عن الحقوق والمزايا المقررة لهم بتاريخ نفاذ هذا القانون».

فالحديث هنا عن قانون العمل رقم 17 وليس قانون العاملين الأساسي، وعن أنظمة العمل والعاملين الخاصة التي يتم إقرارها بكل شركة من الشركات على حدة! ولا ندرى ما ستنتفك عنه قريحة معدي أنظمة العمل والعاملين في الشركات المحدثّة بموجب القانون الجديد من قضم إضافي لحقوق العاملين، وخاصة على مستوى تكريس الأجور الهزيلة والمحدودة!

إنهاء الدور الاجتماعي ومسؤوليات الدعم! بالإضافة لفسح المجال لطغيان أنظمة العمل والعاملين الخاصة بموجب القانون الجديد، مع ما يعنيه ذلك من قضم للدور الاجتماعي المناط بالدولة عبر جهاتها العامة، فقد نصت المادة 11/ الفقرة 1/ من القانون الجديد على ما يلي: «مع مراعاة أحكام قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم 7/ لعام 2008، وقانون حماية المستهلك الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 8/ لعام 2021، تقوم الشركات المساهمة العمومية بتسعير السلع أو الخدمات التي تنتجها على أسس تجارية».

على ذلك فإن جزءاً إضافياً من مهام الدولة بما يخص دورها الاجتماعي، أو بما يخص مسؤولياتها وواجباتها على مستوى الدعم، يكون قد تم ابتلاعه كلياً بموجب المادة أعلاه! فلا دور اجتماعي ولا تسعير اقتصادي ولا سعر مدعوم، بل تسعير تجاري فقط لا غير وبكل وضوح للسلع والخدمات، مع كل الانعكاسات السلبية لذلك على المستوى

وعلى مستوى مجالس الإدارات، فقد نصت المادة 8/ الفقرة 1/ على ما يلي: «يشكل مجلس الإدارة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الهيئة العامة، ويسمى فيه رئيس مجلس الإدارة ونائبه، ويحدد النظام الأساسي للشركة عدد الأعضاء على ألا يقل عن خمسة ولا يزيد على ثلاثة عشر».

وبموجب المادة 10/ الفقرة 1/ «يسمى المدير التنفيذي للشركة بقرار من رئيس مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ولمرة واحدة فقط بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، ويكون مسؤولاً أمام مجلس الإدارة عن حسن سير العمل في الشركة، ويحدد أجره وتعويضاته في قرار تسميته وفق نظام العمل والعاملين في الشركة».

وبخصوص الشركات المساهمة العمومية القابضة فقد نصت المادة 12/ الفقرة 1/ على ما يلي: «يحدد بقرار من مجلس الوزراء، عند إحداث الشركة المساهمة العمومية القابضة، الشركات المساهمة العمومية أو الشركات المشتركة، التي تملكها أو تديرها الشركة المساهمة العمومية القابضة بناءً على اقتراح الوزارات المعنية».

وقد نصت المادة 15/ الفقرة 1/ بما يخص إحداث الشركة المشتركة على ما يلي: «مع مراعاة أحكام الفقرة 1/ من المادة 7/ من قانون الاستثمار رقم 18/ لعام 2021، تحدث الشركة المشتركة وفق أحكام قانون الشركات، بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء على مشاركة الدولة أو المؤسسات العامة أو الشركات العامة أو الشركات العمومية أو شركات مشتركة أخرى أو وحدات الإدارة المحلية فيها، وذلك بناءً على مذكرة تبريرية تعرضها على مجلس الوزراء إحدى الوزارات المعنية بمجال عمل الشركة، مرفق بها دراسة جدوى اقتصادية، وتوضح المذكرة التبريرية بوجه خاص معايير وموجبات اختيار الشركاء من القطاع الخاص».

من الواضح أن مروحة السماحيات الممنوحة للحكومة والوزراء بموجب القانون واسعة ومرونة جداً، أما المروحة الأوسع فهي الجهات العامة التي شملها القانون كاستهداف، حيث لا استثناء لأي جهة عامة منه، بحال عقد العزم على تشميلها بمضمونه!

فهل سيحقق القانون الهدف المعلن أعلاه، أم سيكون بالواقع التنفيذي عتبة جديدة في مسيرة استكمال تقويض القطاع العام «الاقتصادي والخدمي»، توافقاً مع السياسات الليبرالية التفريطية المتبعة منذ عقود؟! وتجدد الإشارة إلى أنه سبق لفاسيون بتاريخ 2024/1/28 أن توقفت عند مشروع القانون حين إقراره في مجلس الشعب بمادة تحت عنوان: «خطوة جديدة نحو الخصخصة والتفريط المقونن بالجهات العامة!»، ومما ورد فيها: «القانون الجديد ربما يكون الأسوأ من ضمن مسار التشريعات التي تعدها الحكومة تماشياً مع السياسات الليبرالية التفريطية المتبعة، فهو استكمال لقانون التشاركية، مع مرونة واسعة بما يخص الشركات المحدثّة بموجب «دمجاً وتجزئةً وارتباطاً وحلاً»!

وتجدد الإشارة إلى أنه سبق لفاسيون بتاريخ 2024/1/28 أن توقفت عند مشروع القانون حين إقراره في مجلس الشعب بمادة تحت عنوان: «خطوة جديدة نحو الخصخصة والتفريط المقونن بالجهات العامة!»، ومما ورد فيها: «القانون الجديد ربما يكون الأسوأ من ضمن مسار التشريعات التي تعدها الحكومة تماشياً مع السياسات الليبرالية التفريطية المتبعة، فهو استكمال لقانون التشاركية، مع مرونة واسعة بما يخص الشركات المحدثّة بموجب «دمجاً وتجزئةً وارتباطاً وحلاً»!

سهولة ومرونة ومروحة استهداف واسعة!

مُنحت الحكومة «مجلس الوزراء والوزراء» بموجب مواد القانون صلاحيات واسعة بما يخص إحداث الشركات المساهمة العمومية، وبإصدار أنظمتها، وبتشكيل مجالس إدارتها، وبتسمية مدراءها التنفيذيين، وكذلك الشركات المشتركة، والشركات المساهمة العمومية القابضة!

فقد نصت المادة 3/ على ما يلي: «تحدث الشركة المساهمة العمومية بقرار من مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح مرفق بمذكرة تبريرية تعرضها عليه إحدى الوزارات المعنية بمجال عمل الشركة».

ونصت المادة 4/ الفقرة 1/ على التالي: «يصدر النظام الأساسي للشركة المساهمة العمومية بقرار من مجلس الوزراء».

وبما يخص أنظمة الشركة المساهمة العمومية، فقد نصت المادة 6/ الفقرة 1/ على ما يلي: «يوضع نظام العمل والعاملين في الشركة المساهمة العمومية على نحو يتفق مع قانون العمل النافذ وتعديلاته، مع مراعاة ألا تقل جميع الحقوق والمزايا للعاملين وفق هذا النظام، ومنها حقوقهم التأمينية، عن الحقوق والمزايا المقررة لهم بتاريخ نفاذ هذا القانون، ويصدر هذا النظام بقرار من مجلس الوزراء بعد إقراره في الهيئة العامة للشركة».

مروحة السماحيات الممنوحة للحكومة والوزراء بموجب القانون واسعة ومرونة جداً أما المروحة الأوسع فهي الجهات العامة التي شملها القانون كاستهداف!

السكن البديل.. تضخم معترف به بالأسعار وغير معترف به ببدل الإيجار!



تستمر معاناة أصحاب الحقوق من اهالي وقاطني منطقة خلف الرازي السابقين، الذين فرض عليهم التنظيم ذو الطبيعة الترفيعة باسم مشروع «ماروتا وباسيليا سيتي»، وتم إخلاؤهم من بيوتهم دون ارادة غالبيتهم، مع وعود وردية لم يحصلوا منها إلا السراب!

الإيجار الثابتة التي تسددها لأصحاب الحقوق بالسكن البديل فقط، بل بكل حقوق المكتتبين لديها على مشاريعها المتأخرة بتنفيذها من عشرات السنين وحتى الآن «السكن البديل والسكن الشبائي، وغيرها من المشاريع السكنية غير المنجزة»!

مزيد من التصفية لمصلحة أصحاب الأرباح!

والنتيجة أن كل ما سبق كان عامل تصفية إضافية دفع البعض لبيع حقهم بالتخصيص بالسكن البديل لعجزهم عن تأمين الدفعة الأولى خلال الهامش الزمني المتاح لذلك «وإلا يفقد المخصص حقه بالتخصيص»، ولعدم قدرتهم على تحمل الأقساط الشهرية المرتفعة، وذلك استغلالاً من قبل المتربصين من سمسرة العقارات وحيثانها، الذين تكبر حصة استحواذهم على عقارات المنطقة التنظيمية في مشروع «باسيليا سيتي وماروتا سيتي» والسكن البديل فيها تبعاً، على حساب أصحاب الحقوق الأصليين فيها!

ولعله من المفروغ منه أن عمليات التصفية على هؤلاء ستستمر حتى عام 2027 على أقل تقدير، إن لم يتم تمديد المدة الزمنية المحددة لإنجاز مشاريع السكن البديل من قبل المؤسسة، مع ما يرافقها من تعديلات على التكاليف التضخمية وفقاً لحساباتها، وبعيثة لن يبقى من أصحاب الحقوق بالسكن البديل إلا كل طويل عمر من هؤلاء، لتؤول مشاريع هذه المساكن إلى أصحاب الأرباح والمستغلين أيضاً!

ليبدو بالنتيجة، وبكل وضوح، أن كل البيات عمل المؤسسة العامة للإسكان تصب في خانة مصالح كبار أصحاب الأرباح فقط، لا غير على حساب أصحاب الحقوق، وخاصة من الغالبية الفقيرة المغلوبة على أمرها، إجحافاً وظلماً من قبل المؤسسة العامة للإسكان، واستغلالاً من قبل حيتان سمسرة العقارات وأصحاب الأرباح!

بشكل كبير، وصولاً إلى وضع هامش زمني مضاف لإنجاز وتسليم السكن البديل وذلك حتى عام 2027!

المؤسسة مدينة لأصحاب الحقوق!

الأسوأ من ذلك أنه خلال السنين الماضية تم التقاعس والتأخر من قبل المؤسسة في تسليم الشيكات لأصحاب الحقوق لأكثر من مرة، والنتيجة أن هؤلاء لم يعودوا يستلموا هذه البدلات سلفاً، بل أصبح لهم في ذمة المؤسسة كسر مالي لقاء بدلات الإيجار عن فترة زمنية تقارب العاميين حتى الآن!

والمصيبة بالنسبة لهؤلاء أن الوعود بما يخص تسليم السكن البديل هي حتى عام 2027، هذا إن تم التقيد بهذه الوعود ولم يتم الإخلال بها من قبل مؤسسة الإسكان مجدداً، وما على هؤلاء إلا الانتظار، مع استمرار تحمل فروقات بدلات الإيجار من جيوبهم وعلى حساب ضرورتهم للسنوات القادمة أيضاً!

التكاليف متضخمة والحقوق ثابتة!

مقابل كل ما سبق تقوم المؤسسة العامة للإسكان بتسعير قيمة السكن البديل التخمينية بمئات الملايين وفقاً لمعدلات التضخم التي تطرأ على تكاليفها المتحركة، مع فرض تسديد دفعة بما يعادل 30% من قيمة السكن البديل عند التخصيص «أكثر من مئة مليون ليرة»، على أن يسدد بقية القيمة على أقساط شهرية مرتفعة جداً، بحيث يعجز فيها غالبية هؤلاء عن تحملها!

فالمؤسسة العامة للإسكان تقوم بإجراء حسابات تكاليف مشاريعها وفقاً لمتغيرات الأسعار التضخمية، مع إدخال التعديلات عليها وفقاً لهذه المتغيرات بين الحين والآخر على الرغم أنها هي المتأخرة في التنفيذ، لكنها لا تعترف بعوامل التضخم بما يخص حقوق المواطنين لديها، والأمر بهذا الخصوص لا يقتصر على بدلات

خاص كانت أكثر سوءاً، حيث ما زال المبلغ الشهري المخصص كبديل إيجار على حاله من الثبات، وهو ما يعادل 50 ألف ليرة دون أي زيادة عليه، وخلال هذه السنين وبنسبة الارتفاعات التي طالت الإيجارات اضطر هؤلاء للانتقال تبعاً من منطقة سكنية إلى أخرى أبعد والخدمات فيها أقل وأسوأ، بحثاً عن سكن بالإيجار لقاء هذا المبلغ الشهري الهزيل والثابت، مع ما يعنيه ذلك من تراجع بمواصفات السكن ومساحته، وبعيد المنطقة وبترجع خدماتها، وصولاً إلى عجز المبلغ تماماً عن تغطية الإيجار الشهري، ولو لغرفة واحدة في أبعدها جغرافية في ريف دمشق!

فبدلات الإيجار ارتفعت خلال السنين الماضية عدة أضعاف، لكن المؤسسة العامة للإسكان لم تأخذ هذا الارتفاع بعين الاعتبار على مستوى حقوق أصحاب السكن البديل، مبقية على بدل الإيجار الذي تسدده بموجب شيكات سنوية على حاله من الثبات منذ عام 2015 وحتى الآن!

فبدل الإيجار أصبح محدوداً ورمزياً، ولذر الرماد في العيون على أنه حق مصنوع من قبل المؤسسة ليس إلا، بينما يدفع أصحاب الحقوق فروقات بدلات الإيجار من جيوبهم طيلة السنين الماضية وحتى تاريخه!

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه كان من المفترض أن يكون السكن البديل قد أنجز، فالمدة المحددة لإنجاز وتسليم السكن البديل كانت محددة بـ 4 أعوام من تاريخ الإخلاء، على ذلك فقد كان يجب أن تكون هذه البيوت قد سلمت منذ عام 2020 على أبعد تقدير، لكن التأخير والمماطلة في التنفيذ، مع غض الطرف عن ذلك وعدم المحاسبة عليه، أدى إلى أن تطول المدة

فأصحاب الحقوق بالسكن البديل من هؤلاء يصرف لهم سنوياً بدل مالي عن الإيجار بموجب شيكات ريثما يتم تسليمهم سكنهم الموعود كما يفترض، وقد أصبح هذا البديل «الثابت» مع مرور الزمن هزياً جداً الآن! بالمقابل فإن قيمة السكن البديل التخمينية متحرك وغير ثابت، علماً أن المؤسسة العامة للإسكان هي من تحدد هذا وذاك من القيم والمبالغ، في تناقض فاقع بين الثابت والمتحرك في حساباتها وتكاليفها! لتتساءل كما غيرنا لمصلحة من يتم تجيير هذا التناقض؟!!

بدل رمزي ثابت لذر الرماد في العيون!

لن نعيد الحديث عن الاستغلال الشديد الذي تعرض له هؤلاء بنتيجة الإخلاء، وطم عبر عمليات توزيع الأسهم والتخصص والتخصص فيها، وما إلى ذلك من آليات فرضت على بعضهم بالنتيجة التخلي عن حقوقهم تحت ضغط الحاجة من خلال بيع أسهمهم تخصصاً وتخصصاً وتنازلاً، لكننا سنسلط الضوء على الغبن الذي لحق بأصحاب الحقوق بالسكن البديل للمتبقين من هؤلاء!

ففي عام 2015 تم تسليم أصحاب الحقوق بالسكن البديل شيكات كبديل إيجار لمدة عام كامل سلفاً، وبما يعادل 50 ألف ليرة شهرياً، وقد كان هذا المبلغ بحينه مقبولاً بحيث يستطيع هؤلاء الاستئجار في نفس المنطقة «المزة وما حولها»، أو بمناطق قريبة منها أو شبيهة بها، وخاصة من حيث مساحة البيت ومواصفاته، وخدمات المنطقة «أسواق - كهرباء - مياه - مواصلات - هاتف...».

وقد مرت السنوات الماضية بقساوتها على عموم السوريين، وعلى هؤلاء بشكل

المؤسسة العامة للإسكان تقوم بإجراء حسابات تكاليف مشاريعها وفقاً لمتغيرات الأسعار التضخمية لكنها لا تعترف بعوامل التضخم بما يخص حقوق المواطنين لديها!

العدوى المزعجة... قمل الرأس آفة تكتسح المدارس!

يمثل قمل الرأس كابوساً مزعجاً للطلاب وذويه على حد سواء، خاصة مع سهولة انتقال العدوى وسرعة انتشارها!



وبالأسف فإن ضعف الاهتمام وزيادة الإهمال من قبل بعض الإدارات والجهات المعنية، إضافة إلى اكتظاظ القاعات الصفية، ساعدت بزيادة انتشار الآفة وتفشيها مؤخراً، والمدارس عاجزة عن وضع حل للمشكلة في ظل واقع صحي وخدمي مترد، حيث أصبحت وكأنها عصابة على العلاج! والأكثر مدعاةً للأسف أن الطالب أو التلميذ المصاب بالآفة يتأثر نفسياً بشعوره بالخزي والعار أمام أقرانه ومدرسيه، بل وأسرته التي تضطر لعزله عن بقية أفرادها، وصولاً إلى الاكتئاب والامتناع عن الذهاب إلى المدرسة مجدداً، مع النتائج السلبية لذلك على دراسته وتحصيله العلمي!

واقع سيئ والتربية ما بين تحجيم المشكلة ونفيها!

فانعدام النظافة العامة في المدارس، وصولاً إلى اكتظاظ القاعات الدراسية، وليس انتهاءً بغياب التوعية والتثقيف الصحي، فمعالجة كل هذا من واجبات ومسؤوليات وزارة التربية بمختلف مؤسساتها، والتي اكتفت بوصف الأمر وكأنه طبيعي!

حيث أكدت مديرية الصحة المدرسية في وزارة التربية د. هتون الطواشي لموقع «أثر برس» بتاريخ 2024/2/12 «توجد حالات إصابة بالقمل بين الطلاب، يتم التعامل معها عن طريق إرسال مئققات صحيات إلى المدرسة التي توجد فيها الحالات...»، وكما أكدت أن «غياب الطالب المصاب غير ضروري، لأن تنظيف الشعر من القمل يحتاج إلى ثلاثة أيام فقط، وفي حال أنه تم إعطاء الدواء للطلاب يوم الخميس يتعالج خلال يومي الجمعة والسبت، ولا يحتاج إلى يوم ثالث، إلا إذا كان القمل منتشرًا في شعره بشكل كثيف».

وهنا نتساءل هل ثلاثة أيام تكفي؟ وماذا عن بيوض القمل، أو ما يعرف بالصئبان، والتي تحتاج إلى أسبوعين أو ثلاثة للتخلص منها، حسب آراء المختصين؟! وعلى فرض أنها تكفي فهل المواطن السوري يتمتع ببخوذة الكهرباء والمازوت لتسخين المياه وتوفير الدفء والاستحمام؟

فوجئت بانتشار القمل بين الطلاب بشكل كبير، ووصل الأمر إلى إغلاق شعبة صفية كاملة! كما بين مشرف طبي من عين ترما في ريف دمشق أن هناك حالات إصابة بالقمل في إحدى مدارس المنطقة، بحاجة إلى المساعدة الصحية للحد من انتشاره بين الطلاب.

وقد سبق لفاسيون بتاريخ 2023/10/8 أن رصدت الآفة بمادة تحت عنوان: «في ريف دمشق... القمل يغزو إحدى المدارس... والأهالي يكافحونه بما تيسر!» ومما ورد فيها: «عندما تحدثنا لأحد أطباء الصحة أكد بدوره أن الإصابة بالقمل تأتي بشكل رئيس من إهمال النظافة الشخصية، إلا أن الطالب النظيف من الممكن أن يلتقط العدوى من المدرسة برغم احتياطاته!

أما المشكلة الأخطر فهي أن هذه العدوى من الممكن بسهولة أن تنتقل إلى البيوت! فالشعبة الصفية التي يحتضن بها 75 طالباً، وبحال انتشار الآفة بينهم، فهذا يعني أن 75 أسرة باتت مهددة

ألف ليرة، أي إن الأسرة قد تتكبد مئات الآلاف من الليرات على عدة عبوات للعلاج! وبالنظر لطول فترة العلاج، ووجوب التنظيف المتكرر، ترتفع تكلفة علاج الطفل الواحد لتتجاوز راتب الموظف بأشواط، ما يعني أعباء إضافية تعجز العديد من الأسر عن تغطيتها، فتتجه إلى الحلول التقليدية كحلق الشعر، مع أثره النفسي السلبي على الطالب أيضاً، أو استخدام ما انتشر مؤخراً من مواد مركبة يدويًا يتم شراؤها من «البيزوريات» بسعر منخفض نسبياً، لكنها مجهولة المصدر وغير معتمدة من قبل وزارة الصحة، أو الأسوأ من ذلك وهو استخدام الكاز ذي المخاطر الصحية العديدة، كالحساسية والتسمم والالتهابات، غير الرائحة الواخزة طبعاً!

فالأفة التي يمكن اعتبارها عرضية وقابلة للعلاج في الظروف العادية «توفر المياه والكهرباء والمازوت والقدرة على تحمل التكلفة» هي غير عرضية وتصبح أكثر سرعة بالانتشار وعصية على العلاج بسبب الظروف غير العادية، بل والشاذة، بسبب ظلم وجور السياسات، والجرعات المتزايدة من الاستهتار واللامبالاة المقصودة، وهو ما يمثل العار الحقيقي!

مع العلم أن أحد أسباب انتشار وتفشي هذه الآفة يعود إلى قلة وغياب المياه بداية، وإلى ارتفاع أسعار المنظفات بكل أصنافها، بدءاً من مساحيق الغسيل وليس انتهاءً بالشامبو والصابون، والأهم أيضاً غياب مصادر الطاقة لتسخين المياه، فلا مازوت ولا كهرباء! العلاج عيب لا بد منه!

خلال حديثنا مع أحد الصيادلة حول أسعار مستحضرات علاج ومكافحة آفة القمل، أكد أن الأسعار متغيرة، وقد ارتفعت بنحو 3 أضعاف عن العام الماضي، كما ومن المتوقع أن ترتفع مرة أخرى خلال الفترة القادمة بسبب زيادة الطلب عليها مؤخراً!

حيث يشتري الأهالي من الصيدلية علبة «شامبو» خاصة بالقمل بثمن 18 ألف ليرة سورية، لا يتجاوز حجمها 250 مل، تكفي لأربعة استخدامات، إضافة إلى بخاخ مركز الفعالية بسعر 28 ألف ليرة يكفي لاستخدام واحد فقط، أي إن الطفل يحتاج بالحد الأدنى إلى أربع أو خمس عبوات، لتغدو تكلفتها 140 ألف ليرة، وهنا نتحدث عن الأنواع المحلية ذات الجودة والفعالية المتوسطة، فهناك الكثير من الأنواع الأخرى التي قد تصل تكلفتها إلى ما يقارب 70

تعرفة استجرار الكهرباء المنزلية ارتفعت بنسبة وسطية 338% دفعة واحدة!

أصدرت وزارة الكهرباء تسعيرة جديدة لقيمة الكيلوواط الساعي للأغراض المنزلية بتاريخ 2024/2/18 على أن يبدأ العمل بها اعتباراً من مطلع آذار.



تخفيض الدعم المستمرة، الجائرة والظالمة والمجحفة! فنسبة الزيادة على التعرفة بموجب النشرة الأخيرة كانت كبيرة جداً، بحيث تجاوزت 575% لشريحة الاستهلاك الثالثة، وبوسطي زيادة بلغت 338% دفعة واحدة! والجدول التالي يبين نسبة الزيادة على تعرفة الكهرباء للأغراض المنزلية بالمقارنة بين تعرفة شهر أيلول الماضي والتعرفة الجديدة بعد الزيادة الأخيرة عليها:

الشريحة ك. و. س	تعرفة 2023/9 ل.س	تعرفة 2024/2/18 ل.س	نسبة الزيادة
الأولى / حتى 600	2	10	400%
الثانية / حتى 1000	6	25	316%
الثالثة / حتى 1500	20	135	575%
الرابعة / حتى 2500	200	600	200%
الخامسة / فوق 2500	450	1350	200%

600 كيلو واط كانت بمبلغ 1200 ليرة، بينما أصبحت استناداً للتعرفة الجديدة بمبلغ 6000 ليرة! وبحال زيادة الاستجرار المنزلي وصولاً إلى 1000 كيلو واط، فإن قيمة الفاتورة تصبح بمبلغ 16000 = 10000 + 6000 ليرة! أما بحال الوصول بالاستهلاك المنزلي لكمية 1500 كيلو واط، فإن قيمة الفاتورة تصبح بمبلغ 67500 = 10000 + 6000 + 67500 ليرة!

فهل التعرفة الجديدة استناداً للمبالغ الكبيرة أعلاه تعتبر اجتماعية فعلاً؟ والأهم، هل ستتحسن إمكانات تقديم الخدمة بعد هذه الزيادة الكبيرة على أسعار الاستجرار المنزلي، بحيث تقل ساعات القطع وتزيد ساعات الوصل، أم أن الحال سيبقى على ما هو عليه من التقنين المجحف، بغاية تبرير الزيادات اللاحقة على أسعار الاستجرار، تخفيضاً للدعم وصولاً لإنهائه!

أم إن الغاية هي أن يسعد المواطنين، وخاصة الغالبية الفقيرة، بأن الكهرباء سيئة كيلا يتكبدوا المبالغ المرقومة أعلاه، والتي تعتبر فوق طاقتهم، وكي يشكروا الحكومة على التردّي الكهربائي وساعات الوصل المحدودة؟!

من الواضح، أن نسبة الزيادة الأكبر في التعرفة كانت على الشرائح الأولى والثانية والثالثة، وهي الأعم والأغلب على مستوى حجم الاستهلاك المنزلي، طبعاً بحال توفر الطاقة الكهربائية عبر الشبكة الرسمية! فقيمة فاتورة الاستهلاك لكمية استجرار

من الواضح، أن نسبة الزيادة الأكبر في التعرفة كانت على الشرائح الأولى والثانية والثالثة، وهي الأعم والأغلب على مستوى

أرقام تحكي مأساة: عينة من



أصدرت مجموعة البنك الدولي مؤخراً نتائج تقييمها العام لتقدير بعض الأضرار في سورية نتيجة الحرب، وقدمت عرضاً عاماً لبياناتها التي تغطي الأضرار التي لحقت بقطاعات محددة تمكنت من دراستها حتى نهاية العام 2022، وانعكاس هذه الأضرار على وضع البنية التحتية المادية والسكان ووضع الخدمات في الأماكن التي شملها التقييم.

■ قاسيون

والسكن»، والقطاعات المشتركة «تشمل المؤسسات العامة، والبيئة».

أما المدن التي شمل التقييم بعض الأضرار فيها، فهي: عفرين، حلب، درعا، داريا، دير الزور، الحسكة، حمص، إدلب، منبج، تدمر، الرقة، الرستن، تل أبيب، الزبداني.

وقبل عامين، أي في بداية العام 2022، قُدر إجمالي حجم الأضرار في المدن والقطاعات التي شملها التقييم «وفقاً للقطاعات المذكورة في الفقرة السابقة فقط، ولا تمثل الخسائر النهائية للحرب»، بمبلغ يتراوح من 8,7 مليار دولار، إلى 11,4 مليار دولار في القطاعات التي تمت دراستها فقط. واعتمدت هذه التقديرات على التكاليف المتباينة لاستبدال الوحدات المتضررة «لتحاكي تكاليف الاستبدال التي كانت معتمدة قبل انفجار الأزمة في 2011».

ومن إجمالي الأضرار المقدرة، كان 68% من الضرر، أو ما تتراوح قيمته من 5,8 إلى 7,8 مليار دولار في قطاعات البنية التحتية المادية، و30% أو ما تتراوح قيمته من 2,7 إلى 3,3 مليار دولار في القطاعات الاجتماعية، و2% أو ما تتراوح من 175 إلى 278 مليون دولار في القطاعات المشتركة.

وفي قطاعات البنية التحتية المادية، كانت سلاسل القيمة الغذائية الزراعية هي القطاع الفرعي الأكثر تضرراً «حيث تكبد القطاع الزراعي ما نسبته

أدت الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية المادية وتدهور الخدمات العامة والمخاطر المتزايدة الناجمة عن الصراع إلى فرار ملايين السوريين من البلاد، مما أدى إلى انخفاض عدد السكان بنسبة 18% تقريباً ليصل عددهم إلى 17,5 مليوناً وفقاً لنشرة «التوقعات السكانية في العالم 2019» الصادرة عن شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. ناهيك عن نزوح ما لا يقل عن 6,7 مليون شخص داخل البلاد «حتى عام 2021».

وبحلول شهر أيلول 2021، كانت الأزمة قد أودت بحياة أكثر من 350,200 شخص «وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة»، كما يحتاج نحو 13,4 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية، بمن فيهم 5,9 مليون شخص بحاجة شديدة للمساعدة.

الأضرار القطاعية ودمار البنى التحتية

قسّم التقييم المذكور القطاعات المدروسة على الشكل التالي: البنية التحتية المادية «تشمل الكهرباء، والنقل، والزراعة، والخدمات البلدية، والتراث الثقافي، وخدمات المياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية»، والقطاعات الاجتماعية «تشمل التعليم، والصحة،

50% أو ما يعادل 3,4 مليار دولار من إجمالي الأضرار التي لحقت بقطاع البنية التحتية المادية» وخصوصاً في أنظمة الري. وتبع ذلك قطاع النقل الذي تكبد نحو 22% من إجمالي الضرر «2,1 إلى 1,7 مليار دولار»، ثم الكهرباء «ما نسبته 18% من إجمالي الأضرار أو ما يتراوح بين 800 مليون إلى 1,6 مليار دولار».

أضرار «القطاع الاجتماعي»: السكن والتعليم والصحة

تعرض قطاع الإسكان إلى أكبر قدر من الضرر «86% من إجمالي أضرار القطاع الاجتماعي، أو ما يتراوح من 2,3 إلى 2,8 مليار دولار»، يليه قطاع الصحة «13% من إجمالي أضرار القطاع الاجتماعي، أو ما يتراوح من 346 مليون دولار إلى 423 مليون دولار». أما بالنسبة للتعليم «1% من إجمالي أضرار القطاع الاجتماعي» فقد تعرض إلى ما يتراوح بين 25 إلى 38 مليون دولار.

تقديرات الأضرار الأكبر حسب المدن السورية

يكشف تحليل حجم الأضرار في المدن أن مدينة حلب تعرضت للخطر الأكبر من الضرر، تليها مدن إدلب وحمص والرقة. وتركز الضرر الأكبر من الضرر المقدر المرتفع في حلب في قطاعات الكهرباء والصحة والنقل. أما مدينة إدلب، فقد تركز الضرر فيها في قطاعات الكهرباء والإسكان. وفي مدينة حمص، تكبد قطاع الإسكان والصحة القدر الأكبر من حجم الضرر. وأخيراً في الرقة، كانت قطاعات الإسكان والمياه والصرف الصحي هي القطاعات الأكثر تضرراً.

أضرار قطاع النقل: 1,45 مليار دولار وسطياً

تتراوح التقديرات الإجمالية للأضرار التي لحقت بقطاع النقل من 1,2 إلى 1,7 مليار دولار. فقد تعرض ما يقارب 11% من إجمالي طول الطرق الدولية السريعة والطرق السريعة الداخلية والشوارع الرئيسية والفرعية والجسور في 14 محافظة لأضرار بليغة. وقد حدث 85% من مجمل الأضرار في الطرق الرئيسية والفرعية.

ولوحظ أن ما نسبته 65% من إجمالي الأضرار التي لحقت بالطرق والشوارع الرئيسية والجسور في البلاد كان في ثلاث مدن هي «الرقة، وإدلب، وحمص»، وقد استحوذت الرقة وحدها على 42% من إجمالي الأضرار التي لحقت بالطرق والجسور في المدن التي شملها التقييم.

الأضرار في قطاع الكهرباء: 1,2 مليار دولار وسطياً

تكبد قطاع الكهرباء أضراراً تراوحت قيمتها بين 804,2 و1,621 مليون دولار في 14 مدينة تمت دراستها. وكانت أغلب الأضرار في حلب وإدلب، حيث تضررت البنية التحتية للكهرباء في حلب بنسبة 28%، في حين بلغت نسبة الضرر في إدلب نحو 60%. ونحو 6% من المرافق دمرت بالكامل.

إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي تقدر قيمة الأضرار التي لحقت بشبكات المياه والبنية التحتية للصرف الصحي في 14 مدينة من 124 إلى 379 مليون دولار. وتضررت البنية التحتية المادية الرئيسية لقطاع المياه خلال الصراع، إذ تضرر نحو 17% من الأصول، كانت في الغالب آباراً وأبراجاً وخزانات مياه، ولا سيما في حلب وإدلب.

ورغم أن معظم البنية التحتية المتبقية لم تتضرر، إلا أن القدرة التشغيلية

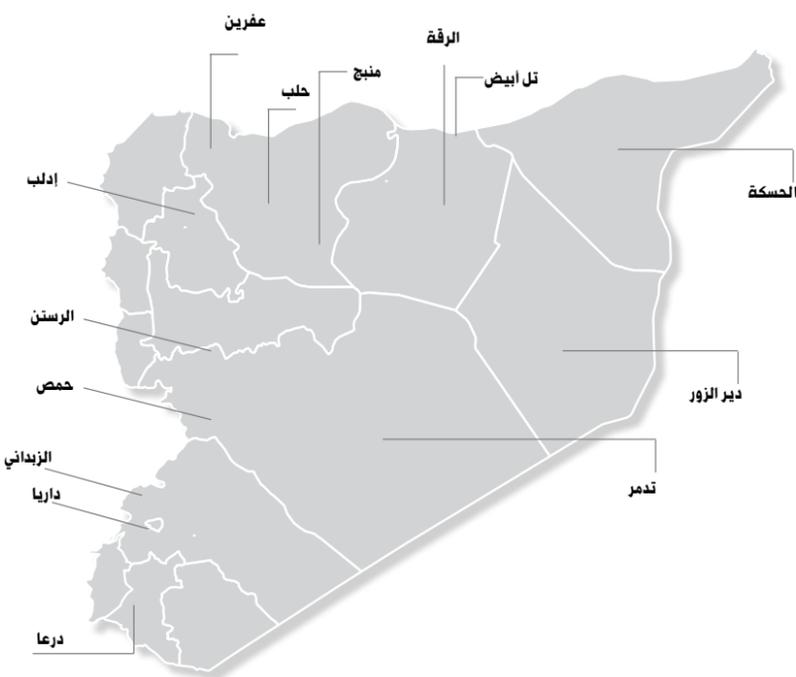
بحلول شهر
أيلول 2021 كانت
الأزمة قد أودت
بحياة أكثر من
350,200 شخص
وفقاً لتقديرات
الأمم المتحدة

بعض خسائر الحرب في سورية



المدن السورية التي شملها تقييم مجموعة

البنك الدولي لتقدير الأضرار



تعرض 2% منها إلى دمار كامل، في حين تعرض 8% إلى أضرار جزئية. وكانت مدن منبج وتدمر والرققة هي المدن الأكثر تضرراً في هذا الصدد، وعلى نحو أكثر تفصيلاً، تعرضت 3 من أصل 9 منشآت في الرقة إلى تدمير كامل، في حين تعرضت واحدة من أصل 3 منشآت في منبج وواحدة من أصل 3 منشآت في تدمر إلى أضرار جزئية. أما المدن الأخرى التي تعرضت فيها المؤسسات العامة إلى أضرار كبيرة فهي: الزبداني (25% من المرافق التي تم تقييمها)، ادلب (13%)، دير الزور (4%)، درعا (13%)، حلب (13%)، درعا (4%)،

المدمرّة بالكامل (15%)».

أضرار المؤسسات العامة: منبج وتدمر والرققة

تتراوح قيمة الأضرار المقدرة التي تكبدتها المؤسسات العامة من 7 إلى 8,5 ملايين دولار في 14 مدينة مُدرجة في التقييم. فقد تضررت نحو 10% (13 من أصل 127) من المرافق التي تم تقييمها «مكاتب البريد، والمحاكم، والمباني الإدارية، والمرافق الإدارية على صعيد المحافظات، ومراكز الشرطة، وما إلى ذلك»، في الـ 14 مدينة التي شملها التقييم جراء الحرب، حيث

8% من المرافق الصحية مدمرة بالكامل

يتراوح إجمالي الأضرار المقدرة التي تكبدها قطاع الصحة في 14 مدينة شملها التقييم من 345 إلى 422 مليون دولار. وتعرضت نحو 28% من المرافق الصحية إلى أضرار جزئية، في حين يقدر أن 8% من المرافق الصحية قد تدمرت بشكل كامل.

وتعرضت مدينة تدمر لأكبر قدر من الضرر، حيث تم الإبلاغ عن تضرر 3 من أصل 4 مرافق صحية، بينما خسرت داريا معظم مرافقها الصحية، حيث تعطلت 7 من أصل 8 مرافق.

ومن حيث نسبة الضرر، كانت دير الزور ثاني أكثر المدن تضرراً، حيث تعرضت 32 منشأة من أصل 43 لأضرار جزئية، أو تدمرت بشكل كامل. بينما كانت تدمر هي الأكبر من ناحية المرافق التي تعرضت لتدمير كلي. وفي المدن الـ 14 التي شملها التقييم، لا يزال يعمل 62% فقط من المرافق الصحية.

حلب الأعلى

من حيث دمار المرافق التعليمية

تتراوح قيمة إجمالي الأضرار المقدرة التي تكبدها قطاع التعليم في المدن التي شملها التقييم من 25,3 إلى 37,9 مليون دولار، وتعرضت نحو 13% من المرافق التعليمية إلى أضرار جزئية، في حين يقدر أن 5% من المرافق قد تدمرت بالكامل.

وتكبدت تدمر القدر الأكبر من الضرر، إذ تبين من خلال التقييم أن ما نسبته 87% من المرافق التعليمية في المدينة قد تضررت وأنها لا تعمل. وكانت الرقة ثاني أكثر المدن تضرراً، حيث تضررت 57% من المرافق بشكل جزئي أو تدمرت بشكل كامل. في حين كانت حلب هي الأعلى من حيث نسبة المرافق التعليمية

لنحو 51% منها تراجع، بما في ذلك 11% لا تعمل كلياً. وهي مشكلة كبيرة بالنسبة للمدن الأكثر تضرراً. وانتشر بنتيجة ذلك البلاء من مقدمي الخدمات الذين يقومون بتوفير المياه المنقولة بالصهاريج، وبتكاليف عالية، ودون أي ضوابط بشأن مصدر المياه ونوعيتها.

سلاسل القيمة الزراعية الغذائية

أسفرت سنوات الحرب عن أضرار تقدر قيمتها بنحو 3,4 مليار دولار في الصوامع والبنية التحتية والأصول الزراعية، بما في ذلك شبكات الري وأسواق الجملة في المناطق التي شملها التقييم.

وبالإضافة إلى هذه الأضرار، أدى نقص إمدادات المياه المستخدمة في الري، وقلة مدخلات الإنتاج، والقيود الأمنية، والتقلبات المناخية إلى خسائر في الإنتاج الزراعي من المحاصيل السنوية والدائمة، والثروة الحيوانية، وتربية الأحياء المائية، في ظل تراجع مستمر في الدعم الحكومي المقدم للقطاع الزراعي وللدعم الاجتماعي عموماً.

30 ألف بناء مدمر في المناطق المدرسية

تشير التقديرات إلى أن الحرب قد أثرت على ما يصل إلى 210 آلاف وحدة سكنية من المناطق المشمولة بالتقييم، حيث تعرضت نحو 30 ألف وحدة منها إلى تدمير كامل، في حين عانت 180 ألف وحدة من أضرار دون أن تتدمر بالكامل.

وخسرت مدينة حلب، وحدها، نحو 135 ألف وحدة سكنية بسبب الحرب، أي ما يعادل نحو 21% من المنازل الموجودة في المدينة، وما يعادل 70% من المساكن المتضررة في 14 مدينة مدرّسة.

خسرت مدينة حلب وحدها نحو 135 ألف وحدة سكنية بسبب الحرب أي ما يعادل نحو 21% من المنازل الموجودة في المدينة

لماذا يعلن الغرب أن ألمانيا «فقدت مكانتها كقوة صناعية عظمى»؟



قالت بلومبرج، إحدى وكالات الأنباء الأمريكية الرائدة، إن أسس النظام الصناعي الألماني «تتساقط مثل قطع الدومينو» وإن ألمانيا «تعيش أيامها الأخيرة كقوة صناعية عظمى»، وأن الولايات المتحدة تبعد عن أوروبا وتسعى للتنافس مع حلفائها عبر الأطلسي. وبحسب الصحفيين، فإن الضربة القاضية لعدد من المنتجين في الصناعة الثقيلة في ألمانيا كانت وقف إمدادات «كميات ضخمة من الغاز الطبيعي الروسي الرخيص». ووفقاً للخبراء، فإن المسؤولية عن الوضع الحالي في ألمانيا تقع على عاتق سلطات البلاد، التي كانت لسنوات عديدة لا تتصرف لصالح مواطنيها، ولكن لمصلحة الولايات المتحدة.

ووفقاً لبلومبرج، فإن النتيجة المباشرة لخسارة ألمانيا للوقود الأزرق من الاتحاد الروسي كان لها تأثير سلبي على الصناعة الكيميائية، التي أصبحت الآن واحدة من أكثر القطاعات المتضررة بعد رفض ألمانيا لموارد الطاقة الروسية.

«وفقاً لدراسة استقصائية حديثة أجراها اتحاد الصناعات الكيميائية VCI في مواجهة عدم اليقين بشأن الانتقال إلى الهيدروجين النظيف، تعززت واحدة تقريباً من كل عشر شركات وقف عمليات الإنتاج بشكل دائم»، حسبما ذكرت بلومبرج.

وفي وقت سابق، اعترف نائب المستشار الألمانية روبرت هابيك، أمام البرلمان، بأن الاقتصاد الألماني فقد ميزته التنافسية بسبب رفض الغاز الروسي. ووفقاً له، فإن ألمانيا «في وضع صعب للغاية حقاً» لأنه، على عكس البلدان الأخرى، كانت إمداداتها من الطاقة مبنية إلى حد كبير على إمدادات الوقود الأزرق من روسيا، الأمر الذي كان «مربحاً للغاية» بالنسبة لألمانيا.

عواقب الأزمة في ألمانيا

لنتذكر أنه وفقاً للبنك الدولي، غادرت ألمانيا في عام 2022 أكبر خمسة اقتصادات في العالم وفقدت مكانتها كقائدة في أوروبا من حيث تعادل القوة الشرائية، مما أفسح المجال لروسيا.

في نوفمبر 2023، أفاد مكتب الإحصاء الفيدرالي الألماني أن الإنتاج الصناعي في ألمانيا انخفض بنسبة 4,8% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022 ودخل اقتصاد البلاد في حالة ركود - بحلول ذلك الوقت خفضت

ووفقاً لبلومبرج، فإن النتيجة المباشرة لخسارة ألمانيا للوقود الأزرق من الاتحاد الروسي كان لها تأثير سلبي على الصناعة الكيميائية، التي أصبحت الآن واحدة من أكثر القطاعات المتضررة بعد رفض ألمانيا لموارد الطاقة الروسية.

«وفقاً لدراسة استقصائية حديثة أجراها اتحاد الصناعات الكيميائية VCI في مواجهة عدم اليقين بشأن الانتقال إلى الهيدروجين النظيف، تعززت واحدة تقريباً من كل عشر شركات وقف عمليات الإنتاج بشكل دائم»، حسبما ذكرت بلومبرج.

وفي وقت سابق، اعترف نائب المستشار الألمانية روبرت هابيك، أمام البرلمان، بأن الاقتصاد الألماني فقد ميزته التنافسية بسبب رفض الغاز الروسي. ووفقاً له، فإن ألمانيا «في وضع صعب للغاية حقاً» لأنه، على عكس البلدان الأخرى، كانت إمداداتها من الطاقة مبنية إلى حد كبير على إمدادات الوقود الأزرق من روسيا، الأمر الذي كان «مربحاً للغاية» بالنسبة لألمانيا.

بسبب فرض العقوبات المناهضة لروسيا، مما أدى إلى تراجع حياة سكانها وتقليل الدخل وتقليل القدرة التنافسية للصناعة الألمانية. وفي الوقت نفسه، بحسب رأيها، فإن القيود التي فرضتها برلين لا تضر موسكو، لأن الاتحاد الروسي يعمل على تنويع إمدادات الطاقة في السوق.

الشركات الألمانية حجم الإنتاج للشهر السادس على التوالي.

وكما أشارت عضوة البوندستاغ، سارة فاغنكنخت، في مقابلة مع صحيفة فرانكفورتر أجمينه تسابتونج، فإن السلطات الألمانية هي التي دفعت تكاليف الطاقة في البلاد إلى الارتفاع بشكل كبير

بريطانيا رسمياً... في حالة ركود

تقوم السلطات بطمأنئة رعايا تشارلز الثالث، الذين انخفض مستوى معيشتهم بشكل حاد في الأشهر الأخيرة.



سيرجي مانوكوف

تبين أن يوم الخميس 15 شباط كان يوماً «مثمراً» لقائمة الدول التي دخلت الركود، حيث تم تجديد القائمة عبر إضافة بلدين إليها في يوم واحد، بعد صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع، تم الإعلان عن الوصول إلى الركود في طوكيو. وبالمناصفة، فإن هذا الحدث، بطبيعة الحال، لم يتزامن مع خسارة اليابان لمكانتها باعتبارها الاقتصاد الثالث على هذا الكوكب.

وبعد ذلك بقليل «بسبب فارق التوقيت»، أفادت وكالات الأنباء بحدوث ركود في النصف الثاني من العام الماضي في المملكة المتحدة أيضاً. إن الركود في المملكة ضعيف، لكن مع ذلك حصلت المعارضة على الحق الرسمي في اتهام رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك بعدم الوفاء بالوعد الذي قطعه خلال الحملة الانتخابية لتعزيز اقتصاد المملكة المتحدة.

انكمش الناتج المحلي الإجمالي في

البريطاني هي أزمة تكاليف المعيشة الشديدة والارتفاع السريع في أسعار الفائدة. وبطبيعة الحال، أدى الانخفاض الحاد في مستوى معيشة البريطانيين إلى خروجهم إلى الشوارع. ويعود الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في ديسمبر إلى حد كبير إلى إضرابات عمال السكك الحديدية والأطباء، فضلاً عن انخفاض مبيعات التجزئة.

الكفاءة والمضلة لاقتصاد المملكة قبل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في النصف الثاني من العام. وحتى الآن لا يقيم علماء السياسة فرص المحافظين في الاحتفاظ بالسلطة بدرجة عالية للغاية. ولا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك، لأن أحدث استطلاعات الرأي تشير إلى تقدم حزب العمال بنحو 20%.

أكبر المشاكل التي يواجهها الاقتصاد

الإجمالي في الربع الرابع، انخفض الجنيه الإسترليني بنسبة 0,1% مقابل الدولار «يتم تداول الجنيه الآن عند 1:2548 دولار». وبالمناصفة، تراجعت العملة البريطانية للجلسة الثالثة على التوالي. وبطبيعة الحال، ستكون المعارضة سعيدة باستغلال الأخبار الاقتصادية غير المواتية، والتي من المرجح أن تتهم الحكومة والمحافظين بالإدارة غير

إصرار ممنهج على استمرار الأزمة...



ما الذي يمكن أن يفكر فيه مواطنٌ همُّه إيجاد مقعد شاغر في سرفيس؟

فاطمة عمرانجي

تتوسط خديجة راكبين في الكرسي العكسي من سرفيس السيدة زينب-دمشق، يبدو الغضب بادياً على وجهها فيما تعدّ مبلغ أربعة آلاف ليرة...

«الله لا يشبعكون، الأجرة ألفين»، تتمتم بصوت منخفض خشية أن يطردها السائق بجملته «مو عاجبك نزلي» فتخسر بذلك مقعدها الذي حصلت عليه بشقّ الأنف!

أما السائق فلم يتمالك نفسه وظلّ يردد باستمرار: «مفكرين نحنا عم نسرقيم؟ روجو شوفو الحرامية الكبار اللي وصلونا كلنا لهون! أصلاً يلي بدو يموت من الجوع يشتغل شوفير سرفيس بهالبلد!»

الجدال نفسه يتكرر كل لحظة، وفي كل مكان على امتداد الجغرافيا السورية، مع تقاذف للمسؤوليات حول واقع أزمة وسائل المواصلات العامة في سورية!

أزمة مزمنة دون حلول!

أزمة المواصلات ليست مستجدة كما يحلو لبعض الرسميين تصويرها، وكأنها وليدة سني الحرب والأزمة والعقوبات والحصار وبسببها، بل هي قديمة ومستمرة ومزمنة منذ عقود، ونستشهد على ذلك بما ورد في صحيفة الثورة الرسمية بتاريخ 2007/12/5 حول أزمة المواصلات في دمشق وريفها: «كل مواطن يريد أن يستعمل وسائل النقل الحالية عليه أن يسال نفسه يومياً ثلاثة أسئلة قبل أن يبداً نهاره: كيف سيذهب، وكم من الوقت سينتظر ليجد سرفيساً، ومتى سيصل إلى عمله؟! فهل أصبح الحصول على وسيلة نقل حضارية تُقلّ المواطن من وإلى عمله معجزةً في هذا العصر؟! إلى متى سيبقى المواطن يعاني ويتحمل نتائج فشل أساليب ووسائل باتت قديمة؟!... الدكتور يعرب

بدر وزير النقل يعبر عن خجله من الباصات الموجودة حالياً ومن وضعها، حيث قال إنها لا تلي الطموحات وأن الاختناقات المرورية بدمشق لن تجد حلاً إلا بالنقل الجماعي المنظم، أما بعض المسؤولين فقد شجّعوا المواطنين على استعمال الدرجات الهوائية كحلّ لأزمة النقل والتلوث معاً على مبدأ المثل القائل: في الحركة بركة...!

وتتوالى الأيام والشهور والسنين، الرقابة غائبة، والصحافة لا تزال تتساعل، وأزمة النقل تتناسب طردياً مع إصرار الحكومة المتعمد والممنهج على استمرارها!

فها هي صحيفة الثورة الرسمية تنشر تقريراً بتاريخ 2023/11/5 حول أزمة المواصلات في دمشق وريفها تقول فيه: «معاناة وحالة من

القهر يشعرها سكان دمشق وريفها نتيجة الانتظار الطويل في الطرقات لأجل أن يصلوا إلى أعمالهم وجامعاتهم ومدارسهم أو العودة إلى منازلهم... ينتظر العمال والموظفون والطالب أكثر من ساعة ليحطوا بمكان في

وسيلة نقل، وأمام هذه المسلسل اليومي لا نجد أي حلول تذكر من قبل المعنيين... محافظة ريف دمشق تقول إن هناك أكثر من 200 سرفيس مسجل لديهم، إضافة لـ 16 سرفيساً آخر مفرزاً من خطوط المناطق التي توقفت عن العمل! وهناك 20 باصاً من شركات النقل الداخلي و10 باصات من شركة النقل الأوائل... إذا نحن أمام قضية كبيرة من الفساد ألا وهي أين تذهب وسائل النقل هذه ولماذا تغيب عن العمل وخاصة في وقت

الزروة! وأين هذا الكم الكبير من باصات النقل الداخلي إذ ينتظر المواطن ساعات ليحظى بباص نقل كبير يطل من بعيد؟! فما الذي يمكن أن يشغل فكر مواطن كل همه أن يجد مقعداً شاغراً في سرفيس؟! شعبة مضيئة بواقع مظلم!



في توجيه اصابع الاتهام نحو السائقين تنامي الحكومة بنفسها عن المسؤولية وتتصل من واجباتها بإيجاد الحلول وتأمين وسيلة نقل تحفظ للمواطن ما بقي من كرامته!

يعاني قاطنو بلدة السيدة زينب بريف دمشق من أزمة نقل غير مسبوقة، بالمقابل فإن شركة النقل الداخلي بدمشق تقول إنها خصصت مؤخراً 30 باصاً لدمشق وريفها، ووزعت الباصات على الخطوط المناسبة الأكثر ازدحاماً بما يسهم بالتخفيف من أزمة النقل علماً أن الحاجة الفعلية للحد من الأزمة أكبر!

وبالرغم من ذلك الواقع البائس لا يكفل البعض عن القيام بمبادرات فردية لإصلاح ما يمكن إصلاحه، أو على الأقل تلقي الواقع السيئ بأقل قدر من الخسائر، فعلى امتداد الطريق

السيدة زينب إلى المنطقة الصناعية في دمشق، لا يكفّ السائق أبو عباس عن ترديد عبارات «المكان بيوسع من الحبايب ألفه، اطلع مشان ما تضل واقف بالشارع، أهلا وسهلاً يا عيونتي»، وذلك في كل مرة يقف فيها بمحاذاة الشارع ليلتقط المارة بباص «السكانيا» الذي يقوده.

فالسائق أبو عباس، الذي يدرك حجم المشكلة وتفصيلها ومسبباتها يحاول أن يعالجها بحمل أكبر عدد ممكن من الركاب في رحلته، ضمن الالتزام المعقول بالتسعيرة الراجعة في خطه، والأهم من ذلك أن يبتسم بوجه

الركاب الذين- للمرة الأولى في حياتهم- لا يتذمرون من ازدحام وسائل النقل العامة، بل يقابلون السائق بابتسامة أكبر!

لكن ماذا ستشير شمعة في عالم غارق بالظلام؟! اصابع الاتهام بالاتجاه نفسه دائماً!

لطالما نسبت الجهات المعنية مسؤولية أزمة النقل «للسائقين الجشعين الذين لا يتوانون عن رفع الأسعار بحجج واهية»، ولا يخلو أي تصريح رسمي في هذا الشأن من إظهار طمع السائقين وتعمدهم السرقة!

في تصريح سابق له، قال عضو قطاع الخدمات والتنسيق بمحافظة ريف دمشق

صفوان ضاهر بتاريخ 2023/9/26 إن «أصحاب السرفيس يلجؤون لذرائع عدة، وحجة البعض إما عدم توفر المازوت فيضطرون لتأمينه وشراؤه بشكل حر، الأمر الذي يقاوم الأزمة، أو أن التسعيرة المعلن عنها لا تتوافق مع المردود الذي يبتغونه، ولا مع أسعار الإصلاحات التي تتعرض لها مركباتهم، وأيضاً يرفعون الأسعار بحجة المسافات الطويلة».

تصر الحكومة على تحميل سائقي السرفيس كامل المسؤولية عن أزمة المواصلات، لكن للسائقين رأي آخر!

يقول أحمد الذي يعمل سائقاً على خط مهاجرين صناعة: «إذا التزمت بالتسعيرة الرسمية بموت من الجوع، بطلع يومياً 120 ألف ليرة، وبين حق مازوت ونسبة صاحب

السرفيس يبقى إلي 40 ألف، هاد مبلغ ما يكفي حق وجبة واحدة، يعني الحكومة عم تقلي خود زيادة من الركاب لتعيش أنت وعيلتك، لأن مستحيل مدخولي اليومي

يكفيني حق أكل، بدهم يانا نسرق لتعيش!» ففي توجيه اصابع الاتهام نحو السائقين، تنامي الحكومة بنفسها عن المسؤولية، وتتصل من واجباتها بإيجاد الحلول وتأمين وسيلة نقل

تحفظ للمواطن ما بقي من كرامته، وتكرس سياستها في إشغاله وإلهائه بهوموم المعيشية من جهة، ومن جهة أخرى تحرف وجهة نظر الرأي العام عن سياساتها الفاشلة لسنوات طويلة، وبدلاً عن ذلك تحاسب وتلوم ضحايا هذه السياسات!

فقد ساهمت السياسات الحكومية الفاشلة المترامية، بالإضافة إلى مفرزات الحرب والأزمة والوضع الاقتصادي المعيشي المتدني، في وصول منظومة النقل الداخلي إلى مستوى غير قابل للإصلاح اليوم إلا بتغيير جذري على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كغيرها من الأزمات المزمنة!

الاتصالات السرية بين الصهيونية والنازية (4)

الثمرة الحامضة

البوصلة في عصر

«الرئين الأجوف المتعطر»

تخطى نتائج حرب غزة، التأثيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية المباشرة. فأمام الصمود البطولي للشعب الفلسطيني المقاوم في وجه الإبادة الصهيونية المتواصلة، وانكشاف الأكاذيب المزمنة لـ«إسرائيل» وداعميها الأمريكيين والغربيين، يبرز بشكل سافر وغير مسبوق الإفلاس الأخلاقي فحسب للمدافعين عن الكيان، بل وإفلاسهم العلمي المنهجي أيضاً.

ورغم الجانب المؤلم الناجم عن جرائم الاحتلال الوحشية، لكن وضوح التناقض أعطى زخماً جديداً للتصويب العلمي لمنهج التفكير والمنطق المهيمن، سواء عند الباحثين في القضايا التاريخية والسياسية والاجتماعية أو لدى عامة الناس. فتراكم الهزات في الوعي العام والشعبي العالمي اليوم يقترب من انقلاب نوعي جديد، ينهزم ويفلس فيه منهج التفكير الميتافيزيقي بينما ينتصر منهج التفكير العلمي المادي الديالكتيكي والتاريخي.

على سبيل المثال، أخذ ينسحب هذا التحول على طرق المحاججة في النقاشات العامة والخاصة. ولعلّ كثيرين لاحظوا كيف أن عدداً من الأفكار التي كانت تلقى صعوبة في إقناع الناس بها قبل 7 أكتوبر 2023 بدأت تصل بطريقة أسهل بعده، فالتجربة/ الممارسة معيار الحقيقة. وأخذ جزء من الناس الذين كانوا مخدوعين أو مبهوتين بما يتشقق به الخطاب الليبرالي السائد، بما في ذلك مجالات الفكر والعلم، يعيدون النظر ويفقدون الثقة التي كانت عمياء إلى حد كبير بالصورة التي ترسم وتُصنر لهم عن «الحضارة» و«احترام حقوق

الإنسان» و«الديمقراطية» و«الحرية» بالمعنى الليبرالي الغربي لكل هذه السرديات. ويبدو أننا نعيش لحظة تاريخية تتسم بحالة معاكسة لما وصفه العالم والفكر السوفييتي سبرجي قره مورزا بهيمنة «أساطير الغرب السوداء» إبان البريستروكا والفترة التالية لانهايار الاتحاد السوفييتي. فيمكن لأغلبية الناس اليوم أن يروا بأب العين أساطير الغرب السوداء بقبحها وعريها، ويروا بؤس المدافعين عنها وتشجهم وتراجع هيمنتهم؛ وعلى المنابر الإعلامية يبرز هذا الإفلاس بشكل انفجالات جنونية لماكينات الدعاية الغربية والصهيونية كلما جرت مواجهتها بمنطق واثق هادئ يعتمد بالتحديد على المنهج العلمي المادي التاريخي في التحليل والمحاكاة والإقناع، الذي لا يمكن إلا أن يضع يده على السبب الجوهري للمشكلة ألا وهو الاحتلال والظاهرة الاستعمارية والإمبريالية كمبرز للراسمالية المتعفنة، ضد منهج الخضم المفلس والمهزوم، الذي يلجأ إلى تجاهل التاريخ ومحاولة طمسه وإنكار الحقائق الموضوعية، والادعاء الليبرالي بأن هذه هي «الحرية».

وهذا يذكرنا بما كتبه إنجلس في «ضد دوهرنغ»: «تفهم حرية العلم على أنها حق الإنسان في أن يكتب عن أي شيء لم يدرسه، وأن يقدم كتاباته هذه على أنها المنهج العلمي الدقيق الوحيد. ويعتبر السيد دوهرنغ أحد الأمثلة المميزة جداً لذلك العلم الزائف المتشقق [...] ويغطي كل شيء بكلام فارغ، بضجيج الرئين الأجوف المتعطر، رئين أجوف متعطر في الشعر والفلسفة والسياسة والاقتصاد السياسي والتاريخ، رئين أجوف متعطر في قاعات العلم ومن فوق المنابر، رئين أجوف متعطر في كل مكان، رئين أجوف متعطر يدعي التفوق والتفكير



لم يقتصر التعاون بين الصهاينة والنازيين على المجالات السياسية والاقتصادية والأيدولوجية - وقد تناولتها الأجزاء السابقة من هذه السلسلة - بل وشمل التنسيق الاستخباري الأمني فيما بينهما ومع الاستخبارات البريطانية والفرنسية، لتنسيق هجرة اليهود من ألمانيا إلى فلسطين من أجل احتلالها.

■ كلاوس بولكين

تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

بذل القيادي بعصابة «هاغانا» الصهيونية، فايفل فولكس، جهوداً حثيثة لتطوير التعاون بين الصهاينة والنازيين، فوجه دعوة إلى أدولف أيخمان، قائد جهاز القمع النازي SS، لاستضافته في زيارة إلى فلسطين، وتنسيق الجهود معه لإجبار يهود ألمانيا على الهجرة إلى فلسطين حصراً وليس إلى أي بلد آخر، الأمر الذي قام «الغستابو» بوضعه قيد التنفيذ بالفعل.

خط «ساخن» مباشر

أقام الصهاينة باكراً خطاً للاتصال المباشر مع جهاز القمع النازي. وقبل العام 1933 كان لدى المسؤول الصهيوني ليو بلاوت صلة مع البوليس السياسي النازي ومع المستشار الحكومي الرسمي فيه، رودولف ديلز، صديق بلاوت منذ الطفولة. وعندما عين ديلز لأول مرة رئيساً للبوليس السري النازي عام 1933 احتفظ بعلاقته مع بلاوت، حتى أن هذا الأخير كان يملك رقم الهاتف السري لديلز ويستطيع الاتصال به بأي وقت. وتفاصيل هذه الاتصالات من المواد السرية في أرشيفات «باد فاشيم» في القدس، ولكن يفترض أنها رُتبت للقاء أجري في 26 آذار 1933 بين رئيس وزراء بروسيا هرمان غورينغ، الذي حكم لاحقاً بالإعدام في محكمة نورنبرغ الدولية كمجرم حرب، وبين قادة صهاينة.

رحلات نازية إلى فلسطين

بعد استحواد النازيين على السلطة، ظهرت ورقة بعنوان «الهجوم» Der Angriff، وحملت تقريراً صور الاحتلال الصهيوني لفلسطين بكلمات «إيجابية»، وبعنوان «رحلات سفر نازية إلى فلسطين». وحمل كاتب الورقة والتقرير اسماً

مستعاراً هو «ليم»، لإخفاء هويته الحقيقية، وهو ليوبولد فون ميلدنشتاين، قائد قوات العاصفة SS. ولم تكن صدفة أنه كتب سلسلة مقالات مناصرة للصهيونية، لأنه ترأس شخصياً منذ العام 1934 الفرع 112 بالشعبة الثانية في المكتب الثاني لأحد أجهزة الأمن الفاشية سمي «مكتب الشؤون اليهودية». وبحسب مارتيني، مراسل الصحيفة الألمانية العامة في القدس: «كان ميلدنشتاين يتلقى النصح بشكل دقيق من مسؤولين صهاينة» خلال رحلته في فلسطين. وكانت شعبة ميلدنشتاين مسؤولة عن السياسة النازية اليهودية حتى العام 1938، والتي تمت صياغتها أيضاً في صحيفة «الفيالق السود» لسان حال قوات العاصفة SS، بالكلمات التالية: «لن يطول كثيراً الوقت قبل أن تشهد فلسطين استقبال أبناءها الذين فقدتهم منذ ألف سنة، فلنصحبهم إذاً أطيب أمنياتنا والغوايا الحسنة لدولتنا».

زيارات صهيونية لبرلين

في مذكرة نادرة و«سرية من أجل القيادة» النازية، مؤرخة في 17 حزيران 1937، ترد معلومات عن زيارة المبعوث الصهيوني، قائد أركان الهاغانا فايفل بولكس، إلى برلين، حيث مكث من 26 شباط حتى 2 آذار 1937 واجتمع مع عملاء جهاز الأمن النازي، ومرتين مع أدولف أيخمان القيادي في الـ SS الذي تسلّم للتو ملفاً للشؤون اليهودية في الحزب النازي. فعرض بولكس عليه التعاون لتسريع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بالتعاون مع أجهزة الاستخبارات السرية الإنكليزية والفرنسية.

تزوير التاريخ

نسج الكتاب الصهاينة تزويرات وشائعات حول زيارة أيخمان وهاغن إلى فلسطين، ليقلبوا الحقائق رأساً على عقب، فزعموا

بأن غرض زيارة القائد النازي كان التواصل مع الثوار الفلسطينيين، أو التأمير مع مفتي القدس الحاج أمين الحسيني. ويمكن تفسير لماذا أصرت الحكومة «الإسرائيلية» بقلق على محاكمة القائد النازي أيخمان «بعد الحرب العالمية الثانية» داخل «إسرائيل» حصراً وليس في أي مكان آخر، فبذلك أمكنها الضغط عليه بحيث لا يفصح الاتصالات الصهيونية مع النازيين. وكذب أيخمان خلال محاكمته عندما قال: «صحيح، لقد كانت إحدى إغايات زيارتي إلى فلسطين عام 1937 إقامة اتصالات مع المفتي الحسيني». ولكن تقرير سفر أيخمان وهاغن الذي عثر عليه في الأرشيفات السرية لهيملر، قائد وحدة الـ SS، ترسم صورة مختلفة تماماً: لقد غادر أيخمان وهاغن برلين في 26 أيلول 1937، متنكرين كمحزبين لصحيفة برلينر تاغابلات، ووصلا إلى حيفا في 2 تشرين الأول 1937، على متن السفينة «رومانيا». ولكن السلطات البريطانية رفضت السماح لمبعوثي الـ SS هذين بالنزول من السفينة، مبررة الرفض باندلاع الثورة العربية. فذهبا إلى مصر والتقيا ليس بالحاج أمين الحسيني، بل بصاحبهما الصهيوني القديم، فايفل بولكس، القيادي في الهاغانا.

واحتوى تقرير سفر هاغن وأيخمان تدويناً دقيقاً للمحادثات مع بولكس في 10 و11 تشرين الأول 1937 في مقهى Gruppe في القاهرة، حيث عرض هذا الصهيوني على رجلي جهاز الـ SS النازي أنه: «يجب تأسيس الدولة الصهيونية بكل وبأسرع الوسائل الممكنة، بحيث تجتذب تياراً من المهاجرين اليهود إلى فلسطين. وعندما يتم تأسيس الدولة اليهودية طاقاً للمخططات الحالية التي وضعتها ورقة بيل [البريطانية] وبالتماشي مع الوعود الجزئية التي قدمتها إنكلترا، بعد ذلك يمكن دفع الحدود للتوسع حسب الرغبة».

تعاونت القيادات الاستخبارية الصهيونية مع نظيراتها النازية والإنكليزية والفرنسية لتهجير اليهود إلى فلسطين واحتلالها

قضايا الشرق

دليل واشنطن
(للقيادة)

القت كاميليا هاريس، نائبة الرئيس الأمريكي كلمة في مؤتمر ميونخ للأمن تحدثت خلالها عن مسائل متعددة، لكن ما يلفت الانتباه في حديثها هو ذلك الجزء الذي أرادت بواسطته طمأنة الحضور - القادة الأوروبيين - إذ عرضت نائبة الرئيس بشكل موجز ما يدور في بيت الولايات المتحدة الداخلي، وكثفتها في بضع كلمات، وقالت: «هناك البعض في الولايات المتحدة يرون بأن من مصلحة الشعب الأمريكي أن نعزل أنفسنا عن العالم» وأكدت رفضها والرئيس بايدن لهذا الطرح.

يبدو أن هاريس كانت مضطرة في كلمتها للإشارة بشكل غير مباشر إلى الرئيس الأمريكي السابق الذي خيم بتصريحاته فوق «ميونخ»، فكان ترامب قد صرح قبل أيام بأنه «سوف يشجع روسيا على فعل ما تريد لدول الناتو التي لا تتفق ما يكفي على الدفاع» في إشارة إلى موقفه السابق المشكك في جدوى انخراط بلاده في تحالفات من هذا النوع وإصراره على تحميل فاتورة الدفاع على ميزانيات الدول الأوروبية.

هاريس حملت معها رسالة واضحة اعترفت فيها بأن «صراعاً» في الإراء قائم داخل الولايات المتحدة، وبرغم تكرارها وتأكيدتها على موقفها وموقف بايدن الداعم لضرورة الحفاظ على دور واشنطن الخارجي، إلا أنها لم تقدم في الواقع أي تطمينات حقيقية قابلة للتصديق!

تدرك نائبة الرئيس - تبعاً لكلمتها - أن «هناك أسئلة في أوروبا والعالم حول مستقبل دور أمريكا في القيادة العالمية»، وتحاول هاريس أن تقول إن الجواب على هذا السؤال واضح ومحسوم بنظر الإدارة الأمريكية الحالية، متجاهلة بذلك الانتخابات القريبة التي تلوح في الأفق وغافلة عن أن الأجوبة على هذه الأسئلة لا ترتبط فقط بمن يجلس في البيت الأبيض وورائه في مسألة «العزلة عن العالم»، بل ارتبط دور «القيادة» هذا بظروف سياسية واقتصادية وعسكرية محددة، ولا يمكن تثبيت هذه الظروف بـ «الخطب والكلمات الرنانة»، فتصنر الولايات المتحدة للمشهد ارتبط بنسبة إسهامها الحاسمة في إنتاج العالم الغربي في حقبة ما بعد الحرب ومعدلات النمو السريعة في المدة ذاتها، فعلى سبيل المثال ارتفع الناتج الإجمالي من 200 مليار دولار عام 1940 ليتجاوز 500 مليار في عام 1960. وأسهمت الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي - تبعاً للمصادر الأمريكية - بنسبة 60% عام 1960.

ذلك الوضع المتقدم مكن الولايات المتحدة في حينه من أن تحول شعار «قيادة العالم» إلى واقع، أما اليوم فالوضع اختلف جذرياً! لكن يفهم عند الاستماع إلى كلمة هاريس أنها تروج لكذبة كبيرة مفادها أن «القيادة» قرار تستطيع أن تتخذه واشنطن إن أرادت وعلى هذا الأساس اختتمت كلمتها بالقول «ستواصل أمريكا القيادة» وصفت الحضور كما لو أنهم صدقوا فعلاً ما تقوله نائبة الرئيس!

عن أي مشروع تتحدث الولايات المتحدة؟



صناعته كانت عاجزة أمام فصائل مسلحة بتكنولوجيا بسيطة ورخيصة، لكنها شديدة الفاعلية في الميدان، وخصوصاً مع درجة تنظيم عالية في صفوف المقاتلين، ما يعني أن «التفوق العسكري» بات على المحك، وهو ما سيتردد صدى سريعاً في المنطقة. يمكننا القول أيضاً: إن أحد هذه الثوابت يكمن في أن الولايات المتحدة كانت تتمسك بالـ «الاحتكار الحصري» لكل ما يخص القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وهي تدرك الآن أنها على وشك خسارة هذا الموقع بالتحديد، فالحرب الأخيرة أعادت فتح القضية على المستوى العالمي، وبرهنت في الوقت نفسه أن ما أنجزته الولايات المتحدة خلال السنوات الماضية لم يكن سوى «طبخة بحص» ليس إلا.

تدرك الولايات المتحدة جيداً، أن الحديث عن قيام الدولة الفلسطينية بات حديثاً واقعياً، وهو ما يفسر سعيها لتصدر المشهد، لا بهدف الإسهام الفعلي بقيام الدولة الفلسطينية فعلاً، بل على العكس من ذلك تماماً، إذ تحاول الإدارة الأمريكية كسب الوقت ينفذ بسرعة، وأن جيش الاحتلال فشل فشلاً ذريعاً برغم دعمها الهائل له، ورغم وجود ممثلها في مجالس الحرب وغرف قيادة العمليات، لكن ظل ذلك كله دون أي نتيجة ملموسة على الأرض، وكما علمنا التاريخ، يمكن أن تكون هذه الهزيمة العسكرية تمهيداً لهزيمة سياسية قاسية، وهذا تحدياً ما تحاول واشنطن القفز فوقه. الصورة الشاملة تقدم لنا مجموعة من الثوابت، أولها أن العناد العسكري المتطور ومليارات الدولارات التي صرفت على

تتكرر كثيراً مصطلحات من نمط «دولة متروعة السلاح» أو «حكومة تكنوقراط» وبدأت واضحة في حديث وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن يوم السبت 17 شباط الجاري على هامش مؤتمر ميونخ للأمن، أنه يرى قيام «الدولة الفلسطينية ضرورياً لتحقيق أمن [إسرائيل]» وادعى أن «الدول العربية تريد الآن وبصدق دمج [إسرائيل] في المنطقة لتطبيع العلاقات...» وتقديم التزامات وضمائم أمنية، حتى تشعر [إسرائيل] بمزيد من الأمان» ولم ينس بلينكن التذكير بالموقف الأمريكي القائل: إن «إيران هي التهديد الأول لأمن المنطقة» وإن إنجاز اتفاق من هذا النمط «سيعزل كلاً من إيران والفصائل التي تدعمها».

كيف نفهم كل ذلك؟

يظهر أن الولايات المتحدة تسعى بشكل فعلي لخلق هذا المسار السياسي، الذي يظهر بوضوح حجم تناقضه مع المصالح العميقة لدول المنطقة، فواشنطن تعلم أن الوقت ينفذ بسرعة، وأن جيش الاحتلال فشل فشلاً ذريعاً برغم دعمها الهائل له، ورغم وجود ممثلها في مجالس الحرب وغرف قيادة العمليات، لكن ظل ذلك كله دون أي نتيجة ملموسة على الأرض، وكما علمنا التاريخ، يمكن أن تكون هذه الهزيمة العسكرية تمهيداً لهزيمة سياسية قاسية، وهذا تحدياً ما تحاول واشنطن القفز فوقه. الصورة الشاملة تقدم لنا مجموعة من الثوابت، أولها أن العناد العسكري المتطور ومليارات الدولارات التي صرفت على

علاء ابوخراب

برزت في الأيام القليلة الماضية مجموعة من التطورات التي ينبغي وضعها في موقعها الطبيعي ضمن المشهد الملتهب.

عن أي دولة يتحدثون؟

كرر المسؤولون الأمريكيون مجموعة من الأفكار، تشير إلى أن الإدارة الأمريكية تدرس «الاعتراف بالدولة الفلسطينية» ونقلت صحيفة واشنطن بوست، أن هناك «خطة مفصلة وشاملة لتحقيق سلام دائم بين [إسرائيل] والفلسطينيين» وأشارت الصحيفة إلى أن واشنطن تعمل على «وقف مؤقت لإطلاق النار يعقبه تبادل للأسرى» على أن ينجز هذا الاتفاق قبل شهر رمضان القادم، ويشير التقرير ذاته إلى أن وقف إطلاق النار المؤقت سيفتح مجالاً لعرض خطة بجدول زمني محدد، تصل في نهاية المطاف إلى «إقامة دولة فلسطينية» تسبقها خطوات تحضيرية، مثل «تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة».

التقرير المشار إليه يقول: إن هذه المقترحات «تناقش مع دول عربية وممثلين عن الفلسطينيين»، وأكد أيضاً: إن «الفيل في غرفة التخطيط» هو «إسرائيل» في إشارة إلى أن الكيان يرفض أولاً أي حديث عن قيام الدولة الفلسطينية، بل يرى فيه «شرطاً مسبقاً في المفاوضات» هذا بالإضافة إلى أن الحديث المتواصل عن عملية في رفح يمكن أن «يهدد المشروع الأمريكي هذا».

مع رصد بعض التصريحات حول طبيعة الدولة التي تتحدث عنها الإدارة الأمريكية،

يبدو واضحاً مع كل ساعة تمر، أن الكيان الصهيوني والولايات المتحدة في حالة سباق مع الزمن، فخياراتهم تتضاءل وتضيق، ورغم كل المناورات يبدو أنهم وحلفائهم على وشك إعلان خسارتهم في جولة مهمة قد تكون حاسمة في المجرى اللاحق للأحداث، ولذلك نشهد تزايداً ملحوظاً في حجم التحركات الأمريكية في الشرق الأوسط، ولا تنوقف تصريحات المسؤولين عن ذلك، فهل تنجح واشنطن حقاً في تجنب تبعات كل ما يجري؟

مساع أخرى يجري تحضيرها

التحركات الأمريكية بدت أكثر نشاطاً من تحركات قوى عظمى أخرى، مثل روسيا والصين، اللتين كانت تحركاتهما «هادئة نسبياً»، لكن ذلك لم يبدو شكلاً من أشكال المراقبة السلبية، بل العكس، إذ إن التحركات تلك كانت تعمق أزمة الولايات المتحدة والكيان ولا تحلها، ومن هنا كان خصوم الولايات المتحدة ينتظرون اللحظة المناسبة لخطوتهم التالية، وربما تكون دعوة موسكو يوم الجمعة 61 شباط الجاري لعقد اجتماع جديد للفصائل الفلسطينية خطوة خطيرة في هذا الاتجاه، فروسيا استضافت سابقاً لقاءات من هذا النوع، لكنها لم تحقق النتائج المرجوة، ومع ذلك ظلت المهمة على طاولة الدبلوماسية الروسية، فموسكو تسعى إلى إعادة توحيد الصف الفلسطيني عبر الاعتراف بحماس والجهاد كمكون سياسي أساسي في الطرف الفلسطيني، وتحاول إنهاء كل النزاعات التي استندت إلى انقسام الصف الفلسطيني، وبالتالي إلى غياب طرف موحد يمثل الفلسطينيين فعلاً.

هل اكتشفت السويد أدلة حول «السييل الشمالي» وأخفتها؟



أعلنت النيابة العامة السويدية في السابع من الشهر الجاري إغلاقها التحقيق في تفجيرات خط أنابيب الغاز السيل الشمالي-2 الممتد من روسيا إلى أوروبا، عبر بحر البلطيق، والتي وقعت في 26 أيلول 2022... بينما لا تزال كل من الدنمارك وألمانيا ماضيتين في تحقيقاتهما المزعومة دون مشاركة روسية.

مع إعلان السويد إيقاف التحقيق يعني هذا دليلاً جديداً على حجم الإنصاع الأوروبي للمصالح الأمريكية

بسبب التراجع عن استيراد الغاز الروسي، معتبراً أنه كان «مفيداً ويدير الأرباح على البلاد»، وقال: «لقد منحنا هذا الأمر ميزة تنافسية في الماضي، وكان مربحاً للغاية. وبعد انقطاع الغاز، فقدنا ميزتنا التنافسية، لأن أسعار الطاقة في ألمانيا أصبحت بطبيعة الحال أعلى». وبعد عودة الحديث عن السيل الشمالي 2 وما كان سيغلبه إلى ألمانيا وأوروبا ككل، اعتبر النائب في البرلمان الألماني ستيفن كونرتي حكومة بلاده تسير بمثابة «تابع» للولايات المتحدة الأمريكية رغم تقويض الأخيرة لمصالح بلاده. ومع إعلان السويد إيقاف التحقيق يعني هذا دليلاً جديداً على حجم الإنصاع الأوروبي للمصالح الأمريكية، فإذا كانت أصوات كثيرة داخل الولايات المتحدة اتهمت إدارة بايدن بالوقوف خلف التفجيرات، بل سرب مسؤولون في البيت الأبيض كثيراً من تفاصيل العملية، ومع ذلك لم تتجرأ أي من الحكومات الأوروبية حتى للحديث عن المسألة بوصفها «احتمالاً».

تغفر هذا الأمر» وعليه أغلقت السويد تحقيقاتها. وعدّ نائب أمين مجلس الأمن الروسي يوري كوكوف، أن إغلاق النيابة العامة السويدية لتحقيقاتها يهدف إلى «إخفاء الجاني الحقيقي». وفي المقابل، عبر وزير الخارجية الهنغاري بيتر سيارتو عن استيائه من هذا الأمر، وقال: «مرت مئات الأيام ولم يتم إجراء تحقيق جدي بعد، ولم يتم الإعلان عن ملابسات الحادث. أنا اعتبر أن هذا الأمر غير مقبول [...] كان هذا هجوماً إرهابياً على البنية التحتية الاستراتيجية في أوروبا. هجوم على إمداداتنا الآمنة من الطاقة، وهي قضية استراتيجية ومسألة تتعلق بالأمن الأوروبي، لذلك ندعو السلطات، سواء الوطنية أو الدولية، إلى أخذ هذا الأمر على محمل الجد». دون أي إشارة إلى تورط موسكو بها. ويذكر، أن وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك قد قال صراحةً: إن اقتصاد بلاده قد تراجع، وبات أقل تنافسية

■ ملأ سعد

ذكر المكتب الصحفي للنيابة العامة السويدية بإعلانه «أغلق المدعي العام التحقيق الأولي السويدي في قضية تفجير [السييل الشمالي]، وخلص التحقيق إلى أن القضية خارج صلاحيات القضاء السويدي، وبالتالي يجب إغلاق التحقيق». وتعليقاً على ذلك قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا: إن الخوف من كشف الحقيقة ربما كان السبب خلف هذا القرار، ذاكراً أن السويد رفضت مراراً مشاركة خبراء روس بتحقيقاتها. وأكد المكتب الصحفي للمفوضية الأوروبية «أحيطت المفوضية الأوروبية علماً بأن السويد أغلقت التحقيق في التخريب الذي لحق بأنابيب السيل الشمالي. بينما تستمر التحقيقات في الدنمارك وألمانيا» علماً أن الأخيرتين رفضتا ولا تزالان ترفضان مشاركة الخبراء الروس في تحقيقاتهما كذلك الأمر.

واعتبر رئيس مجلس الدوما الروسي فياتشيسلاف فولودين، أن القرار السويدي يعبر عن موقف مختصر مفاده «لا أرى، لا أسمع، لا أتكلم» وقال: «إن المتزعم الأيديولوجي الرئيس، والدولة التي لم يكن من الممكن تفادي مشاركتها «في التفجيرات» هي الولايات المتحدة. والمنفذ هو أوكرانيا. وإذا قلتم الحقيقة، فسوف تلاقون المشاكل، فواشنطن لن

تسريبات من دفتر يوميات

خطر «إسرائيل» الوجودي

ماذا لو جرى تكثيف كل ما يجري في رؤوس سياسيي الولايات المتحدة، أو قادة الكيان الصهيوني على شكل دفتر يوميات افتراضي؟ دفتر يحتوي في صفحاته كل هواجسهم في هذه الأوقات العصيبة التي يمرون بها، ويسجلون على صفحاته بعضاً مما يجري حولهم.

«10 شباط»

قال اللواء في قوات الاحتياط إسحاق بريك: إن «إسرائيل» تواجه خطراً وجودياً، فإما «البقاء أو الزوال» واعتبر بريك في مقال نشره في صحيفة «معاريف» أن «إسرائيل» يجب أن تستعد للمرحلة الحساسة القادمة، معتبراً أنها تحتاج إلى «قيادة عسكرية وسياسية جديدة، تقود عملية بناء القدرة على الصمود في مواجهة التحدي الأمني الأكثر صعوبة الذي نواجهه على الإطلاق» إذ يرى اللواء، أن القيادة الحالية هي المسؤولة عن «الكارثة الخطيرة التي لا تتغفر في غلاف غزة» ولذلك «هي ليست مؤهلة ولا تستحق قيادة السياسة الأمنية لـ [دولة إسرائيل] في السنوات اللاحقة».

وأشار في الختام إلى أن «الدولة التي تعتمد على المعجزات، وليس على القدرة العسكرية الحقيقية، لن تبقى على قيد الحياة لفترة طويلة».

«14 شباط»

رفض عدد من جنود لواء «غفعاتي» في جيش الاحتلال مواصلة النشاط العسكري في قطاع غزة، معتبرين أن قادتهم يتجاهلون حالتهم الجسدية والعقلية، نظراً للمهام الموكلة إليهم، إذ نقلت صحيفة «هارتس» أن قوة من اللواء أرسلت الأسبوع الماضي إلى قلب مدينة غزة، لكن عدداً من الجنود رفضوا الترحل من ناقله الجند وامتنعوا عن تنفيذ المهمة، لعدم حصولهم على إجازة انتعاش كافية، وخوفهم من أن ذلك يضر كفاءتهم العسكرية، وهو ما يعرضهم وزملاءهم للخطر خلال القتال. ويعتبر لواء «غفعاتي» أحد ألوية النخبة، وخسر العشرات من مقاتليه في اجتياح غزة الأخير.

«16 شباط»

قال ناحوم بارنياع، وهو واحد من أبرز المحللين في صحيفة «يديعوت أحرونوت»: إن جيش «إسرائيل» قام بأعمال نهب وهدم غير مبررة لمنازل في غزة، واستعرض بارنياع، إحدى الحالات التي أصدر فيها أحد القادة الميدانيين أمراً بتدمير جميع المنازل في أحد الأحياء، دون أي ضرورة لذلك، واعتبر المحلل أن سبب اتخاذ القرار كان فقط «لأنه يستطيع إصدار أمر الهدم»!

وقال بارنياع: إن كثيراً من الجنود صوروا مقاطع أثناء حرب غزة، تحولت إلى دلائل لإدانة «إسرائيل» واعتبر أن هذه الممارسات «تشكل ضرراً هائلاً» وشبه الوضع الحالي بأن «إسرائيل» تخوض حربها من وجهة متجر، أمام عالم مشبوه، معادٍ ومكشوف كما لم يحدث من قبل».

«18 شباط»

قال رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأميركي مارك وارنر: إن «إسرائيل» لم تحقق سوى نجاح ضئيل للغاية في تطهير وتأمين أنفاق قطاع غزة. وقال أيضاً: إن ما تعاملت معه «إسرائيل» ليس سوى جزء صغير من طول الأنفاق المقدر بـ 500 كيلومتر.

أما «وول ستريت جورنال» فقد نقلت عن مسؤولين قولهم: إن نحو 80% من أنفاق «حماس» لا تزال سليمة، وقالت «يديعوت أحرونوت» إن الجيش «فوجئ بحجم شبكة الأنفاق التي بنتها المقاومة الفلسطينية في غزة، والتي فاقت تقديرات القادة العسكريين في [إسرائيل] بنحو 600%».

تكم المشكلة الكبرى أن اعتداءً بهذا الحجم على المصالح الأوروبية يعتبر «فعل حرب» وعلى هذا الأساس يفترض أن تبحث دول أوروبا المتضررة عن الطريقة المثلى للدفاع عن نفسها، وعن مصالح شعوبها، إذ كانوا هم من تحملوا النفقات الضخمة في هذا المشروع، وعندما يتقاسم المعنيون عن أداء دورهم الطبيعي سيدفعون ثمناً سياسياً باهظاً حتى لو بعد حين.

مقابلة بوتين وكارلسون... ارتدادات منتظرة في الداخل الأمريكي



ضح العالم الغربي، ومعه العالم أجمع، بالمقابلة التي أجراها الصحفي الأمريكي تاكر كارلسون مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم الخميس 9 شباط، والتي استمرت لمدة ساعتين، وتحدث خلالها بوتين بشكل مستفيض عن الملف الأوكراني والموقف الروسي والرؤية الروسية للمجريات والأحداث، فضلاً عن مسائل أخرى... ولكن ما سر هذا الصدى الكبير ولم الآن؟

■ يزن بوظو

تفيد وسائل الإعلام، ومختلف القوى السياسية الغربية، وكارلسون، والقيادة الروسية، أن المقابلة المذكورة قد جرت بقرار من كارلسون ورغبته، وبتحضير منه، وتهدف لإيصال صوت موسكو ونظرتها للأمور إلى داخل المجتمع الأمريكي ليطلع عليها.

ومما تبين لاحقاً أن الجهة الوحيدة الغاضبة فعلاً من المقابلة، بدءاً من فكرة إجرائها وحتى توقيتها، مروراً بكل ما تضمنتها، هي الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة الديموقراطيين من حيث الشكل، لكن بمعنى أكثر دقة: أحد طرفي الانقسام الأمريكي، الداعي لتوسيع رقعة الحرب والمضي بها نحو الحد الأقصى الممكن دفاعاً عن المصالح الأمريكية في الخارج والهيمنة الأمريكية.

تبين الأشهر الأخيرة وجود انقسام عميق داخل النخبة الأمريكية الحاكمة حيال الموقف من أوكرانيا وكيفية التعامل معها، لنشهد مسلسلاً طويلاً لا يزال مستمراً داخل الكونغرس الأمريكي حول مسألة تمويل القوات الأوكرانية ودعمها عسكرياً ومادياً وسياسياً.

قرار فردي؟

مما لا شك فيه، أن إجراء مقابلة على هذا المستوى، وبهذا الشكل، وفي توقيت بالغ الحساسية ومع الصدى المرافق لها والتأثير المعروف مسبقاً، ليس قراراً فردياً اتخذته كارلسون، خاصة وأنه يعرف عن الأخير أنه جمهوري ومحافظ بالنسبة للخارطة السياسية الأمريكية... ومثل هذا الأمر تدركه القيادتان الروسية والأمريكية... لا يعني ذلك أن كارلسون ليس صاحب قرار مبدئي، بل يعني تحديداً أن هذا الأمر لم

يتوقف أو يجز عند رغبته وحدها، حيث قال صراحة خلال وجوده في القمة العالمية للحكومات بدبي يوم الإثنين الماضي: «لقد كنت أحاول الحصول على هذه المقابلة لمدة ثلاث سنوات، وقد منعتني حكومة الولايات المتحدة من القيام بذلك من خلال التجسس على اتصالاتي وتسريبها إلى صحيفة نيويورك تايمز». أي أنه ليس قراره وحده، وبنفس الوقت، لا يعني إجراء المقابلة الآن أن «حكومة الولايات المتحدة» الحالية هي من منحته الضوء الأخضر الآن، بل بالتحديد أحد طرفي الانقسام الأمريكي، والذي يرى في ذلك مصلحة له.

الصوت الروسي وتأثيراته

بلغ عدد مشاهدات المقابلة على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من مليار، وتداولتها العديد من الصحف الغربية والأمريكية، سواء بشكل مجتزأ أو باقتباسات أو إشارات إليها، وهو حدث ضخم حقاً بعد كل التجيش الغربي على روسيا والتعظيم على صوتها وتزييف أسباب الحرب الأوكرانية، أو تزييف أهداف موسكو من عملياتها العسكرية فيها، وخصوصاً أن ذلك كله يجري في تلك اللحظة التي يشعر فيها المواطن الأمريكي أن ما ينتج من مال ويدفعه من ضرائب يذهب لحرب بعيدة، لا مصلحة له فيها، ويشاهد «حليفه» يخسر، وبعام هو عام الانتخابات الأمريكية التي تشهد صراعاً واستقطاباً غير مسبوق.

لا تزال تأثيرات المقابلة داخل المجتمع الغربي ككل والأمريكي خاصة في بداياتها، وكذلك الأمر بالنسبة للقوى السياسية، إلا أن الأثر الأكبر الذي ظهر حتى الآن هو كسر الجدار الذي وضعته الحكومة الأمريكية أمام روسيا إعلامياً، وسيتبع ذلك مقابلات ووصول أوسع للموقف

الروسي وإعلامه وتحليله إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية خاصة... فعلى أقل تقدير، فإن إيضاح أن روسيا لم تسع بأي وقت إلى «غزو» أوكرانيا، فضلاً عن «استعمارها» لها، وتبيان الوقائع والأحداث التاريخية والدور الغربي فيها، وصولاً إلى ما جرى بالعملية العسكرية الروسية وأهدافها، وبلحظة كان الديموقراطيون يناقشون بأسنانهم للحصول على موافقة الكونغرس لتمويل النظام الأوكراني، مقابل موقف الجمهوريين المناقض، كل ذلك يعني رصيماً أكبر للجمهوريين داخل البلاد لا على مستوى الموقف من روسيا وأوكرانيا فحسب، وإنما على مستوى «المصادقية» عموماً تجاه «مصلحة» المواطن الأمريكي، كما يرونها.

تحسين صورة روسيا ككل

أكثر من ذلك، وتأكيداً على أن مقابلة كارلسون تُعد قراراً سياسياً جماعياً من داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، سعى في حديثه إلى تحسين صورة روسيا الإعلامية داخل المجتمع الأمريكي، وفقاً للغتهم وأسلوبهم الذي يعرفه بنفسه جيداً: حيث أبدى مراً رأيه بمصادقية الرئيس الروسي، وعبر عن تفاجئه من جمال العاصمة، ولاحقاً عبر عن تفاجئه من جمال مدينة موسكو معتبراً إياها أجمل وأنظف وأكثر أمناً من المدن الأمريكية كافة! ثم جاء حديثه عن المتاجر والمواد الموجودة فيها «بجودة عالية» رغم العقوبات والدعاية الأمريكية عن معاناة الشعب الروسي وخسارته. وكل ذلك حدث في لحظة كان فيها كارلسون تحت الأضواء في الولايات المتحدة.

أي أن كارلسون - كقرار سياسي وليس هو بشخصه - لم يفتح الباب واسعاً أمام إيصال حقيقة الموقف الروسي إلى داخل

الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل وفند وتحدى العديد من الدعايات الغربية حول بوتين وحول روسيا والأوضاع بداخلها، وحول أثر العقوبات الغربية التي يتبجح الأمريكيون والديمقراطيون بها تحديداً. وباتت المقارنات «الشخصية» بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الأمريكي جو بايدن «كترئيس ديمقراطي خاصة، وليس كرئيس أمريكي عموماً»، واحدة من أكثر المسائل تداولاً.

مصلحة روسيا من المقابلة؟

تدرك الحكومة الروسية هذا الأمر، بيد أن ما يهمها منه، هو استمرار توضيح مواقفها ورؤيتها وإبراز الحقيقة ليس للأمريكيين، وإنما لأي كان عموماً، ومتى ما سنحت الفرصة بذلك. لكن من جهة ثانية يبدو أن موسكو قدّرت أن هذه المقابلة وفي هذه اللحظة بالذات سيكون لها أثر كبير داخل الولايات المتحدة، لا كونها مناظرة لإثبات وجهة نظر فحسب، بل كون هذه المقابلة يمكن أن تؤدي دوراً في الصراع الداخلي، فحالة التخبط الحالية في الولايات المتحدة تعتبر حالة مثالية بالنسبة لخصومها، فالموقف من روسيا والحرب في أوكرانيا داخل الولايات المتحدة يعني في العمق موقفاً من مجمل الاستراتيجية الأمريكية في صياغة دورها الخارجي.

كل الوسائل في خدمة الصراع

المستويات التي وصل إليها الصراع في الولايات المتحدة باتت تفرض على المتخاصمين استخدام كل الوسائل الممكنة، والأكثر من ذلك أن كل مفصل جديد في الحياة السياسية يمكن أن يتحول إلى نقطة خلاف. من هذه الزاوية تبدو المقابلة كأداة من أدوات الصراع لا يمكن فصلها عن كل ما يجري في الداخل الأمريكي.

برامج الصواريخ فرط الصوتية الأمريكية تفشل من جديد!



لذلك، عانت جميع هذه البرامج والمشاريع من مدى موثوقيتها. في نهاية المطاف، أصبح الوضع على النحو التالي: الولايات المتحدة تمتلك التكنولوجيا، ولكنها غير قادرة على إنتاجها بكميات عملية أو كبيرة، لأن الكونجرس لن يمول المشاريع التي لم يتم اختبارها بالكامل. هذه حلقة مفرغة. وحتى ويليام لابلانت، وكيل وزارة الدفاع لشؤون الاستحواذ والاستدامة، يشكك في قدرة صناعة الدفاع الأمريكية على إنتاج أسلحة تفوق سرعتها سرعة الصوت على نطاق واسع يصلح لإدخالها في الترسانة العسكرية بشكل عملي.

في الوقت نفسه، لا يرغب المصنعون في الانضمام إلى المزايعة لأنهم غير متأكدين من تخصيص التمويل لهم. وبينما يريد البننتاغون تأمين دعم الكونجرس لتمويل الاختبارات والبنية التحتية للمختبرات ومراكز البحث، فإن الكونجرس يمنحهم فقط ثلثي الأموال التي يطلبونها «486 مليون دولار مقابل 817 مليون دولار». هل يؤدي ذلك إلى تدهور ثقة شركات الدفاع في وزارة الدفاع؟ قطعاً يفعل. ويفعل ذلك في المنطقة الأكثر حساسية.

بالنسبة لعام 2024، طلب البننتاغون من الكونجرس تخصيص 11 مليار دولار لتطوير أسلحة تفوق سرعتها سرعة الصوت. سيتم إنفاق هذه الأموال على المشاريع الجاري تنفيذها بالفعل. ويركز الكونجرس على الحاجة إلى تطوير شيء يمكن أن يعمل على نحو يعول عليه، سواء من الناحية العملية، أو من ناحية التمويل، لأن الولايات المتحدة تتخلف بالفعل عن روسيا، منافسها الرئيسي في هذا المجال.

هل ستتمكن الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها المعلنة في عام 2024؟ ليس من المرجح ذلك، لأنهم لم يتقنوا بعد فن التقييم الصادق لقدراتهم. وهذا واضح من المشاريع التي قاموا بتنفيذها بالفعل. هل يسمح النظام المالي والتصنيعي المهيمن في الولايات المتحدة للأمريكيين بالتعلم من أخطائهم؟ لننتظر ونرى.

تفوق سرعتها سرعة الصوت ضمن برنامج IR-CPS «الضربة السريعة التقليدية متوسطة المدى Intermediate-Range Conventional Prompt Strike». من المقرر أن يصل مداها المقصود إلى حوالي 3000 كيلومتر، وستعتمد الصواريخ في إطلاقها على الغواصات النووية وأحدث نماذج السفن الحربية. من المقرر أن يكتمل البرنامج الذي تبلغ تكلفته التمويلية 9 مليارات دولار بحلول عام 2027. ومع ذلك، من المحتمل أيضاً تمديد هذا الموعد النهائي بسبب مشكلات فنية تتعلق بتطوير وحدة خاصة قادرة على «الإطلاق البارد» للغواصات من طراز فيرجينيا. «الإطلاق البارد» تقنية إطلاق صواريخ باليستية من الغواصات أو البر باستخدام الغاز المضغوط أو البخار لدفعها في الهواء قبل اشتعال المحرك الرئيسي».

كما أن القوات الجوية الأمريكية لا تقف مكتوفة الأيدي بدورها. لديهم مشروع ARRW «سلاح الاستجابة السريعة المطلق من الجو». سيصل مدى صواريخها التي يتم إطلاقها من القاذفات الاستراتيجية B-52 إلى أكثر من 950 كيلومتراً. في وقت لاحق، يمكن تحويل منصة الإطلاق لتناسب قاذفات القنابل الأكثر حداثة من طراز B-1. لكن القوات الجوية واجهت بعض المشكلات أيضاً، فالاختبارات التي أجرتها لم تكن كافية للقول بثقة إن الصواريخ ستكون قادرة على القتال في وقت قريب. يعمل المصممون بجد أيضاً على إنشاء صواريخ كروز ذات محرك نفث أسرع من الصوت. ولا ننسى الصواريخ الاعراضية وأنظمة الكشف والاستهداف.

ربما تكون القضية الرئيسية هي أن تطوير الصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت في الولايات المتحدة هي في بنية التطوير الصناعي العسكري، فالمشاريع قد تم تسليمها إلى حد كبير إلى معاهد البحث التي يمكنها تحقيق الابتكارات، لكن لا يمكنها بعد ذلك تحويلها إلى شيء ذي فائدة عملية تحقق هدف وجودها. نتيجة

على الرغم من أن المجمع الصناعي العسكري الأمريكي يتمتع بدرجة عالية من النجاح الإعلامي والتجاري، فقد ركز البننتاغون مؤخراً بشكل كبير على تطوير الأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت. وبينما تستخدم روسيا صواريخ كينجال التي تفوق سرعتها سرعة الصوت بشكل متكرر في أوكرانيا، لنظهر للعالم أجمع مدى فعاليتها، واجهت الولايات المتحدة بعض المشكلات في هذا المجال. لقد أنشأوا برنامج تطوير مخصصاً لأنظمة الصواريخ الأرضية التي تفوق سرعتها سرعة الصوت «الأسلحة فرط الصوتية طويلة المدى Long Range Hypersonic Weapon - LRHW»، بتمويل يزيد عن 2,5 مليار دولار. وكان من المخطط في الأصل الانتهاء من اختبار النظام بحلول عام 2028.

يريد البننتاغون تأمين دعم الكونجرس لتمويل الاختبارات والبنية التحتية للمختبرات ومراكز البحث لكن الكونجرس يمنحهم فقط ثلثي الاموال التي يطلبونها

التطوير التكنولوجي، لم يتم إثبات فرق في الأداء بين الصواريخ الباليستية والصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، أخذين في الاعتبار استخدام الخصم لاستراتيجية المناورة المحدودة.

ثالثاً، في المتوسط، تكلفة الدعم وصيانة القدرة القتالية للصواريخ الباليستية أقل بنحو 30% من تكلفة إجراء العمليات ذاتها للصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت.

رابعاً، لا توجد مميزات للصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، بالمقارنة بالصواريخ الباليستية، إذا استخدم الخصم أهدافاً خادعة.

خامساً، قد يكون للغموض النووي أيضاً تأثيره على تطوير الأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت في الولايات المتحدة. قد يخطئ الخصم المشتب به في الهجوم الصاروخي الذي تفوق سرعته سرعة الصوت على أنه هجوم نووي، ويقرر الرد. في وضع كهذا، لا يمكن استبعاد استخدام القدرات الهجومية النووية الاستراتيجية.

سادساً، كما أن السرعة العالية للصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت تؤدي إلى تفاقم الوضع الأمني المتوتر بالفعل. وبالنظر إلى السرعة التي تطير بها هذه الصواريخ، فمن الصعب معرفة الأهداف التي يمكنها ضربها حتى آخر لحظة ممكنة.

برامج كثيرة، وأموال كثيرة، ونتائج باهتة

تقوم البحرية الأمريكية أيضاً بتطوير أسلحة

**بقلم: هانتر ماكسويل
ترجمة: قاسيون**

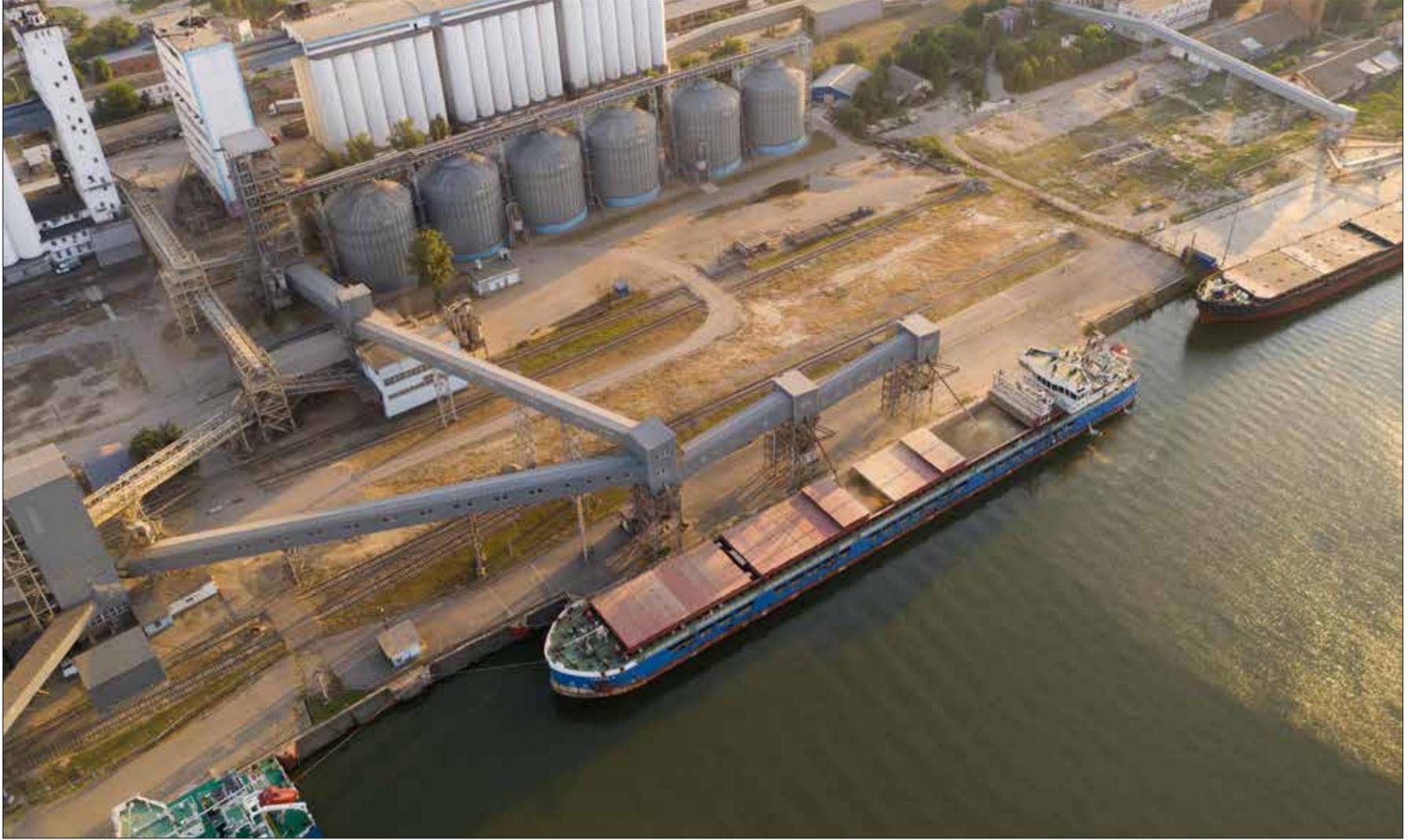
كان البرنامج عبارة عن تسليم سربين من الصواريخ بإجمالي 16 منصة إطلاق محمولة. ومع ذلك، تمت إعادة أولى قاذفات الصواريخ التي تم تسليمها إلى الجيش الأمريكي في عام 2021، «لإعادة العمل عليها reworks» بعد سلسلة من الاختبارات عليها. من الواضح أن عيوب التصميم ستؤخر بشكل كبير إدخال قاذفات الصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت إلى الترسانة الأمريكية.

في عام 2023، نشر «مكتب الميزانية Budget Office» التابع للكونجرس تقريراً عن تطوير الأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت في الولايات المتحدة. بشكل عام، حوى التقرير انتقادات حادة جداً لكل من الجيش الأمريكي ومجمعه الصناعي العسكري الذي عهد إليه بتصميم هذه الأسلحة. تم اكتشاف المشكلات التالية، والتي تظهر تراجع المشرعين الأمريكيين عن قناعتهم بالقدرة على مجاراة الخصوم الذين يملكون أسلحة فرط صوتية متطورة. جاء في التقرير ما يلي:

أولاً، كان تصميم الأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت محفوفاً بتحديات مالية وتقنية كبيرة. ثبت أن العديد منها من المستحيل التغلب عليها في الوقت الحالي. على وجه الخصوص، تدمير غلاف الصاروخ بسبب ارتفاع درجة الحرارة الناتج عن سرعة طيرانه.

ثانياً، الحقيقة أنه في هذه المرحلة من

روسيا تصبح المصدر الرئيس للغذاء لأكثر من 70 دولة



أصبحت روسيا المصدر الرئيس للمنتجات الغذائية لأكثر من 70 دولة، وهذا رقم قياسي. في الواقع، هذا مؤشر فريد يجب أن يتم النظر إليه ليس كإنجاز بدأ مع الاتحاد الروسي، بل نجاح بدأ مع الفترة السوفيتية بأكملها، والذي يجب تدوينه في العام الخامس والثلاثين لمرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي، كما أنه بموجب الاتفاقيات والعقود الموقعة في نهاية عام 2023، سيبلغ عدد الدول التي تستورد المنتجات الزراعية الروسية بشكل أساسي 90 دولة على الأقل في العام المقبل.

■ بقلم: هانتر ماكسويل ترجمة: فاسيون

التي تستورد المنتجات الزراعية في أكثر من 40 دولة مستوردة للأغذية «2022-2023»، مقارنة بالدول الأجنبية، تعد المنتجات الغذائية الروسية أكثر جاذبية نظراً لوجودها العالية ونطاقها الواسع وتنوعها، وكذلك يعود جزء كبير من الفضل إلى سياسة التسعير المرنة للمؤسسات الزراعية الروسية.

وهكذا، تضاعفت صادرات المنتجات الزراعية الروسية إلى الصين في عام 2023 ثلاث مرات «أكثر من 3 آلاف شركة من مجمع الصناعات الزراعية الروسية تصدر المنتجات الزراعية إلى الصين»، وإلى تركيا بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً، وإلى إيران بمقدار ستة أضعاف تقريباً. ووفقاً لوزارة الزراعة في الاتحاد الروسي، أصبحت روسيا المورد الرئيسي للقمح ودقيق القمح إلى الجزائر والمملكة العربية السعودية. تم إتمام عمليات تسليم منتجات الدواجن المختلفة إلى الصين ودول الخليج العربي بأكملها تقريباً. يتم إرسال كميات كبيرة من لحم الخنزير والدواجن والزبدة ومنتجات الألبان إلى جميع دول الهند والصينية «فيتنام ولاوس وكمبوديا»، والهند، وإندونيسيا. تقوم روسيا بتوريد الزيوت النباتية ومنتجات الحلويات بكميات متزايدة اعتباراً من عام 2023 إلى أكثر من 50 دولة.

اهتمام متزايد وأرقام تثير الغيرة

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى تقييم نائب وزير الزراعة في الاتحاد الروسي أندريه كوتشوروف «منذ بداية عام 2024، يتم توريد المنتجات الزراعية الروسية إلى 150 دولة. لقد حولنا تركيزنا إلى البلدان الصديقة، مما سمح لنا بتوسيع إمداداتنا حتى إلى تلك البلدان التي كانت في السابق غير مألوفة من حيث صادراتنا الزراعية». على سبيل المثال، قال نائب الوزير إن الإمدادات الزراعية الروسية إلى تنزانيا في

أصبحت هذه الديناميات للصادرات ممكنة بسبب النمو المطرد لإنتاج الغذاء في الاتحاد الروسي، وخاصة في السنوات الثلاث الماضية. نتيجة لذلك، تجاوز الاكتفاء الذاتي للبلاد بحلول بداية عام 2024، بحسب وزارة الزراعة ووزارة التنمية الاقتصادية في الاتحاد الروسي، 90%. وبالنسبة للحبوب ومنتجاتها المصنعة فإن هذا المؤشر يتجاوز 100%. كما أن المؤشرات مرتفعة أيضاً فيما يخص الاكتفاء الذاتي للاتحاد الروسي في منتجات اللحوم والفواكه والخضروات والزيوت النباتية... بعبارة أخرى، إن روسيا تعمل على زيادة إمداداتها الغذائية للخارج، ولكن ليس على حساب استهلاكها المحلي.

صرح رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين مؤخراً لوسائل الإعلام بأن صادرات المنتجات الزراعية الروسية وصلت إلى ما يقرب من 4 تريليونات روبل في عام 2023، وهو رقم قياسي تاريخي لهذه الصناعة. علاوة على ذلك، فإن حصة الدول الصديقة لروسيا، مثل الصين والبرازيل وغيرها، في هذه التسليمات تقترب من 90%. بشكل عام، زادت صادرات المواد الخام الزراعية والأغذية المصنعة الجاهزة من روسيا بنسبة 70% تقريباً في العام الماضي.

إن أي عقبات وضعها الغرب الجماعي لسنوات عديدة باءت بالفشل. كما أن نمو الطلب العالمي على الغذاء، خاصة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، يزيد من القدرة التنافسية للمنتجات الروسية.

وفقاً للاستطلاعات التي أجرتها وكالات الأنباء المحلية والإدارات الزراعية للشركات

شرق أفريقيا قد زادت بمقدار أربعة أضعاف، وإلى البرازيل بأكثر من ضعف ونصف. وقد تضاعفت شحنات المنتجات الزراعية إلى كينيا. كما تم تأكيد الاهتمام المتزايد للعديد من البلدان بالمنتجات الزراعية الروسية من خلال حقيقة أنه في 3 فبراير/شباط من هذا العام، وقع المجلس الحكومي الدولي لدول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي اتفاقية «بشأن مواصلة تطوير الصادرات في إطار مشروع AgroExpress». علينا أن نتذكر أنه في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ورابطة الدول المستقلة ككل، منذ بداية عام 2020، كان نظام AgroExpress يعمل على النقل بالسكك الحديدية عالية السرعة لأكثر من 30 فئة من البضائع الغذائية التي يتم تبادلها بين روسيا وأذربيجان وأوزبكستان. في عامي 2022 و2023 انضمت إيران وكازاخستان والصين إلى هذا النظام.

مثل وسائل النقل هذه يمكن أن تقلل من خسارة وتلف المنتجات بأكثر من الثلثين، وتسريع تسليمها إلى سلاسل البيع بالتجزئة أو إلى أماكن المعالجة. لذلك تضاعفت عمليات التسليم المتبادلة بواسطة AgroExpress تقريباً بين عامي 2021 و2023. وفي هذا العام 2024 والمقبل 2025 وسوف تزيد عمليات التسليم بمقدار النصف على الأقل مقارنة بعام 2023. كما سيتم توسيع نطاق المنتجات المنقولة إلى نحو النصف.

وفقاً للاتفاقية المذكورة أعلاه، ستضم الإمارات العربية المتحدة وعمان والهند إلى هذا النظام هذا العام، حيث تتزايد عمليات التسليم المتبادلة للمنتجات الغذائية بين هذه البلدان ودول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ورابطة الدول المستقلة. وبموجب العقود الموقعة والمقررة، فإن العرض المتبادل للمواد الخام الزراعية والأغذية الجاهزة بين هذه الدول وروسيا مقارنة بعام 2023 سيزيد بشكل عام إلى أكثر من النصف في 2024-2025. وعلى وجه الخصوص، فإن الصادرات الزراعية الروسية إلى هذه البلدان الثلاثة سوف تتضاعف تقريباً. ونظراً للعامل الجغرافي، سيتم وصل خطوط السكك الحديدية الزراعية السريعة بطرق السفن البحرية المبردة مع الإمارات وعمان والهند.

أما عن الاتجاهات السابقة لمثل هذا النقل، فيوضح وزير التجارة في اللجنة الاقتصادية الأوراسية أندريه سليبنيف «كانت إحدى نتائج 2023 هي استئناف عمليات تسليم المنتجات عبر السكك الحديدية المنتظمة من روسيا إلى الصين، والتي قيدها الصينيون سابقاً بسبب تدابير مكافحة كوفيد». سيتم نقل منتجات اللحوم ومنتجات الدواجن والحلويات ومنتجات الألبان الروسية «بالسكك الحديدية إلى الصين وعبر كازاخستان اعتباراً من عام 2023». والافتتاح المرتقب لـ «ثلاثة معايير حدودية روسية صينية أخرى سيسمح لبلداننا بزيادة إمدادات المنتجات الغذائية المختلفة لبعضها بعضاً بشكل كبير».

أما بالنسبة لتسوية هذه الشحنات، فإن حصة العملات الوطنية تصل حالياً إلى نحو الثلث. ولكن عدداً متزايداً من البلدان الشريكة يقترح زيادة حصة العملات الوطنية في المدفوعات مقابل الإمدادات المتبادلة من المنتجات الزراعية. وبناءً على ذلك، فإن الحكومة الروسية، كما قالت نائبة رئيس الوزراء فيكتوريا أبرامشينكو لوسائل الإعلام، تستكمل تطوير الوثائق الخاصة بتحويل المدفوعات إلى الروبل والعملات الوطنية للدول المستوردة/الموردة. سيتمكن المشترون الأجانب من فتح حسابات خاصة بالروبل من النوع «Z» وحسابات خاصة بالعمل الوطنية لدفع تكاليف توريد المنتجات الزراعية الروسية. وبالمثل، تُستخدم الفواتير ذاتها لدفع ثمن الواردات الزراعية من الدول الصديقة.

من المقرر إطلاق نظام التسوية هذا في العام الحالي، ووفقاً لنائب رئيس الوزراء، فإن آلية التسوية المتبادلة الجديدة «ستصبح أداة لحماية المصيرين الزراعيين الروس والدول الصديقة لنا من ضغوط العقوبات الطائشة من الغرب. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الآلية مفيدة لنا ولشركائنا».

باختصار، تعمل روسيا على تعزيز مكانتها في سوق الغذاء العالمية حتى تحت ضغط العقوبات التي يفرضها الغرب الجماعي وتنتج بذلك، محققة أهدافاً استراتيجية وجيوسياسية.

تعمل روسيا على
تعزيز مكانتها
في سوق الغذاء
العالمية حتى تحت
ضغط العقوبات
التي يفرضها الغرب
الجماعي وتنتج
بذلك

مثقفو اليسار الغربي والدعاية الإمبريالية (4)



«الولايات المتحدة ليست ديمقراطية ولم تكن كذلك قط»، بهذه الحقيقة عنون الباحث غابرييل روكهيل مقالاً سابقاً كتبه لموقع «كاونتربانس» عام 2017، حيث علق فيه على من يتباكون على ما يسمى «خسارة الديمقراطية» في الولايات المتحدة. ويعلل روكهيل رد فعل هؤلاء المخدوعين بأنه يرجع في جزء كبير منه إلى ما يمكن اعتباره «أنجح حملة علاقات عامة في التاريخ الحديث».

البرجوازية، والديمقراطية الرسمية، والديمقراطية الليبرالية غالباً ما تُستخدَم، لأسباب مختلفة، لفهرسة هذا الشكل من حكم الأثرياء. ومن الصحيح أيضاً، ومما يستحق التأكيد، أن وجود بعض الحقوق الديمقراطية الرسمية في ظل الحكم البلوتوقراطي يعد بمثابة انتصار كبير للطبقة العاملة لا ينبغي التقليل من أهميته. إن ما نحتاج إليه في نهاية المطاف هو تقييم ديالكتيكي يفسر مدى تعقيد أنماط الحكم، والتي تشمل سيطرة القلة في الولايات المتحدة على الدولة، والحقوق المهمة التي تم اكتسابها من خلال الصراع الطبقي. ولكن على الرغم من أهمية هذه التطورات الديمقراطية، إلا أنها لم تغير النظام العام لهيمنة حكم أرباب المال «البلوتوقراطيين». «في دراسة مهمة للغاية تعتمد على تحليل إحصائي متعدد المتغيرات، أظهر مارتن جيلينز وبنجامين أي بيج أن «النخب الاقتصادية، والمجموعات المنظمة التي تمثل المصالح التجارية، تملك تأثيرات مستقلة كبيرة على سياسة الحكومة الأمريكية، في حين أن المواطنين العاديين ومجموعات المصالح الجماهيرية ليس لديهم سوى القليل من التأثير المستقل أو أنهم بلا تأثير».

تدويل الحكم التسلطي

هذا الشكل البلوتوقراطي من الحكم ليس فعالاً على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى الدولي أيضاً. لقد حاولت الولايات المتحدة فرض شكلها غير الديمقراطي من القواعد حيثما أمكنها ذلك. وفقاً لبحث ويليام بلوم المضمّن، سعت الولايات المتحدة الأمريكية، بين نهاية الحرب العالمية الثانية وعام 2014، إلى الإطاحة بأكثر من خمسين حكومة أجنبية، معظمها منتخبة ديمقراطياً، مما يزيد تأكيد حقيقة الولايات المتحدة بوصفها إمبراطورية بلوتوقراطية، وليست «ديمقراطية» بأي مقياس موضوعي لهذا المصطلح.

ماسون الدستور الجديد بأنه «أجراً محاولة لتأسيس أرستقراطية استبدادية بين الأحرار شهدها العالم على الإطلاق». على الرغم من أن مصطلح «الجمهورية» كان يستخدم على نطاق واسع لوصف الولايات المتحدة في ذلك الوقت، إلا أن هذا بدأ يتغير في أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر، عندما أدار أندرو جاكسون - المعروف باسم «القاتل الهندي» أيضاً بسبب سياسات الإبادة الجماعية التي اتبعتها - حملة رئاسية شعبية. لقد قدم نفسه على أنه «ديمقراطي»، بمعنى المواطن الأمريكي العادي الذي سيضع حداً لحكم الأرستقراطيين من ماسانشوستس وفيرجينيا. على الرغم من عدم إجراء أي تغييرات هيكلية في أسلوب الحكم، بدأ السياسيون مثل جاكسون وغيره من أعضاء النخبة ومديريهم في استخدام مصطلح «الديمقراطية» لوصف الجمهورية، إحياءً منهم بأنها تخدم مصالح الشعب، في حين كانت هذه «الديمقراطية» بالطبع كناية عن حكم الطغمة البرجوازية.

انتزاع تنازلات ديمقراطية

في الوقت نفسه، كان هناك قرنان ونصف من الصراع الطبقي في الولايات المتحدة، وكثيراً ما فازت القوى الديمقراطية الحقيقية بتنازلات كبيرة جداً من الطبقة الحاكمة. فتم توسيع مجال الانتخابات الشعبية لتشمل أعضاء مجلس الشيوخ والرئيس، على الرغم من أن «المجمع الانتخابي» لم يتم إلغاؤه حتى الآن، ولا يزال قضاة المحكمة العليا يعيّنون مدى الحياة، واستطاعت تضحيات الطبقة العاملة ونضالات السود انتزاع توسيع الامتيازات لتشمل النساء والأمريكيين من أصل أفريقي والأمريكيين الأصليين. وهذه مكاسب كبرى ينبغي بطبيعة الحال الدفاع عنها وتوسيع نطاقها من خلال إصلاحات ديمقراطية عميقة للعملية الانتخابية والحملة الانتخابية برمتها. إن تعبيرات من قبيل الديمقراطية

لليدوقراطية بشكل علني. وهذا واضح من «الأوراق الفيدرالية»، والمذكرات التي تم تدوينها في المؤتمر الدستوري لعام 1787 في فيلادلفيا، والوثائق التأسيسية للولايات المتحدة، بالإضافة إلى الممارسة المادية للحكم التي تم تأسيسها في الأصل في مستعمرة المستوطنين.

«ملانكة» بيض و«متوحشون» هنود

كما يعلم الجميع، فإن سكان أمريكا الأصليين، الذين أشار إليهم إعلان استقلال الولايات المتحدة باسم «المتوحشين الهنود الذين لا يرحمون»، لم يمنحوا سلطة ديمقراطية في الجمهورية حديثة العهد، بل تم فوق ذلك جلب العبيد من إفريقيا... ينطبق الشيء نفسه على حد كبير على العمال البيض العاديين. وكما وثق باحثون مثل تيري بوتون بالتفصيل: «لم يعتقد معظم الرجال البيض العاديين أن الثورة [المسمّاة بالأمريكية] انتهت بحكومات جعلت مثلها ومصالحها هي الهدف الأساسي. بل على العكس من ذلك، كانوا مقتنعين بأن النخبة الثورية أعادت تشكيل الحكومة لصالحها وقوّضت استقلال الناس العاديين. ففي نهاية المطاف، لم يرق المؤتمر الدستوري بإجراء انتخابات شعبية مباشرة للرئيس أو المحكمة العليا أو أعضاء مجلس الشيوخ».

«من يملك يحكم»

كان الاستثناء الوحيد هو مجلس النواب، ومع ذلك تم تحديد المؤهلات من قبل المجالس التشريعية في الولايات، والتي كانت تتطلب دائماً تقريباً حيازة الممتلكات كأساس لحق التصويت. ليس من المستغرب إذن أن يشير النقاد التقدميون إلى هذا الأمر حتى آنذاك. فلقد صرح باتريك هنري بصراحة فيما يتعلق بالولايات المتحدة: «إنها ليست ديمقراطية»، ووصف جورج

غابرييل روكهيل تعريب وإعداد: ناجي النابلسي

في مقاله المذكور كتب روكهيل: «المشكلة أنه ليس ثمة أي تناقض أو خسارة مفترضة للديمقراطية، لأن الولايات المتحدة لم تكن ديمقراطية قط. إنها حقيقة يصعب على الكثير من الناس مواجهتها، ومن المرجح أن يكونوا أكثر ميلاً إلى رفض مثل هذا الادعاء على الفور باعتباره غير معقول بدلاً من أخذ الوقت الكافي للتحقيق في السجل التاريخي المادي لكي يحكموا بأنفسهم. لكن ما سنلاحظه، إذا تم فحص هذا السجل بشكل رصين ومنهجي، هو أن الدولة التي تأسست على حكم النخبة الاستعمارية القائم على سلطة الثروة - وباختصار، الأوليغارشية الاستعمارية البلوتوقراطية - لم تنتج فقط في شراء لقب الدولة «الديمقراطية» لتسويق نفسها للجماهير، بل جعلت مواطنيها، وكثيرين غيرهم، يستثمرون اجتماعياً ونفسياً في أسطورة أصلها القومي، لدرجة جعلتهم يرفضون سماع الحجج الواضحة والموثقة جيداً التي تقول عكس ذلك».

● في هذا الجزء الأخير من المقابلة التي أجرتها مع روكهيل «مجلة الاشتراكية العالمية» الصينية بساله محاوره جاو دينغكي: «لطالما نظر الغرب إلى الولايات المتحدة باعتبارها نموذجاً للديمقراطية الليبرالية. لكنك تعتقد أن أمريكا لم تكن ديمقراطية أبداً. هل يمكنك توضيح وجهة نظرك؟».

من الناحية الموضوعية، لم تكن الولايات المتحدة دولة ديمقراطية على الإطلاق. لقد تأسست كجمهورية، وكان الأبناء المؤسسون المزعمون معادين



انتزاع الطبقة
العاملة لبعض
الحقوق
الديمقراطية تحت
حكم الطغمة
العالية الأمريكية
يملك انتصاراً مهماً

لا أكذب ولكنني أتجمل!

كلما زاد القبح زادت الحاجة للجمال، وليس ثمة ما هو أفبح من الحرب ومفرزاتها. عندما تكون الحياة معلقة يملؤها التوتر والقلق والحزن العميق، والشعور بفقدان الأمان أو فقدان المعنى والهدف من الوجود، يلجأ الإنسان إلى البحث عن حلول تخرجه من حالته النفسية.

■ إيمان الخباب

يُظهر القبح نفسه جلياً في الحرب، ويتحول إلى ما يشبه الكارثة للمتضررين منه، قتل وإصابات إعاقات دائمة، وندوب نفسية، نزوح وذكريات اليممة وفقدان لبعض أفراد العائلة، آمال وأحلام تقتل قبل أن تتحقق، فضلاً عن خواء نفسي، جعل الكثيرين يبحثون عما يملؤهم.

«العبء اللذيذ»

تنتشر في كثير من الأحيان الجراحات التجميلية في أوقات الحروب، وتصبح ضرورة لمعالجة الإصابات الناتجة عن استخدام السلاح، لكن بسبب تعرض الناس لمؤثرات أخرى، لم يبق انتشارها قائماً للأسباب ذاتها، فشعور المرء باليأس والعجز وعدم القدرة على حل المشكلات التي تواجهه، يؤدي به إلى البحث عن حلول لإيجاد التوازن النفسي الكافي لحمايته والمفترض أن يكون من خلال توافر أساسيات واقعية وفعالة كالتعلم والعمل والنشاط السياسي والثقافي.. إلخ، مما يلبي حاجاته النفسية ويملا أي فراغ يمكن أن يشعر به. ولكن عندما لا تتوفر هذه الأساسيات، يلجأ إلى ما هو ثانوي للتعبير عن حاجاته، ومنها تعزيز قيمته الاجتماعية من خلال الاعتناء بالمبالغ فيه بالمظهر والتجميل.



إلخ، حسب تأكيد أطباء التجميل. والمعروف تاريخياً تعرض هذه الأرياف للإهمال بشكل عام، حيث لا توجد تنمية اقتصادية واجتماعية مما جعل أبناء هذه المناطق يعيشون ظروفاً صعبة دفعت كثير منهم للهجرة، وجاءت ظروف الحرب لتعمق ما كانوا يعيشون فيه من أزمات، ودون أن يتلقوا حلولاً حقيقية لمشكلاتهم الكثيرة! يحاول الناس الحفاظ على ما تبقى لهم من قدرة على التحمل باعتمادهم حلول جانبية، ولكنهم في النهاية سيسيرون على الطريق الصحيح لحل مشكلاتهم.

الحب والتعاطف معها ضروري لدعم السلوك وتعزيز الشخصية وتطويرها، إلا أن التركيز فقط على المظهر وتجميله ليس كافياً. إضافة إلى أن عمليات التجميل قد تكون خطيرة بسبب المواد التي تُحقن في الوجوه والأجساد، حسب تأكيد كثير من الأطباء، ومع ذلك يبدو التجميل وعملياته متنفساً لكثير من الناس الذين فقدوا مظاهر الحياة والأمل. الطير يرقص ثمة إقبال من أبناء الأرياف على عمليات التجميل مثل أرياف دير الزور ودمشق..

أن تغدو محبوباً في شوارع دمشق وساحاتها الرئيسية، تنتشر العديد من الإعلانات الجذابة لفتيات رشقات بوجوه مصقولة كاللعباب، إعلانات مراكز تجميل تطلق وعوداً بتحقيق المعجزات، «شفاه ممتلئة، وجسد نحيل، وبشرة ناعمة كالحرير.. إلخ» وكلمات تحث على الاعتناء بالذات وتدليلها لأنها تستحق! ورغم أن احترام الذات وإظهار قيم

كانوا وكنا



صورة تظهر جنازة إبراهيم هنانو «المناضل ضد الاحتلال الفرنسي» في حي الجميلية في حلب في العام 1935

أخبار ثقافية



«صمود حنظلة» في «أيام المسرح العربي»

انطلقت الدورة الثانية من «أيام المسرح العربي» في دار الثقافة هوراي بومدين في سطيف في الجزائر بعرض مسرحي بعنوان «صمود حنظلة» يسلط الضوء على صمود أطفال غزة وتضحيات الأم الفلسطينية. واستهل العرض بمجسمات ضحايا مكفنة وملطخة بالدماء منتشرة فوق الخشبة مع موسيقا حزينة، ثم قامت ثلة من الفنانين بتسليط الضوء على آلام أهل غزة الجريحة، من خلال عدة لوحات فنية على غرار مشهد الأم التي تبحث عن ابنتها وسط الركام. يصور العرض المجازر الصهيونية ضد الفلسطينيين باستعمال تقنيات عصرية، مصحوبة برقصات تعبيرية. وقد شارك فيه 30 فناناً ويتضمن برنامج الدورة الحالية عرض مسرحيتين جزائريتين هما «اللعبة» لتعاونية «رفقاء نجمة» من ولاية سطيف «وحلاق إشبيليا» للمسرح الجهوي بعنابة، ومسرحيات «حاجة أخرى» من تونس، و«الغريب النقيب» من سلطنة عمان، و«بأم عيني» من فلسطين، و«عزرائيل» من العراق. إضافة إلى معرض للفنون التشكيلية والعديد من الورشات في مجالات السينوغرافيا والتمثيل والإخراج.



«100 لوحة من غزة»

تتواصل فعاليات المعرض التشكيلي «100 لوحة من غزة» حتى الثلاثاء 20 شباط الجاري في قاعة الجليل بمتحف محمود درويش في مدينة رام الله. افتتح المعرض وزارة الثقافة الفلسطينية، ويشمل لوحات لـ 30 مشاركاً من فنانين قطاع غزة الذين يعيشون في القطاع، بجانب لوحة للفنانة الشبيدة هبة زقوت التي استشهدت في العدوان الإسرائيلي على غزة. وعرضت اللوحات موضوعات متنوعة عن الحياة في غزة من رسم المكان وتجسيد العلاقة بالطبيعة، إلى جانب مشاهد من قسوة الحياة في القطاع في ظل الحصار الإسرائيلي. وأكدت وزارة الثقافة أن عرض هذه اللوحات التي ربما تكون الناجية الوحيدة من المذبحة البشعة التي تقوم بها دولة الاحتلال بحق الفن والثقافة في غزة، وأن عشرات الفنانين والفنانات قد خسروا مراسمهم وتم تدمير آلاف اللوحات الفنية التي كانت في تلك المراسم، بجانب أخرى ضمن المقتنيات الفردية والعامة. يُذكر أن المعرض كانت قد أطلقتها وزارة الثقافة منذ أكثر من عام، وعرضت لوحاته في أكثر من مكان، وسيواصل تنقل المعرض في الأسابيع المقبلة.

عن الاغتراب والتفكك وتدمير الإنسان والمشروع النقيض



كما صار واضحاً على مستوى الصراع الفكري والأيدولوجي عالمياً والمتصاعد مؤخراً والذي يأخذ بشكل خاص طابعاً فلسفياً، فإن النقاش يتمحور حول المشروع الحضاري النقيض ربطاً بأزمة النموذج الحضاري القائم ومصيره، كمدخل للمشروع النقيض بلا شك. وهنا نتناول جانباً أساسياً من أزمة النموذج القائم من باب تدمير قوى الإنتاج، والإنسان خاصة، على قاعدة الاغتراب وتجلياته الواقعية، ربطاً بأزمة العقل-الممارسة الطبية المهيمنة.

د. محمد المعوش

بين علم النفس وعلم الجسد

إن نقاشاً مركزياً كان يدور طوال العقود القليلة الماضية حول قضية العلاقة بين «النفس» و«الجسد»، وبين علم النفس و«علم الجسد» وخصوصاً الطب الجسدي الرسمي. ولم يصل هذا النقاش إلى خلاصات حاسمة وذلك بسبب من ثبات الانقسام الاجتماعي الذي يثبت قضية الانقسام ليس فقط بين الإنسان والمجتمع، بل انقسام الإنسان على نفسه. وهذه الثنائية نسخة من الثنائية الفلسفية، ولكنها تصل اليوم وبسبب من حدة الأزمة، ومن غنى المادة الملموسة، أي أزمة الإنسان-الجماعي، تصل إلى مستوى النقاش العملي الذي يحتاج إلى حل عملي. وكما في منهجيات الفلسفة وعلم النفس، حيث حاول العقل الانقسامي المهيمن أن يجد مناورات نظرية لرأب الصدع بين قطبي الانقسام «عقل-جسد» و«فكر-مادة»، فإن التناقض بين الطب الجسدي الرسمي وعلم النفس الرسمي وجد له العقل الرسمي مناورته الخاصة تحت مسميات مختلفة، ولكن كلها تحت عنوان «وجود علاقة بين النفسي والجسدي»، والذي يسمى غالباً بميدان «نفس-جسد»، والمنعكس في علوم الاضطراب بالـ«سيكوسوماتيك» (psychosomatic) حيث يجري فهم بعض العوارض الفيزيولوجية على أساس نفسي. ولكن وجود علاقة يختلف عن وحدة العقل-جسد. وبذلك لا نعني اختزال الجسد إلى العقل ولا العقل إلى الجسد، ولا اختزال نوعية الأول إلى نوعية الثاني وبالعكس، بل عن وحدة تفاعل بين المستويين، لا عن علاقة «خارجية» بينهما. وهذه الوحدة كان قد وصل لها بشكل تجريبي أولي العديد من الأطباء في التاريخ ومنهم مثلاً ابن سينا. ولكن أهمهم هم العلماء السوفييت الأوائل، والذي ركزوا على وحدة العقل-الجسدي وعالجوا قضايا كوحدة العاطفة-العقل، والعاطفة هنا هي مجمل البنية العصبية-الحشوية الطاقوية للإنسان. ولاحقاً عالجوا قضية الاضطراب الوظيفي النفس-فيزيولوجي-عصبي، كالشلل والسرطان والعمى وفقدان الإحساس والاضطراب عن أعضاء الجسم، ووجد هذا التحليل «الوظيفي» طريقه إلى بعض العلماء البارزين عالمياً كأوليفر ساكس، الذي كان على علاقة قريبة من أحد أهم منظري هذا «العلم الوظيفي» كالسوفييتي ألكسندر لوريا. ولكن،

حول الانقسام المعرفي (الإبستمولوجي)

حتى لا تقع في لومة الخلق، واللا موقع، واللا منصة، التي راجت ويجري تعميمها خلال العقود الماضية، فإن الانطلاق في تناول قضية النموذج النقيض وأزمة النموذج القائم لا يمكن أن يكون خارج منصة المادية-التاريخية التي هضمت الإنتاج الفكري-الممارسي للبشرية ككل، وكذا لا بد أن يحصل اليوم معنا في مرحلة «عودة» الانفتاح التاريخي الذي بدأ في العقد الأخيرين. وهذا يعني، وكون المرحلة التاريخية هي التأسيس لقطع نوعي، استعادة للطروحات المركزية للمادية التاريخية والاقتصاد السياسي الماركسي مجدداً، ومنها وبشكل خاص قضية الاغتراب وأساسها «الإنتاج البضاعي». فالتناقضات التي يفرزها الإنتاج البضاعي، ومعه نمط الحياة الاستهلاكي الناتج عنه، ومنه قضية الانفصال بين الإنسان والمجتمع، بالمعنى الممارسي والمعنى الفكري-النفسي-الروحي، هذه التناقضات تشكل اليوم حجر الزاوية في فهم أزمة النموذج الحضاري القائم، والتأسيس لنقيضه. وإذا أخذنا قضية الانقسام الموضوعية، ونتائجها العقلية-الروحية-النفسية، فإننا أمام مسار يمكن تتبعه خلال قرن من الزمن، وفي مختلف ميادين النشاط البشري، وكيف يتمظهر اليوم، وإن ظهر بلغة «العقل الرسمي» ومفاهيمه. فالانقسام الناتج عن الاغتراب يمكن أن نجده بشكل واضح في الفلسفة تاريخياً، وبشكل خاص في الانقسام بين ثنائية مادية-مثالية، وهو ما كان حاضراً طوال قرون وقرون. ولاحقاً، ومع التطور الذي نضج مع الرأسمالية، والعلوم بشكل خاص، وتحديداً علم النفس، نجد ذلك الانقسام في المناهج وفي النظرة إلى الإنسان، الموروثة عن الفلسفة، والتي تمثلت في ثنائية عقل-جسد. وتداخل هذا الانقسام مع ميدان الطب الجسدي، لا بل إن الانقسام بين علم النفس وعلم الجسد هو التعبير الأكثر وضوحاً عن الانقسام المعرفي-الإبستمولوجي المذكور، وخصوصاً بعد مرحلة تحول العلوم والطب منذ منتصف القرن الماضي إلى مستوى «الجماهيرية» أي في صيرورتها «متاحة» ولو نسبياً للمجتمع وبالتالي تولدت بتناقضاته.

عن العالم وبين العالم نفسه، وضمناً الجسد. إن أصل الاضطرابات، وأصل عدم فهمها بأغلبها، يعود إلى عدم التلائم بين صورتنا الواعية عن العالم وبين العالم المنعكس «المتمثل بالمعاني العقلية التي لم يقبض عليها الوعي» وبين العالم نفسه «ويمكن لاحقاً الوقوف عند هذا الوجود ذي المستويات المختلفة».

هذا المسار لم يتطور بالشكل الكافي لأسباب معلومة وأساسها التراجع «العقلاني» وتراجع تقدمية العلوم بالمعنى المعرفي-التاريخي، وتعاطف الأزمة والتناقضات الاجتماعية، ما ضحّت الرجعية في العلوم من أجل الهروب من الواقع العيني.

عن وحدة النفس والجسد

إذا ما ثبتنا ضرورة استكمال هذا الموقف «الوظيفي»، سنرى أن مجالاً واسعاً انفتح أمامنا لفهم أعمق لآليات عمل الفضاء النفسي-الفيزيولوجي-العصبي والعلاقة بين هذه المستويات في وحدتها، والأهم، فهم الاضطرابات التي تسود اليوم في عالم الطب الجسدي والطب النفسي على السواء، ومنها نذكر كأمثلة سريعة «قضية ملكية الجسد» التي لا يزال العقل المهيمن يجد صعوبة في إرساء التنظير الواضح لها، وقضية ملكية الجسد تتضمن المسافة بين الوعي وبين «ملكية الجسد»، ومنها أيضاً فقدان الإحساس بهذه الملكية، وملكية بعض الأطراف كالأقدام والأيدي، وهناك قضية «الخلل الفيزيولوجي» في وظائف الأعضاء كالقلب وغيره، والخلل في عمل المفاصل والعضلات. وكلها يمكن أن يتم التفكير فيها من خلال نموذج الاغتراب عن المحيط وعن الذات بالوقت نفسه، أو الخلل في تركيز الطاقة العصبية في بعض مواضع الجسم، والانقطاع بين الجسد والمحيط، الناتج عن انقطاع بين فضاء الوعي الذي يتضمن صورتنا

إن النقاش العالمي

اليوم يضج بالتناقض

الاساسي حول

النمط الذي اسس

للانقسام بين

الإنسان والطبيعة

والإنسان والآخريين

والإنسان ونفسه

خلاصات عامة

حتى لا نغرق في نقاش مباشر ومفصل و«أكاديمي»، إن النقاش العالمي اليوم، من الطب إلى علم النفس إلى السياسة إلى الاقتصاد، يضج بالتناقض الأساسي حول النمط الذي أسس للانقسام بين الإنسان والطبيعة والإنسان والآخريين والإنسان ونفسه. وهذا التناقض الذي يتمظهر في كل جوانب الممارسة «ومنها العلوم» لا يمكن إلا أن يكون جزءاً من النقاش حول أزمة النموذج القائم وحول النقيض. فهذا الانقسام بين الجسد والنفس، في الواقع كما في العلوم هو تعبير عن التدمير الحاصل للإنسان، وحماية الإنسان لا يمكن أن تتم إلا عبر استعادة وحدته على النقيض من انقسامه الحالي، والذي يؤسس لمختلف الاضطرابات المرضية المهلكة منها وغير المهلكة. واستعادة هذه الوحدة هي ما يشكل جوهر النقاش حول المشروع الحضاري النقيض، فما هو سؤال الحفاظ على الحضارة دون الحفاظ على «إنسانية الإنسان» ووحده.



حزب الإرادة الشعبية

قيمة الاشتراك
السنوي للأفراد

300000

2024

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اطلاق حملة الاشتراكات السنوية